بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني
(دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية)

إعداد
الطالب هيثم يوسف عويضة

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر

قدمت الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج إدارة السياسة الاقتصادية ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية.

نابلس/فلسطين

1424هـ/2003م

الاهداء

إلى روح والدي .

إلى امي وخالتي .

إلى اخوتي هاشم وهاني وزوجاتهم وابنائهم ساره ويوسف .

إليهم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع .

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر من الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر لتفضلة بالأشراف على هذه الرسالة ،فلقد كان لتوجيهاته السديدة وملاحظاته اكبر الأثر في اخراج هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر من الدكتور عزيز دويك والدكتور سمير عبدللة والدكتور محمود ابو الرب، لقبولهم مناقشة الرسالة وتحمل أعباء قراءتها.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ت
قائمة المحتويات	ث
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	خ
الملخص باللغة العربية	د
الفصل الأول : الإطار العام ومنهجية الدراسة	
1-1 الاطار العام	2
1-1-1 المقدمة	2
1-1-2 اهمية الدراسة	4
1-1-3 أهداف الدراسة	4
1-1-4 مشكلة الدراسة	5
1-1-5 فرضيات الدراسة	5
1-2 منهجية الدراسة	6
1-2-1 مجتمع الدراسة	6
1-2-2 اساليب جمع البيانات	6
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة	
2-1 الاطار النظري	8
2-1-1 مفهوم الخصخصة	8
2-1-2 تاريخ الخصخصة	9
2-1-3اساليب الخصخصة	10
2-1-4 أراء المؤيدين والمعارضين	11
2-1-5 دوافع الخصخصة(ضغوط الخصخصة)	13
2-1-6 مشاكل ومحددات الخصخصة	14
2-2 الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول في الخصخصة	14
2-2-1 الأردن	14

2-2-2 مصر	18
2-2-3 تونس	21
2-2-4 بريطانيا	21
2-2-5 الدراسات السابقة	24
2-2-5-1 الدراسات العربية	24
2-2-5-2 الدراسات الاجنبية	27
2-2-5-3 ملخص نتائج الدراسات السابقة	30
الفصل الثالث : الخصخصة في فلسطين (الدوافع والأهداف)	
3-1 المقدمة	32
3-2القطاع العام الفلسطيني	32
3-3أشكال الملكية في المؤسسات الفلسطينية	34
3-4الدوافع لانتهاج الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني	35
3-5مشاكل تطبيق الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني	37
3-6أبرز الشركات التي تم خصخصتها والمرشحة للخصخصة	43
3-6-1 شركة الاتصالات الفلسطينية(قطاع الاتصالات)	43
3-6-2 قطاع الطاقة	50
3-6-3 سوق فلسطين للأوراق المالية	54
3-6-4 المدن والمناطق الصناعية	59
3-6-5 مطار غزة	62
3-6-6 ميناء غزة	63
3-6-7 قطاع المياه	65
3-6-8الشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني	70
الفصل الرابع : النتائج والتوصيات	
4-1 النتائج	83
4-2 التوصيات	86
هوامش الفصل الأول	89
هوامش الفصل الثاني	89
هوامش الفصل الثالث	96
المصادر والمراجع	107

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
1	القوى وراء التخاصية (ضغوطها)	13
2	المساهمة الأجنبية في المشروعات المصرية	18
3	اجمالي عوائد الخصخصة طبقا لطريقة البيع (مصر)	19
4	تطور برنامج خصخصة الشركات (مصر)	20
5	الشركات البريطانية التي تم خصخصتها وتاريخ الخصخصة	22
6	المنشآت العاملة في عام 1998	34
7	الرواتب والاجور بمليون دولار	38
8	خسائر الاقتصاد الفلسطيني المقدرة	41
9	الخسائر المباشرة وغير المباشرة المقدرة	42
10	عدد الموظفين في في قطاع الاتصالات	44
11	مؤشرات التطور لشركة الاتصالات الفلسطينية عام 1998	47
12	المؤشرات المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية عام 1998	47
13	مؤشرات التطور لشركة الاتصالات الفلسطينية عام 2000	48
14	المؤشرات المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية عام 2000	49
15	المناطق الفلسطينية والمناطق المزودة بالطاقة الكهربائية	50
16	التوزيع النسبي للاسر حسب المصدر الرئيسي للكهرباء للسكن ومنطقة التوزيع عام 1999	51
17	مليكة الاسهم للشركة من قبل حملة الاسهم المؤسسين ، شـــركة غـــزة لتوليد الكهرباء	53
18	عدد فرص العمل المتوقعة في حالة التشغيل الكامل للمناطق الصناعية في كل من غزة وجنين ونابلس	61
19	الاستهلاك المنزلي من المياه والاحتياجات المتوقعة في عام 2001	66
20	توزيع الابار حسب المنطقة في الضفة الغربية	67
21	المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه	69
22	استثمارات السلطة الفلسطينية المدرجة في صندوق الاستثمار	71

قائمة الاشكال

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
1	الزيادة في الطاقة الاستيعابية خلال العام 1997	45
2	نمو عدد الخطوط العاملة	46
3	نسب التداول 1999 –2003 سوق فلسطين للاوراق المالية	56
4	القيمة السوقية للشركات المدرجة بالدولار الفترة كانون ثاني 1999 الى شباط 2003، سوق فلسطين للاوراق المالية	57
5	مقارنة نشاط التداول لشهر شباط 2002و2003 ، سوق فلسطين للاوراق المالية	57
6	احصائيات القطاعات للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية شباط 2003	58

الملخص

الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني
(دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية)

إعداد

هيثم يوسف عويضة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح ابو شكر

هدفت هذة الدراسة للتعرف الى العوامل التي تدفعنا للجوء الى الخصخصة ، والأهداف المتوخاة من تطبيقها من النواحي المالية والإدارية والاجتماعية والقانونية في المؤسسات الفلسطينية، وكذلك للتعرف الى المعوقات التي تواجهها ، ومن المتوقع أن تواجه آلية تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية(مجموعة المعوقات) ،زد على ذلك التعرف الى أهم الإيجابيات والسلبيات في عملية الخصخصة في هذه المؤسسات. وتطبق الخصخصة على شركة الاتصالات الفلسطينية ،وقطاع الطاقة الفلسطيني ،وسوق فلسطين للأوراق المالية ،والمدن والمناطق الصناعية الفلسطينية ،ومطار وميناء غزة الدوليين ،وقطاع المياه ،والشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني .

وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أن الخصخصة تحقق أهدافها الاقتصادية والإدارية والمالية من زيادة النمو الاقتصادي والاستثمارات العامة ،ومن تحسين وضع الحكومة المالي وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستويات الخدمة، ومن الناحية الإداريه تنمية القوى البشرية، ومن الناحية المالية في خفض العجز في ميزان المدفوعات ، وخفض حجم الانفاق العام والمساعدة في منح الاستقلال المالي للمؤسسات العامة، وتساعده في تخفيض الدين العام. ولاتحقق الخصخصة أهدافها الاجتماعية من تحقيق الرفاه الاجتماعي، وخفض معدلات البطالة ومعالجة مشكلة الفقر وتحقيق العدالة في التوزيع.

وتوصلت الدراسة إلى توصيات منها ،توفير بيئة سياسية وقانونية واقتصادية مستقرة تتصف بحرية المبادرة الاقتصادية وسيادة القانون وحماية الملكية الفردية ،وتطوير الأسواق

المالية باعتبارها اداة رقابية مهمة على أداء المؤسسات ،والتدرج والانتقائية في إتمام سياسات تطبيق الخصخصة ،وتشكيل هيئة مستقلة للخصخصة لـــديها الصـــلاحيات الواســـعة ولـــدى أعضائها الخبرة والاستقلالية ،والقيام بتحديد الايجابيات والسلبيات لحالات الخصخصة واجراء دراسات ومقارنات لتجارب الدول العربية التي انتهجت سياسية الخصخصة في اقتصادياتها.

الفصل الاول
الاطار العام ومنهجية الدراسة

1-1 الإطار العام

1-1-1 المقدمة

1-1-2 أهمية الدراسة

1-1-3 أهداف الدراسة

1-1-4 مشكلة الدراسة

1-1-5 فرضيات الدراسة

1-2 منهجية الدراسة

1-2-1 مجتمع الدراسة

2-1-2 أساليب جمع البيانات

الفصل الأول

1-1الإطار العام

1-1-1المقدمة :

يشهد العالم منذ أواخر السبعينات اهتماما متزايدا بالخصخصة على المستويين الفكري والعلمي. فعلى الصعيد النظري ، تزايدت الأدبيات التي تعالج موضوع الخصخصة وأهميتها في رفع كفاءة استغلال الموارد بوجه عام ، وتسهيل عملية التنمية بوجه خاص ، وانتقلت من مرحلة تبرير الخصخصة في أواخر السبعينات الى توضيح كيفية تنفيذها ، والتغلب على المعوقات التي تعترض طريق نجاحها في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات [1] .

وتظهر بيانات البنك الدولي للعام 2000 أن دول العالم الثالث النامية والمتقدمة – على حد سواء – تسير بوتيرة متسارعة نحو الخصخصة ، فقد طبقت برامج واسعة في كل من بريطانيا واليابان ، وهي دول صناعية ، كما طبقت في أصغر الاقتصاديات حجما مثل نيوزلندا وشيلي[2]، وطبقا لتلك البيانات أصبحت الخصخصة تحظى بشكل متزايد بشعبية في الدول النامية في السنوات الأخيرة ، وزاد عدد الدول التي قامت بتطبيق الخصخصة في العالم من 12 دولة في العام 1988 الى اكثر من 80 دولة في العام 1995.وبغض النظر عن العقائد السياسية ، ومستوى التقدم الاقتصادي ، والتطور التكنولوجي ، ووفرة الموارد الأولية والبشرية والطبيعية ، أصبحت أهم البنود التي يتبناها البنك وصندوق النقد الدوليان كاحدى المعالجات للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ، خاصة مشكلة المديونية [3].

وتهدف الخصخصة بشكل اساسي الى إعادة تنظيم النشاطات في القطاع العام . تعتبر الخصخصة من الوسائل الفعالة والمتبعة في رفع مستوى الاداء وتحسينه في المؤسسات الحكومية ، وهي – ايضا – مفيدة للمؤسسات التي تبقى ملكيتها للقطاع العام . وبما ان الخصخصة تعمل على تقليل حجم المؤسسات في القطاع العام ،فان هذا يجعل الحكومة تركز جهودها على جملة من الاهداف للمؤسسات التي لا تزال في اطار مسؤوليتها ،والعمل على اعادة هيكليتها واصلاحها من أجل تقديم خدماتها بطريقة ناجعة [4].

ومنذ ان ظهرت الخصخصة كآلية تحول من الملكية العامة الى الملكيـــة الخاصـــة ، اثارت جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض ، وأيـــا كانـــت حجـــج المؤيـــدين او المعارضين فإن استقراء الواقع يؤكد وجود العديد من القوى والضغوط التـــي دفعـــت العـــالم للجوء الى الخصخصة كأسلوب لادارة المنشآت الاقتصادية[5].

وتحاول هذه الدراسة تعميق فهم قضايا الخصخصـــة فـــي الاقتصـــاد الفلســـطيني ، والتعرف الى الاهداف والدوافع التي تدعونا الى تطبيق الخصخصة عن طريق دراسة الواقـــع النظري للخصخصة ، والاستفادة من تجارب الدول الاخـــرى ، الصـــناعية منهـــا والناميـــة، والتعرف الى اشكاليات التطبيق ،والخروج بمرتكزات اساسية للشكل الذي ينبغـــي ان تأخـــذه الخصخصة في هذا الاقتصاد ، لتساهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية.وفي هذا الإطـــار سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ، يتناول الفصل الأول الإطار العام ومنهجية الدراســـة ،ويتناول الفصل الثاني الإطار النظري وتجارب الدول الأخرى والدراسات السابقة ، ويتنـــاول الفصل الثالث واقع الخصخصة في فلسطين (الأهـــداف والمعوقـــات والشـــركات المطبقـــة للخصخصة والمرشحة للتطبيق) ويتناول الفصل الرابع ، النتائج والتوصيات ، بما يؤمل منه أن يحقق الفائدة للدارسين وصانعي القرار على حدا سواء.

1-1-2أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الاستراتيجية التي تبوأتها موضوعات الخصخصة في اقتصاديات العالم خلال العشرين سنة الماضية ،لما لها من دور فعال لاعادة هيكلية اقتصاديات الدول لتتماشى مع اقتصاديات السوق الحر ، بإعتبارها ركناً اساسياً من اركان التحرر الاقتصادي الذي تطالب به المؤسسات الدولية ، وقد لجأت الكثير من دول العالم الى خصخصة اقتصادياتها استجابة لمطالب تلك المؤسسات ، دون دراسة عميقة للموضوع ، وعليه يمكن تلخيص أهمية الدراسة على النحو الآتي :

1-موضوع الدراسة جديد في فلسطين والدراسة نفسها تندرج ضمن قليل من الدراسات الفلسطينية تحاول البحث في اساليب تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية.

2-محدودية الدراسات السابقة وتركيزها على الجانب النظري ، مما يجعل هذه الدراسة اساساً لمتخذي القرار الاقتصادي في هذا المجال.

3-هناك مجموعة من المشكلات التي واجهت تطبيق الخصخصة في اقتصاديات الدول المختلفة من الناحية الاقتصادية ،من ركود اقتصادي ، وانخفاض حجم التمويل ، وقلة المستثمرين، ومن الناحية المالية ، من تواضع اداء سوق الاوراق المالية وندرة الخبراء والعاملين في هذا المجال، ومن الناحية الاجتماعية ، اعاقة جماعات الضغط المستفيدة من الوضع الحالي ،ومن الناحية القانونية من عدم وجود التشريعات الملائمة لنشوء بيئة الخصخصة في مسارها الصحيح ، ودون معوقات .

كما تستمد الدراسة على المستوى المحلي الى توجه السلطة الفلسطينية الـــى اعطـــاء دور اكبر للقطاع الخاص في مجال التنمية ، وتملك المشاريع العامـــة التـــي اسســـتها الدولـــة او شاركت في تاسسيها وادارتها .

1-1-3 أهداف الدراسة:

<u>تتلخص اهداف الدراسة في النقاط الآتية:</u>

1-تحديد العوامل التي تدفعنا للجوء الى الخصخصة وتطبيقها فـــي المؤسســـات الفلســـطينية، والتعرف إلى افضل الاساليب المقترحة .

2-التعرف إلى المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق في المؤسسات الفلسطينية.

3-التعرف إلى مخرجات عملية تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية بشقّيها الايجابي والسلبي.

4-الاخذ بالاتجاهات والدروس المستفادة من تجارب الدول الاخرى في عملية الخصخصة.

5-الخروج بنتائج وتوصيات نرجو ان تكون ذات قيمة وفائدة للدارسين والباحثين ومتخـــذي القرار الاقتصادي.

1-1-4مشكلة الدراسة:-

<u>ستحاول هذه الدراسة الاجابة عن التساؤلات الآتية :</u>

1- ما هي أهم وجهات النظر المتعلقة بعملية الخصخصة ، المؤيدين والمعارضين للفكرة.

2- ما هي أهم الدروس المستفادة من تجارب الدول الاخرى .

3- ماهي أهم الدوافع والاهداف التي تدعو المؤسســـات الفلســـطينية للـــدخول فـــي عمليـــة الخصخصة.

4- ماهي أهم المعوقات التي يمكن ان تواجـــه المؤسســـات الفلســـطينية فـــي آليـــة تطبيـــق الخصخصة.

5- ما هي أهم الإيجابيات المحتملة المترتبة على عملية تطبيق الخصخصة فـــي المؤسســـات الفلسطينية.

1-1- 5 فرضيات الدراسة:

<u>تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:</u>

1- هناك درجة عالية من الموافقة على وجود معوقات قانونية ومالية وادارية واقتصـــادية تواجه تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية .

2- هناك درجة عالية من الموافقة على وجود العديد من الـــدوافع والاهـــداف التـــي تـــدعو المؤسسات الفلسطينية للخصخصة .

3- الاثار الايجابية المتوقعة لخصخصة المؤسسات الفلسطينية أكثـــر مـــن الاثـــار الســـلبية المتوقعة لها .

2-1منهجية الدراسة:

2-1-1مجتمع الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في الشركات التي تم خصخصتها وتلك القابلة للخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني. ومن هذه الشركات :

1- شركة الاتصالات الفلسطينية .

2- قطاع الطاقة والمياة .

3- سوق فلسطين للاوراق المالية .

4- مطار غزة الدولي .

5- ميناء غزة .

6- المدن والمناطق الصناعية .

7- الشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار.

2-1-2أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات في هذه الدراسة من مصدرين :

1- مصادر أولية :

المقابلات الميدانية لاطراف العلاقة في المؤسسات الفلسطينية المختلفة.

2- مصادر ثانوية :

معلومات جاهزة ومتوفرة في المكتبات ،من كتب ودوريات ومقالات تدور حول موضوع الدراسة ،ومن خلال المقارنة والتحليل لبعض التجارب الخاصة بعدد من الدول في هذا المجال ، لاستقراء البيانات والاحصاءات والنشرات المتعلقة بالموضوع .

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1الإطار النظري .

2-1-1مفهوم الخصخصة .
2-1-2تاريخ الخصخصة .
2-1-3أساليب الخصخصة " طرق التحويل – أساليب التحويل" .
2-1-4آراء المؤيدين والمعارضين .
2-1-5دوافع الخصخصة .
2-1-6المشكلات والمحددات .

2-2الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول في الخصخصة :-

2-2-1الأردن .
2-2-2مصر .
2-2-3تونس .
2-2-4بريطانيا .
2-2-5الدراسات السابقة.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2الإطار النظري:

1-1-2مفهوم الخصخصة:

أصبح مصطلح الخصخصة من المصطلحات الهامة على الساحة الاقتصادية العالمية، بعد تصاعد الدعوة في مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات التي تمتلكها الدولة إلى القطاع الخاص ، نتيجة حالة الركود الاقتصادي الشديد المصحوب بنسب تضخم مرتفعة . وقد عانت من هذه الحالة الدول الصناعية معاناة شديدة ، وكانت بريطانية من أوائل الدول التي طبقت هذا المبدأ [1] .

وتستهدف عملية الخصخصة تحرير الكثير من الموارد التي كانت تستخدم المشروعات العامة بصورة غير فعالة ، مما يحقق فوائد أكثر للمستهلك بشكل خاص [2] . والتأثير في السياسية الاقتصادية في المنظور البعيد بشكل عام [3] . وتعتبر الخصخصة من الوسائل الفعالة والمتبعة في رفع الاداء وتحسينه في المؤسسات الحكومية ، وهي ايضا مفيدة للمؤسسات التي تبقى ملكيتها للقطاع العام [4] . ويتوقف نجاح الخصخصة على شروطها، وعلى آليات تحقيق إدارتها [5] . ولا يجوز الحكم على سياسة الخصخصة (باعتبارها صناعية غربية) على أنها باطلة تماماً ، ولا ينبغي الإقبال عليها كما تم الاقبال على الاشتراكية ، بل ينبغي النظر إليها بتمعن [6] .

وتعرف الخصخصة بالمفهوم البسيط : تحويل الملكية العامة (كليا أو جزئيا) للقطاع الخاص [7] ، أي أن قيام الحكومة ببيع ملكيتها العامة للشركات مباشرة للمؤسسات الخاصة ، أو أن تتوقف عن إمداد خدمة مباشرة ، وتكليف القطاع الخاص لتسليم تلك الخدمة [8] . ويجب أن تنظم عملية التحويل بشكل مناسب للشروط الاقتصادية والسياسية للبلد [9] . ويجب ان تتم الخصخصة بطريقة تؤدي الى تطور المؤسسات الحكومية ، وتزيد من فعاليتها ونشاطها لتحقيق ما يحتاجه الاقتصاد من النمو [10] ،وقد عرف فؤاد علاء الدين الخصخصة على أنها بيع المؤسسة المملوكة من الحكومة للقطاع الخاص ، وهذا ما هو إلا جزء من المفهوم الكلي والذي يعرف الخصخصة بأنها عملية تغير اقتصادي شاملة ، وان تغير الملكية ما هو إلا وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية [11] .

وفي ظل الجدل حول التعريفات المعاصرة المتعددة التي طرحت لهذا المصطلح والتي تتفاوت في دقتها وشمولها، يمكننا اعتماد تعريف عملي ، وهو ان الخصخصة هي العملية التي يتم بموجبها نقل ملكية وادارة المؤسسات العامة الصناعية أو التجارية أو الخدمية إلى القطاع الخاص ، رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف ، وذلك بالإضافة إلي إجراء الإصلاحات القانونية والاقتصادية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف [12] .

الخصخصة عبارة عن نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص بأحد الأساليب المتعارف عليها ، ويجب ان تتناسب مع ظروف الاقتصاد ، والشركة المراد تخصيصها بشكل خاص.

2-1-2تاريخ الخصخصة :

يعود إحياء مصطلح الخصخصة (Privatization) الىأواخر السبعينات واوائل الثمانينات ، وكان أول استخدام له في القاموس عام 1983 [13] ، أما جوهر فكرة الخصخصة فقد تطرق إليها كل من ابن خلدون في القرن الرابع عشر و آدم سميث في منتصف القرن الثامن عشر ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم للعام 1991، إلى ان ابن خلدون يذكر في مقدمته ان : " النشاط التجاري من جانب الحاكم هو نشاط ضار لرعاياة، ومدمر لأيردات الضرائب ... ويحول دون دخول المتنافسين أسعار الموارد والمنتجات مما قد يؤدي إلى الانهيار المالي لكثير من الأعمال التجارية " [14] .ومعنى هذا في مصطلحاتنا المعاصرة ان القطاع الخاص بتركيزه على تعظيم الربح يسهم في ارضاء المستهلكين وفي تطوير تقنيات الانتاج الحديثة ، ورفع كفاءة الانتاج وتقليل التكاليف.

وقد ظهرت أول عملية خصخصة في العالم بمعنى قيام شركة خاصة بخدمة عامة كانت تضطلع بها مؤسسة حكومية ،عندما سمحت بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم بأعمال النظافة لشوارع المدينة عام 1676 ، أما استخدام سياسيات الخصخصة كسياسية اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول ، فقد بدأ في السبعينات من القرن العشرين [15] .

وكان توجه الدول الغربية لتبني سياسات اقتصادية جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي في العام 1980 معتمدة على السوق الحرة، من خلال اعادة هيكلية المؤسسات المملوكة للقطاع العام وتحويلها للقطاع الخاص ، وهذا ما تم تبينه لاحقا من المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين[16].

3-1-2أساليب الخصخصة :

ليس هناك طريقة واحدة أو طريقتان للتحول من الملكية العامة للدولة إلى الملكية الخاصة، بل ان هناك العديد من هذه الطرق ، ويعتمد اتباع الدولة واختيارها لطريقة أو اكثر من طرق الخصخصة لعدة اعتبارات أهمها:

1-حجم الأموال المطلوبة لشراء المؤسسة ، ودرجة تطور أسواق المال .

2-القدرة الإدارية والفنية للمشتري ، وخبرته في مجال عمل المؤسسة.

3-حجم القطاع الخاص المحلي ، ودرجة الحساسية لسيطرة القطاع الأجنبي على المؤسسة المحلية [17] . فيما يلي أهم الطرق المتبعة لتحويل الملكية العامة للمؤسسات الى القطاع الخاص :

1-البيع الكلي: يتم انهاء الملكية للمؤسسة التابعة للقطاع العام بعدة طرق تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة . ويتم اختيار الطريقة التي تحقق المصلحة العامة ، حيث يضمن ذلك توسيع لقاعدة الملكية لاكبر عدد ممكن من المشترين، مما يخلق مجموعة جديدة من المهتمين بالنشاط الاقتصادي والانتاجي ،ويتم ذلك عن طريق استدراج العروض ، أو البيع في المزاد العلني ، أو عن طريق السوق المالية ، أو البيع بالتراضي[18].

2-البيع الجزئي: يتم تقسيم المنشآت العامة إلى أقسام أو أجزاء ، ويتم بيع جزء من اسهمها،أو حصة منها كخطوة تمهيدية نحو نقل ملكيتها للقطاع الخاص بشكل كامل، وقد يكون الغرض -احيانا- اقامة قطاع مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص . ويأخذ البيع الجزئي طابع المرحلة الانتقالية للخصخصة من خلال احتفاظ الدولة بجزء من الاسهم ، أو باسهم خاصة (الاسهم الذهبية) للمحافظة على امكانية التدخل في مجلس الادارة ،وتوجيه الاستثمارات ، أو الرقابة على عمل المنشأة بعد تخصيصها[19].

3-بيع المؤسسة العامة للعاملين فيها: يعتبر اتباع هذه الطريقة محاولة من الدولة لضمان نوع من التعاون بين العمال والإدارة ، ولضمان مشاركتهم بسبب الإحساس بالمصلحة العامة
[20].

4-**الهبة:** هنا يتم تقديم المشروع هدية إلى أطراف آخرين يمكن ان يهتموا به بصورة افضل من الدولة ، مثل تقديم المشروع هبة إلى الموظفين أو العملاء أو الجمهور أو المديرين أو خليط من هذه الأطراف . ويجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة باستخدام الهبة

كأسلوب للخصخصة ، وهو استعداد من تمنح لهم الشركة ان يتحملوا الديون الرأسمالية للشركة ومشاكلها [21].

5-التصفية: تقوم الحكومة بتصفية المؤسسات العامة التي يثبت عدم صلاحيتها للاستمرار لعدم توافر جدوى اقتصادية منها ، ولاستمرار عملها بخسائر لا يتوقع ان يتحسن الأمر مستقبلاً ، الأمر الذي يدفع الحكومة إلى إخراج المشروع من مجال الأعمال .

6-التوكيل أو التفويض(عقود الإدارة والتأجير): العقود أو عقود الإدارة والتشغيل عقود تبرمها الحكومة أو الجهة العامة مع المؤسسات والأفراد المحليين أو الاجانب لادارة المنشأة العامة لقاء أجور محددة أو بنسبة من العائدات أو حصة من راس مال المنشاة، والشكل الأخر من التوكيل أو التفويض يطلق علية (التأجير لقاء رسوم أو أجور محددة) من قبل الدولة نظير استثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص،وفي بعض الحالات تأخذ عملية التأجير طابع التأجير التحويلي أو الامتياز الذي يتيح للمستثمر الإدارة أو استثمار المشروع لمدة زمنية محددة تعود ملكيته بعد ذلك للدولة[22].

4-1-2آراء المؤيدين والمعارضين للخصخصة :

للخصخصة جوانب إيجابية كثيرة ، ولها في الوقت نفسه سلبيات ينبغي تجنبها ، وتعكس فكرة نقل الملكية العامة إلى الخاصة آمالا مختلفة لدى المروجين لها ، فهم يرون في نقل الملكية العامة إلى الخاصة وسيلة لزيادة الانتاج وتحسين الجودة وخفض كلفة الوحدة المنتجة وكبح نمو الأنفاق العام ،وتوفير السيولة اللازمة لسداد الديون الحكومية [23]،ويميل أنصار الخصخصة إلى ماينظمة هذا التحول من التركيز على المبادرة الخاصة والأسواق الخاصة باعتبارها افضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، والمساهمة في خفض العجز في موازنة الدولة ، وتخفيض عبء الضرائب وعبء التضخم على الجمهور [24]، ويضيف أنصار الخصخصة أنها تؤدي إلى نشر ملكية الأسهم بين قطاعات كبيرة من صغار المدخرين والمستثمرين ، مما يحقق عدالة اجتماعية اكبر، واستقراراً اقتصادياً افضل، بخاصة وأنّ عنصراً رئيسيا من عناصر عملية تحويل الملكية إلى القطاع الخاص يتمثل في امتلاك العاملين لاسهم الشركات العامة التي يعملون فيها [25].

وتعكس فكرة نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص تشاؤماً وحذراً شديدين للمعارضين لها ، حيث يؤكدون على عدم الكفاءة،فهم يرون في نقل الملكية آثارا سلبية تكمن في تقليص التشغيل وانتشار الفقر . وبعبارة أدق ، فإن نقل الملكية من أسباب البطالة الناتجة

عن تقليص فرص العمل في الحكومة ، زد على ذلك عدد العاملين الذين سيتم الاستغناء عنهم وتسريحهم من المشروعات الخاصة [26] ،ويذهب آخرون إلى ابعد من ذلك الى ضياع حقوق التعاقد والضمان الاجتماعي والصحي الناتج عن بيع المؤسسة بشكل رخيص[27]، ويضيف المعارضون ان هنالك معارضة من قبل مفكري شرائح الدخل المختلفة لعملية التخصيص لاسباب عديدة أهمها ، أن آلية السوق لا تصيب في عملها الا القادرين على الأخذ والعطاء، اما هؤلاء الذي هم – الضعفاء اقتصادياً بحجم عمرهم كالمسنين أو المتقاعدين أو بحكم نوعهم كالنساء والأولاد أو بحكم عدم تلقيهم التدريب الكافي كالعاطلين عن العمل أو المتعطلين أو بحكم اضطرارهم لتلقي العلم كالتلاميذ والطلاب – فإن آلية السوق تتجاوزهم في التوزيع[28] .

ويرتكز المعارضون على الفشل الذي ألت إلية بعض تجارب برامج الخصخصة المطبقة في بعض الدول مثل الباكستان والبرازيل حيث تاكد عدم التوافق بين التسيير الخاص لراس المال وهدف الفعالية الاجتماعية والاقتصادية في ظروف الانسحاب الكلي للدولة[29].

5-1-2دوافع الخصخصة(ضغوط الخصخصة):

هنالك عدة ضغوط (دوافع) تكمن خلف عملية الخصخصة الأمر الذي دعا الحكومات إلى تبني سياسات الخصخصة في اقتصادياتها المختلفة ، وهذه الضغوط أما اجتماعية أو اقتصادية أو مالية أو سياسية ويمكن تلخيصها كما يلي [30]:

جدول رقم (1)

القوى وراء الخصخصة

أنواع القوى المؤثرة في التخاصية	أهدافها	تعليل وجودها (الحجج والبراهين التي تؤيد وجودها)
دوافع عملية	أيجاد حكومات افضل	إذا نفذت بحرص فإنها تؤدي إلى تقديم خدمات اكثر اقتصادا للنفقات.
دوافع ايدلوجية(سياسية)	التقليل من دور الحكومة	حجم الحكومة كبير جدا وجودها بهذا الشكل يهدد الديمقراطية، وقراراتها قرارات سياسية .
دوافع تجارية(مالية)	أيجاد عمل اكثر	تشكل النفقات جزء كبير من اقتصاد الدولة ويجب توجية قدر اكبر من النفقات نحو المؤسسات الخاصة (القطاع الخاص)حيث يستطيع ادارة المشاريع بشكل افضل واكثر كفاءة.
دوافع شعبية(اجتماعية)	ايجاد مجتمع افضل	يجب ان يكون لدى الافراد مجال اوسع للاختيار فيما يتعلق بالخدمات .. ويجب منح الافراد القدرة على تحديد حاجاتهم العامة وانشاء مجتمع اكثر ترابطا من خلال الاعتماد على الاسرة ،الحي بدلا من الاعتماد على الهياكل البيروقراطية.

المصدر: ي.س.سافس (1989)،التخاصية المفتاح لحكومة افضل ،ترجمة سارة ابو الرب،الجامعة الاردنية.عمان،ص14.

2-1-5مشاكل ومحددات الخصخصة:

يواجه أي تغير مهما كان شكله معارضة ،لذلك من المهم التعرف على المحددات والمشاكل التي تواجة برامج الخصخصة عند التطبيق من المعارضة البيرقراطية والسياسية، اضافة إلى المشاكل التي تتعلق بسياسة بيع الاسهم وتوزيعها وتسعيرها عند بيع ممتلكات الدولة والمشاكل القانونية عند القيام ببعض الترتيبات الجديدة ، وتنتج هذه المشاكل والمحددات بشكل جزئي من مفهوم الخصخصة نفسة،ومن الاخفاق في تلبية الشروط الاساسية للنجاح [31] ، ويمكن تلخيص المشاكل والمحددات على النحو التالي :

1-تردي أوضاع القطاع العام من الناحيتين التقنية والإدارية [32].

2-مشاكل سياسية ، ناتجة عن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية.

3-مشاكل اجتماعية ،ناتجة عن تحديد شخصية من تؤول إليهم ملكية المشروعات العامة المباعة . فقد تنشأ المعارضة اذا كان من المنتظر أن تقع مشروعات الدولة في يد اقلية عرقية غير مرغوب فيها .

4-مشاكل اقتصادية،ناتجة عن إعادة تقويم الأصول الثابتة للمصانع حسب الأسعار القائمة تليها مشاكل تحديد الصيغ القانونية المراد اتباعها لاعادة هيكلية القطاع العام ومن ثم تحديد أسعار الأسهم[33].

5-ضعف الأجهزة الرقابية التي لها صفة الاستقلال ، والتي تضطلع بمهمة الرقابة على المشروعات المحولة إلى القطاع الخاص، وبخاصة الاسعار التي تفرضها على جمهور المواطنين المتلقين للسلع أو الخدمات التي تقوم هذه المشروعات بتوفيرها .

5-جمود الإطار القانوني الذي تعمل فيه المشروعات الخاصة ،علاوة على جمود القوانين التي تحكم تعيين العمالة وفصلها بصفة خاصة [34].

6-ارتفاع درجة الحماية ودعم موارد الاقتراض وتثبيت الأجور والأسعار.

2-2الدراسات السابقة، وتجارب بعض الدول في الخصخصة:

2-2-1الخصخصة في الأردن:

لقد شهد الأردن عملية إصلاح اقتصادي واسعة ، هدفت إلى تجاوز الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد الوطني، وإلى دمج هذا الاقتصاد بالاقتصاد العالمي وأحداث مزيدٍ من الانفتاح الاقتصادي ، وصولاً لإيجاد بيئة استثمارية ملائمة ومناخ استثمار ملائم . ووفق هذا

التوجه فقد قامت الحكومة بخطوات هامة، كان من أهمها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي .

أما فيما يتعلق بالخصخصة وهي احدى الخطوات الهامة على صعيد الاصلاح والانفتاح الاقتصادي، فقد بدأت الحكومة في العام 1997 بتنفيذ برنامج طموح للخصخصة يهدف بالدرجة الاولى لاعطاء دور اكبر للمشروعات الخاصة ، وتحسين الانتاجية ، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية وتحفيزها وإلى تحفيز وتنشيط سوق رأس المال المحلي[35] . ولتنظيم عملية الخصخصة في الاردن قامت الحكومة بإنشاء وحدة خاصة في رئاسة الوزراء في شهر تموز من العام 1997 حيث سميت بالوحدة التنفيذية للخصخصة.وبهدف توفير الاطار التشريعي الملائم فقد تم خلال عام 2000 إصدار قانون التخاصية رقم (25) لسنة 2000،حيث وفر القواعد اللازمة لاضفاء الشفافية والوضوح على اجراءات تنفيذ عمليات الخصخصة ضمن آليات تخضع لرقابة حكومية[36].

دوافع الخصخصة واهدافها في الاقتصاد الاردني :

تتلخص الدوافع التي دعت الحكومة الاردنية إلى تبني سياسة الخصخصة بالآتي :

1-تحقيق النمو الاقتصادي والحد من شأفة الفقر[37].

2-تزايد أزمة المديونية الخارجية الاردنية ، مما نتج عنه زيادة العجز في الميزانية نظراً لمحدودية الموارد الاقتصادية للاردن ، وحاجته إلى التمويل اللازم للمشروعات التنموية التي تبنتها[38].

3-التدني المتواصل في اداء المشروعات العامة وتدهور اوضاعها ومستوى خدمتها.

4-تفاقم التحديات امام الاقتصاد الاردني ، وتتمثل في تحديدات تكنولوجية ومعلوماتية وتضاؤل قدرة الحكومة على التوسع في الاستثمار ، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة ، ومجاراة القطاع الخاص المحلي والاجنبي في العملية الإنتاجية[39].

إنّ الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيشها الاردن من كساد اقتصادي، وعجز في ميزان المدفوعات دفع صانعي القرار الاقتصادي إلى انتهاج برامج الخصخصة لتحقيق العديد من الأهداف أبرزها:

1-رفع كفاءة المشروعات ، وتحسين الإنتاجية ، والقدرة التنافسية من خلال تفعيل قوى السوق ، وإزالة الاختلالات والتشوهات الاقتصادية[40].

2-العمل على تحسين وضع الحكومة المالي . اذا يعتبر عجز الموازنة العامة من ابرز الاختلالات الهيكلية التي تؤثر في الاقتصاد الاردني . وكذلك رفع كفاءة وفعاليه هذه المؤسسات التي تأمل ان تتم عن طريق عملية الخصخصة ، اما عن طريق زيادة الايرادات العامة لهذه المؤسسات أو عن طريق خفض النفقات العامة [41] .

3-تطوير اسواق المال المحلية ، وتوجيه المتغيرات الخاصة للاستثمارات طويلة الامد، حيث يمكن ان تعمل الخصخصة على تطوير اسواق المال المحلية وذلك من خلال زيادة قاعدة الاسهم والملكية ، وتعمل ايضاً على جذب المستثمرين الذين يبحثون عن تنوع محافظهم المالية ، والذين يثقون في الادارة غير الحكومية[42].

4-تحديد كفاءة الصناعات بشكل عام ، هناك اعتقاد تقليدي بأن القطاع الخاص يمكن ان يقوم ببعض ادوار القطاع العام بكفاءة أكبر ، وذلك بسبب كثرة المشاكل التي تواجهها مؤسسات القطاع العام ، ومنها التدخل الاداري من قبل المستويات العليا في الحكومة في اعمال هذه المؤسسات[43] .

5-ومن الاهداف التي ترمي اليها سياسة الخصخصة في الاردن هي محاولة التخلص من المزاحمة القائمة بين كل من القطاع العام والخاص .واذا حاول القطاع العام التخلص من هذه الظاهرة فإنه يكون قد عمل على فتح المجال امام القطاع الخاص ومساعدته في الدخول في العديد من فرص الاستثمار المختلفة [44] .

الإشكاليات التي تواجه تطبيق الخصخصة في الاقتصاد الاردني :

واجه الاقتصاد الاردني العديد من الصعوبات بانتهاجه سياسة الخصخصة ، ناتجة عن الدور الذي تقوم به جماعات الضغط المستفيدة من الوضع الحالي ، من اعاقة،واشكاليات اقتصادية ناتجة عن الركود الاقتصادي وارتفاع اسعار الفائدة و انخفاض حجم التمويل الخارجي وقلة المستثمرين ،والاوضاع السياسية ذات الاثار الاقتصادية الناتجة عن عدم استقرار اوضاع الشرق الاوسط،والمشكلات القانونية التي تواجة تحويل الملكية من العام إلى الخاص.

وقد بلغ عدد الشركات المملوكة للحكومة الاردنية 26 شركة ومصنعاً ،11 منها مملوكة بشكل كامل للحكومة ، والاخرى تملك الحكومة فيها نسبة تتراوح بين 8.3%-69.4%.ومنذ العام 1996 بدأ التحول إلى عملية خصخصة مبرمجة حيث تم طرح خمسة شركات من اجل خصخصتها بهدف بيعها ، وهي شركة الاتصالات، وشركة العقبة، ووسائط النقل العام ، الملكية الاردنية، وشركة الأسمنت الأردنية، وشركة مناجم الفوسفات[45] ،وسنأتي على ذكرها مع بعض الإيضاح:

1-شركة الاتصالات الاردنية : في 2000/1/23 تم بيع 40% من أجمالي اسهم الشركة إلى ائتلاف البنك العربي وشركة France Telecom، وبيع 1% لصندوق ادخار موظفي الشركة، و 8% لمؤسسة الضمان الاجتماعي،وتم إنشاء شركة هواتف خلوية موبايلكم مملوكة بالكامل لشركة الاتصالات الأردنية بدأت العمل بتاريخ 2000/9/15[46].

2-مؤسسة النقل العام :تعتبر مؤسسة النقل العام من أولى المؤسسات التي رشحت لتطبيق سياسية الخصخصة عليها، وقد دخلت الحكومة في تطبيق هذه السياسية في العام 1995، حيث اتبعت الحكومة عقود التأجير (leasing contracts) عن طريق الاتفاق مع بعض شركات القطاع الخاص بالقيام بنقل الركاب [47] .

3-الملكية الأردنية:نجحت شركة الطيران الوطنية في تخطي اوضاع صعبة شهدتها خلال عقد التسعينات مما يؤهلها لجذب المستثمرين، حيث تقرر ان يتم بيع 49% من اسهم الشركة إلى مستثمر استراتيجي أو إلى مجموعة مستثمرين اجانب ، في حين ستخصص الـــ 51% الباقية للقطاع الخاص الاردني. وتقرر ايضاً تحويل خمس وحدات تابعة للملكية الاردنية ، لكنها غير مرتبطة بصورة مباشرة بالنقل الجوي إلى شركات مستقلة ذات مسؤولية محددة تمهيداً لخصخصتها ، وانه تم بالفعل تحويل وحدتين (السوق الحرة ومركز التدريب) إلى شركات ، وتم رصد حصيلة بيع الوحدات التابعة للملكية لسداد الديون المحلية للشركة والتي تقدر بـــ 80 مليون دينار [48].

4-قطاع الكهرباء: يشتمل هذا القطاع على ثلاث شركات عاملة ، وهي شركة الكهرباء الوطنية، وشركة كهرباء اربد،و شركة الكهرباء الاردنية،حيث قررت الحكومة في نهاية عام 1998 تقسيم(**شركة الكهرباء الوطنية)** إلى ثلاث شركات ، شركة للتوليد ، وشركة للتوزيع، في حين تحتفظ شركة الكهرباء الوطنية بنشاط النقل والتحكم ،وتم تعيين شركة وختر الالمانية الاستشارية للمساعدة ، اما **شركة كهرباء اربد** وهي شركة مساهمة عامة تمتلك شركة الكهرباء الوطنية 55.5% من أسهمها سوف يتم النظر في خصخصة هذه الشركة بعد توقيع عقد بناء محطة التوليد الخاص بها،نظراً لان بعض الشركات أبدت اهتماماً لبناء المحطات المذكورة ،اما**شركة الكهرباء الأردنية،** وهي شركة مساهمة محدودة تمتلك الحكومة14.8 من أسهمها ،فسوف تقوم الحكومة ببيع أسهمها في الشركة ،وذلك لاتمام عملية خصخصتها بالكامل[49].

5-مؤسسة البريد: وافق مجلس الوزراء على خطة لاعادة هيكلة هذا القطاع من خلال فصل إدارة البريد عن وزارة البريد والاتصالات، وتحويلها إلى شركة مساهمة عامة تمتلك الحكومة كامل أسهمها ،حيث ستتعاقد الحكومة الأردنية مع شركة عالمية مؤهلة ومتخصصة

في مجال إدارة البريد ،وسوف يتم توقيع عقد مع إدارة بريد عالمية لفترة انتقالية مدتها أربع سنوات ،وتم تعيين شركة Nepostal Postal Affairs الهولندية لتنفيذ المرحلة الأولى من إعادة هيكلية قطاع البريد[50].

6-<u>شركة الاسمنت الأردنية</u> قررت الحكومة الاردنية بيع 33% من أسهمها في شركة الاسمنت الاردنية وبما يعادل 101 مليون دولار أمريكي لشركة لافانبع الفرنسية ،كما تم بيع 2% من اسهم الشركة لموظفيها ، كما تم تنفيذ العديد من عمليات الخصخصة الأخرى لعدد من الشركات ،حيث تم تخصيص 34 شركة ومؤسسة من اصل 40 شركة تم أستهدافها ضمن البرنامج [51] .

2-2-2الخصخصة في جمهورية مصر العربية:

أكد صندوق النقد الدولي نجاح الإصلاح الاقتصادي المصري وتجاوزه كل التوقعات فالاقتصاد المصري لا يعاني من ديون قصيرة الاجل، ويمتلك فائضاً في ميزان المدفوعات، وتبين نتائج الإصلاح الاقتصادي استفادة محدودي الدخل بأساليب مختلفة عن طريق زيادة مخصصات التعليم والصحة إلى 14% من الانفاق في سنة 97-98 ،كما ان مصر تتوسع في برنامج القروض للمشروعات الصغيرة وفي شبكة الضمان الاجتماعي.ويستهدف برنامج الاصلاح الاقتصادي خصخصة ما يعادل 56% من القيمة الدفترية لكل الأصول المملوكة للدولة في شركات قطاع الأعمال في نهاية يونيو 1998، وتم حتى الآن خصخصة 26% من هذه القيمة الدفترية[52].

جدول رقم (2)

المساهمات الأجنبية في المشروعات راس المال المصدر							
مليون جنيه	1995	1996	1997	1998	1999	2000	يناير- ابريل 2001
مشروعات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .							
رؤوس الاموال المصدرة	4702	8938	22447	25314	20583	9302	3054
المساهمات الاجنبية	698	1508	3221	5103	3910	1906	559
المساهمات الاجنبية (%)	14.8	16.9	14.3	20.2	19.0	20.5	18.3
مشروعات مصلحة الشركات							
رؤوس الاموال المصدرة	2239	5132	5939	6539	4475	2616	418
المساهمات الاجنبية	89	43	142	480	538	169	143
المساهمات الاجنبية (%)	4.0	0.8	2.4	7.5	12.0	6.4	34.2

المصدر: تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحـرة(2001)، وزارة التجـارة الخارجيـة /النشـرة الاقتصـادية الاقتصاد، دورة مايو الشهرية ،جمهورية مصر العربية،ص2.Available at www.economy.gov.egوزارة

أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر :

يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر لتحقيق ثلاثة أهداف وهـي ؛ التثبـت الاقتصادي ، و التكيف الهيكلي ، والسياسية الاجتماعية .ومن خلال السياسـات المسـتخدمة لتحقيق هذه الأهداف، فان برنامج الإصلاح الاقتصادي يعمل علـى تحسـين إدارة المـوارد ،وكذلك التحول نحو الحرية الاقتصادية لضمان كفاءة استخدام الموارد ، وتحديد السياسـات الاجتماعية التي تكفل حماية الطبقة التي ستضار من الإصلاح الاقتصادي وتعويضها [54] .

ويظهر جدول رقم (3) اجمالي عوائد الخصخصة طبقا لطريقة البيع حيث وزعـت هذه العائدات على النحو الآتي : 7.5 مليار جنيه لسداد ديون الشركات المباعة إلى جانب 9.1 مليار جنيه للمعاش المبكر و 338.1 مليار جنيه لصندوق إعادة الهيكلية [55] .

جدول رقم (3)

أجمالي عوائد الخصخصة طبقا لطريقة البيع (31 ديسمبر 2000) بالمليون جنيه

أساليب الخصخصة	93	94	95	96	97	98	99	2000	الإجمالي
غالبية الاكتتاب العام	0	0	85	1650	2519	1342	0	47	5643
اقلية الاكتتاب العام	0	4	992	338	346	75	0	0	1755
مستثمر رئيسي	0	433	0	453	447	276	2665	2345	6619
اتحاد عاملين	00	227	139	0	79	351	75	0	870
بيع اصول انتاجية	0	0	0	350	6	316	45	84	801
الاجمالي	0	664	1216	2791	3397	2360	2785	2476	15688
النسبة من الاجمالي العام	0	4.0	8.0	18.0	22.0	15.0	18.0	10.0	100

المصدر : وزارة قطاع الأعمال العام(2001)،قانون 203 لخصخصة الشركات وفقا لطريقة البيع 31/ديسمبر النشرة الاقتصادية دورة مايو ، وزارة التجارة الخارجية: جمهورية مصر العربية، ص1 .

أهم المراحل التي مر بها برنامج الخصخصة في مصر :

مر برنامج الخصخصة في مصر بمرحلتين :أولهما في الفترة من 90-91 ،وتضمنت الاصلاح المالي والقانوني ،والثانية بدأت عام 95 ولا زالت ممتـدة حتـى الان. وتتضـمن الاصلاح الهيكلي للشركات والوحدات الانتاجية عبر بيع الشركات المنتجة لسلع متنافسة توجد مثيلاتها في السوق ،وتأهيل الشركات الأخرى شديدة التعثر تمهيدا لبيعها بأسعار ملائمة [56].

ويذكر ان عدد الشركات المباعة منذ بداية تنفيذ برنـــامج الخصخصـــة فـــي مطلـــع التسعينات من القرن الماضي وحتى نهاية يوليو 2000 بلغ 138 شركة بقيمة اجمالية قـــدرها 15 مليار دولار و 622 مليون، وذلك من أصل 314 شركة يتضمنها برنـــامج الخصخصـــة ،حيث ان قائمة الشركات المقرر بيعها تشمل محلات عمـــر افنـــدي ، والشـــرقية للـــدخان ، وبسكويت مصر، وسيمان ، والنصر للاصواف – ستيا، ومصر للاستيراد والتصدير، والعامة للمشروعات الكهربائية – الدجيكت ، والمصرية العامة للمباني المصرية ، والعربية للسجاد ، وتنمية الصناعات الكيماوية ، والنصر لدباغة الجلود ، والبحر الأحمر للمقاولات [57] .

جدول رقم (4)

تطور برنامج خصخصة الشركات

أســـــــاليب الخصخصة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	الاجمالي
اكتتاب عام	0	1	7	20	16	9	0	1	54
أغلبية	0	0	1	14	14	8	0	1	38
أقلية	0	1	6	6	2	1	0	0	16
مســـــــتثمر رئيسي	0	3	0	3	3	2	9	5	25
اتحاد عاملين	0	7	3	0	3	12	5	0	30

المصدر:قانون 203 لخصخصة الشركات وفقا لطريقة البيع حتى 31 ديســمبر 2000، النشــرة الاقتصــادية الشــهرية دورة مايو2000 ، وزارة التجارة الخارجية :جمهورية مصر العربية ،ص2.

أهم التحديات التي تواجه الخصخصة المصرية :

من أهم الصعوبات التي تواجة سياسة الخصخصة التي يجب ايجاد حلول ســريعة لهــا يعتبر تواضع سوق الأوراق المالية لتوقف نشاطه أعواما طويلة ، وندرة الخبراء العاملين في هذا المجال وعدم تعبئة الرأي العام بقبول التحول نحو الخصخصة ،وكذلك تواضـــع الخبـــرة وندرة الخبراء في مجال التفاوض وابرام العقود ، [58].وللتغلب على تلك العوائق تم اتخاذ عدة خطوات أهمها:

1–توحيد أسعار صرف الجنية المصري واستقرارها، وتحفيز الاستثمار من خـــلال ســـن قانون رقم 230 لعام 1989م .

2–تحرير معدلات الفائدة تدريجيا للتخفيف من ضغوط التضخم.

3-ترشيد الدعم للسلع والخدمات وتحديدها .
4-استصدار قوانين جديدة متطورة لسوق الأوراق المالية والمصارف .
5-تطبيق ضريبة المبيعات[59] .

3-2-2تجربة الجمهورية التونسية :

تعود بداية التفكير في الحد من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية في تونس إلى الثمانينات ، حيث انشئت مجموعة من مصاريف التنمية بالتعاون مع عدد من الدول العربية للمساهمة في انجاز المشاريع الجديدة دون الحاجة إلى مساهمة مباشرة من قبل الدولة . وكانت بداية خصخصة أصول الحكومة في العام 1987 عندما تم بيع نحو 90 شركة مملوكة للدولة مقابل أكثر من مليار دينار تونسي جاء 70 % منها من بيعها الى مستثمرين أجانب . وقد قامت الحكومة بخصخصة 140 شركة بشكل كامل أو جزئي منذ العام 1987 بإجمالي عائدات بلغت نحو 1.5 مليار دينار ، وكانت الحكومة تعتزم بيع 41 شركة قيمتها 1.847 مليار دينار في العام 2001 [60] .

وتبين النتائج ان برنامج الخصخصة التونسية وفرت حتى الان ما قيمته 1340 مليون دينار منها 900 مليون دينار موارد أجنبية ، وأن أبرز ما حققه برنامج الخصخصة تخصيص مصانع الأسمنت الأربعة التي وفرت ما قيمته 771 مليون دينار ، نجح برنامج الإصلاح حتى ألان في خصخصة واعادة هيكلية 136 مؤسسة تضمنت 290 عملية فرعية توزعت بين تخصيص كلي لـ 66 مؤسسة، وتخصيص جزئي لـ 27 مؤسسة ، وتصفية 31 مؤسسة وفتح رأس المال وعمليات أخرى لـ 12 مؤسسة [61] .

ويعود نجاح برنامج الخصخصة في تونس الى الأسباب التالية:

1-تقليص حجم القطاع العام،حيث تم تقليص حجم القطاع العام بالمقارنة مع ما كان عليه ،وتقليص عدد المنشآت التي تراقبها الدولة بصفة مباشرة ،وتم إعطاء صلاحيات اكبر لمجلس الإدارة للتخفيف من أعباء هذه المراقبة بالنسبة للدولة.

2-عدم الالتزام بجدول زمني للتخصيص ،حيث اختصت التجربة التونسية بعدم اعتماد قائمة محددة للمؤسسات المزمع خصخصتها لحداثة القطاع الخاص ، والحرص على عدم تحويل اهتمام المستثمرين من المشاريع الجديدة للخصخصة وتفاديا لعمليات التواطؤ الممكنة بين المستثمرين اذا ما علموا بالمؤسسات القابلة للخصخصة ،حيث ان السوق التونسية محدودة الحجم[62].

4-2-2التجربة البريطانية :

تعد تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة من التجارب الفريدة التي ينبغي علينا القاء الضوء عليها ، وشكلت التجربة مثار اهتمام العديد من الدول في العالم التي انتهجت فيما بعد هذه السياسة ، وفي هذه التجربة جملة من الأهداف التي يسعى البرنامج لتحقيقها لم تكن واضحة في البداية ، وانما تطورت بمرور الوقت وقد ركز برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة على تحقيق الأهداف الآتية:

1-رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للشركات العامة .

2-إرساء قواعد المنافسة وتدعيم قوى السوق .

3-توسيع قاعدة الملكية.

4-تقوية نطاق سوق الأوراق المالية وتوسيعها [63].

5-خفض مستوى العجز المالي في مؤسسات القطاع العام .

6-الحد من التوجه نحو عمليات الاقتراض في المؤسسات العامة .

7-عطاء الأولوية للعاملين في هذه المؤسسات لتملك أسهمها [64] .

مراحل الخصخصة :

منذ العام 1979 تمّ تقديم أكثر من 39 شركة للخصخصة ، أي بيعها وطرح اسهمها في سوق لندن للأوراق المالية ، و تم بيع الكثير من الشركات بطرق مختلفة ، مثل بيعها للعاملين بها أو لشركات خاصة اخرى .وحتى العام 1991 كانت معظم الشركات الحكومية في بريطانيا قد تم خصخصتها مثل ، شركة الاتصالات البريطانية ، وشركة الغاز البريطانية ،وشركة الخطوط الجوية ،وسلطات المياه والكهرباء ،ومؤسسة المواصلات [65] .

جدول رقم (5)

الشركات البريطانية التي تم خصخصتها

الشركة	تاريخ الخصخصة
BAA	Jan. 1987
British Coal	July. 1987
British Gas	Dec. 1986
British Steel	Dec.1988

Nov.1984	British telecom
Dec.1990	Electricy supply

SOURCE: Matthew, Bishop&David Thombson (1998). Privatization in UK and France P23 [66].

خصائص التجربة البريطانية :

التجربة البريطانية من التجارب المميزة في تطبيق برامج الخصخصة ، ولم تقتصر على القطاع الصناعي وحده ،بل تعدت ذلك إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. واستخدمت الأسلوب التدريجي للخصخصة ،معتمدة على استخدام حملات إعلامية مكثفة موجهة إلى الشعب و إلى المستثمرين العالمين ،وهيأت بيئة تشريعية وسياسية واقتصادية ومالية تعتمد على مجموعة من الإصلاحات في سوق الأوراق المالية [67] .

الدروس المستفادة من التجربة البريطانية :

يمكن استخلاص عدة دروس من التجربة البريطانية في تطبيق برامج الخصخصة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- يجب ان تعمل الحكومة قبل القيام باي تحويل لمؤسسات القطاع العام على امتلاك السهم الذهبي كما فعلت الحكومة البريطانية حفاظا على المصلحة القومية للبلد ، والعمل على وضع سقوف لا يمكن تجاوزها بالنسبة لحصة المستثمرين في عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام[68] .

2- يجب ان يكون هناك سياسة واضحة ومعلنة من الحكومة نحو انتهاجها لسياسة التخاصية في تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص [69] .

3- قبل البدء في خصخصة المؤسسات المراد طرحها للبيع يجب القيام باجراءات إعادة هيكلة أنظمتها الداخلية حتى يتم الإسراع في ذلك .

4- العمل على أجراء الدراسات اللازمة لعملية التحويل للمؤسسات العامة بحيث يتم تسعير الأسهم بصورة تكون قريبة جدا أو مطابقة للواقع .

5- العمل على إنشاء هيئات تنظيمية بحيث تبقى هذه المؤسسات على دور الأشراف والرقابة والمتابعة والاتصال من حيث الأسعار واتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة لانجاح المؤسسات المحولة ،ولتمكين المستثمرين من دخول السوق [69].

2-2-5الدراسات السابقة :

هنالك عدد من الدراسات التي تمت على الخصخصة وسيتم هنا ايجاز لبعض اهم هذة الدراسات .

2-2-5-1الدراسات العربية

1- " دراسة قام بها يوسف خليفة اليوسف 1997 بعنوان آفاق التخصيصية في دولة الامارات العربية المتحدة " [70]

حاولت الدراسة ايضاح المنطلقات النظرية للخصخصة و الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى ، الصناعية منها والنامية ، والخروج بمرتكزات اساسية للشكل الذي ينبغي للخصخصة ان تأخذه في هذه الدولة .

واتضح للباحث ان عملية الخصخصة في هذه الدولة تعتبر فرصة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، كتقليل الأعباء المالية للدولة ، ورفع أداء المؤسسات العامة، وتوسيع نطاق ملكية عناصر الانتاج ، وتعميق دور القطاع الخاص .غير أن تحقيق الخصخصة للاهداف المذكورة ليس بالامر المؤكد ، وبالتالي فان نجاح هذه العملية يعتمد على مجموعة من العوامل ؛ كتطور اسواق المال ، وتوفر البيئة القانونية والسياسية والادارية المناسبة ،وان عملية الخصخصة عبارة عن عملية ادارة التوازن بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين استغلال موارد هذه الدولة البشرية والمادية .

2-" دراسة قام بها كامل يونس الحواجرة 1998 بعنوان " التخاصية : الأهداف والمعوقات دارسة تطبيقية في المؤسسات الاردنية " [71] .

هدفت الدراسة لأظهار الأهداف ، ومدى تحقيقها ، والمشكلات التي تواجهها عملية الخصخصة لدى تطبيقها في المؤسسات الاردنية ، حيث شملت الدراسة خمس مؤسسات أردنية هي : الملكية الاردنية ،وشركة الاتصالات الاردنية ،ومؤسسات النقل العام ،وشركة الاستثمار الاردنية،و شركة الكهرباء الوطنية الاردنية .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أن الخصخصة أدت الى :-

1-العمل على الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات القطاع العام .

2-ضرورة توفير مناخ ملائم للاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات .

3-تفادي المغالاة في الرقابة والإشراف الحكومي .

4-محاولة اختيار الأسلوب المناسب لخصخصة كل مؤسسة حسب ظروفها الخاصة .

3-" دراسة قام بها هاشم جميل حمد 1999 بعنوان خصخصة شركة الكهرباء الاردنية " [72].

وهي دراسة ميدانية لاتجاهات مديري ادارتها ،هدفت للتعرف إلى اتجاهاتهم نحو الخصخصة في شركات الكهرباء الاردنية . وتوصلت الدراسة ان هنالك درجة عالية من الموافقة لدى مديري الادارات (العليا ، والوسطى ، والدنيا) ودرجة عالية من الخوف والتحفظ من الاثار السلبية المحتملة لعملية الخصخصة ، من أهمها : الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني ، وتوصلت الدراسة للتوصيات الآتية :

1-ضرورة دراسة المعوقات الادارية والاقتصادية لعملية الخصخصة .

2-تحديد نوعية برامج الخصخصة وأهدافها .

3-اتخاذ الاجراءات والخطوات اللازمة لتوسيع قاعدة تملك اسهم شركات الكهرباء .

4-السماح بوجود شريك استراتيجي للاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية .

4-" دراسة قام بها د. علي عبد العزيز سليمان 1997 بعنوان برنامج الخصخصة قضايا التحول لاقتصاد السوق في مصر " [73] .

أوضح الباحث في هذه الدراسة الخطوات التي اتخذتها الحكومة في مجال التحول نحو اقتصاديات السوق ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتحويل جزء من الملكية العامة للملكية الخاصة ولعل أهم صور نجاح السياسة العامة في مجال التحول نحو اقتصاديات السوق الحرة كانت في القطاع الزراعي، الذي تخلت بموجبة الدولة عن احتكار مدخلات الانتاج ، وتسويق المنتج.أما في المجال الصناعي ، فما زالت خطوات الخصخصة في مراحلها الأولى ،وهناك عقبات قانونية ومؤسسية كثيرة تمنع الانتقال السريع للملكية الخاصة . وتسبب مشاكل المديونية والعمالة الفائضة في القطاع الصناعي عقبة كبرى أمام سياسة الخصخصة .ولعل إحدى النجاحات المهمة لسياسة الخصخصة هي تأكيد قدرة سوق الاوراق المالية على استيعاب اسهم الشركات المعروضة للبيع .

وخلصت الدراسة إلى انه في جميع الأحوال لا يكفي لتحقيق العودة لنظام السوق تغيير شكل الملكية من عام إلى خاص ، بل يجب أحداث تغيرات مؤسسية وسلوكية تضمن تشجيع

المنافسة وزيادة الشفافية ، واعطاء المبادرة للقطاع الخاص ، وتتطلب هذه التغيرات جهودا تشريعية وتنظيمية نشطه .

5-دراسة قام بها د. رفعت الفاعوري بعنوان : اتجاهات موظفي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في اقليم الشمال في المملكة الاردنية الهاشمية [74] .

وهي دراسة ميدانية هدفت إلى قياس اتجاهات موظفي المؤسسة نحو تحويل المؤسسة إلى القطاع الخاص ،وأثره في رفع الكفاءة ، واستغلال الوقت من قبل الموظفين، وكذلك معرفة مدى تأثير الخصائص الديمغرافية (العمر ، والجنس ، والخبرة) لموظفي المؤسسة في اتجاهاتهم نحو تحويل المؤسسة للقطاع الخاص .

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها؛ ان تحويل المؤسسة إلى القطاع الخاص سوف يؤدي إلى تغيرات ادارية مرغوب فيها وايجابية . وكذلك فإن تحويل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية إلى القطاع الخاص سوف يؤدي إلى تقليل وقت العمل الضائع ،وإلى استغلال أفضل للوقت . واوصت الدراسة بأن تقوم الحكومة الاردنية بتحويل المؤسسة إلى القطاع الخاص دون ابطاء تحت اشراف حكومي ، بعد ان تقوم المؤسسة بعمل دراسة عميقة لمختلف نشاطات المؤسسة . ولدعم سياسة التحويل ، فأنة يجب على الحكومة الاردنية أن تقوم بتطبيق أوسع لسياسة التخصيص وبخاصة في قطاع الخدمات .

6-دراسة قام بها محمد ابراهيم طه السقا بعنوان تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة [75].

هدف البحث الى دراسة تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة ،في محاولة لاستخلاص الدروس التي يمكن استقاؤها من هذه التجربة،ثم تناولت المزايا التي منحها البرنامج للعمال ،حيث أعطى برنامج الخصخصة مزايا لكل العمال في كافة الشركات التي تمت خصخصتها تقريبا .وكان الهدف من اعطاء هذه المزايا هو مد العمال بالشعور أنهم مالكون حقيقيون في الشركات التي يعملون فيها ،ثم تناولت الدراسة وجهة نظر الحكومة في ملكية الاجانب للشركات التي تمت خصخصتها ،وتوصلت الدراسة الى عدة دروس مستفادة من برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة يمكن تلخيص ابرزها كما يلي :-

1-ان على الدولة التي تنوي القيام بعملية خصخصة شركاتها العامة ان تقوم بتحديد الهدف من عملية الخصخصة بشكل واضح.

2-أن تحويل الشركات العامة الى القطاع الخاص ،لابد ان يسبقة جهد مكثف في المجال التشريعي وسن القوانين.

3-ان التوعية الجماهيرية ببرنامج الخصخصة واهدافها تعد ضمانا لمشاركة أكثر فعالية من جانب الافراد في انجاح البرنامج.

4-ان التجربة البريطانية في الخصخصة ستحتاج الى الاستعانة ليس فقط بالخبرات المحلية في هذا الجانب ،وانما الاستعانة بالخبرات الدولية الفنية المتخصصة.

5-ان التجربة البريطانية في الخصخصة توضح الاهمية الحيوية التي يلعبها سوق راس المال في انجاح عمليات الخصخصة.

2-5-2-2الدراسات الأجنبية:

1-دراسة قام بها (pal Debashi) 1988 [76] .

أعدت الدراسة من اجل دراسة تأثير عملية الخصخصة في إستراتيجيات السياسات التجارية على المستوى الدولي ، وكذلك تأثير الدعم الحكومي المقدم للانتاج المحلي في حالة وجود خصخصة في اقتصاد الدولة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول التي تقدم دعماً للانتاج المحلي فان درجة الرفاهية تكون مرتفعة عندما يكون هنالك خصخصة ، وبالتالي فان المستوى الأمثل للدعم المطلوب سوف ينخفض ، أما في حالة وجود ضرائب وجمارك على الاستيراد ، فان وجود خصخصة يزيد من مستوى الرفاة بشكل واضح ، على أن الجمارك أو المكوس قد تزيد أو تنخفض .

2- دراسة قام بها (De-Castro, - Julio – o; Uhlenbruck, - Klaus) (1997) [77] .

أجريت الدراسة لوضع مواصفات خاصة بعملية الخصخصة في الدول النامية ، والدول التي في طور النمو ،والأقل نموا ، وكذلك في الدول الشيوعية سابقا . وأجريت الدراسة على 467 حالة خصخصة ، وذلك ما بين الأعوام 1989-1992 .وأكدت النتائج الفروق ما بين الشركات التي تم خصخصتها تبعا لنوع البلد الذي قام بخصخصة شركاتة . وتختلف هذه الشركات باختلاف البلدان لاختلاف التشريعات والبيئة القانونية ، كما ان الحكومات ستقوم بتصميم عملية الخصخصة ، وذلك بالاعتماد على الأهداف المرجوة منها ، وذكرت الدراسة انه من غير العملي بالنسبة للدولة الأقل نموا والدول الشيوعية سابقا القيام بالخصخصة ذلك لأنها تظهر أنماط سلوك مختلفة فيما يتعلق بالسياسات الصناعية والخصخصة .

3-دراسة قام بها (Malley,Mike) 1998 [78] .

قام بدراسة تحليلية لبعض الدراسات المتعلقة بالسوق المالي واثرت في دفع الاقتصاد الأمريكي نحو الخصخصة ، حيث بينت الدراسة أنه نتيجة للأوضاع الحالية للاسواق فإن بعض الدراسات اعتبرت الشركات العامة أكثر مناسبة للخصخصة منها الى العامة ، وحسب الدراسة التي أعدتها شركة برايس دوترها وس ، أظهرت أن الانخفاض في العائدات ونسب الأسعار واعادة تقييم السندات تظهر ان عملية رسملة بعض الشركات هي اقل من صافي قيمة الموجودات في هذه الشركات ، أو اقل من القيمة المتحققة عند تحويل الموجودات إلى سيولة نقدية ، وحسب يورمن هانس رئيس مجلس ادارة برايس دوترهاوس ، فان تحويل الشركات الامريكية الخاصة بالألعاب إلى الملكية الخاصة يبدو أكثر جاذبية وربحية .

4-دراسة قام بها (Denny Brown , Myle) 1997 [79] .

حيث بينت الدراسة ان أحد اسباب التقدم في مجالات الاتصالات على المستوى العالمي تعود لمسألة الخصخصة ، وان تحرير وخصخصة هذا القطاع بدأ من يناير 1998 ويتوقع ان ينتج عن ذلك نسبة نمو ثابتة ومتزنة لمدة خمس سنوات قادمة ، وتصل نسبة النمو 6% بحيث ستصل 223 بليون دولار في العام 2000 .

إن عملية الخصخصة التي تمت في هذا القطاع في العديد من الدول الأوروبية تمت مناقشتها بشكل مكثف ، وهناك العديد من الاجراءات والفرص التي سيتم تطبيقها في هذه الدول من خلال اصدار تشريعات أوروبية لذلك .

5-دراسة قام بها (Lerner , Norman) 1998 [80].

أعدت الدراسة حول نمو قطاع الاتصالات في امريكيا الجنوبية ، وحول التفاؤل المرتبط بشيء من الحذر حول هذا النمو ، وبينت الدراسة ان البنية الاقتصادية والمالية تحتاج إلى دعم من خلال تنوع فرص الاستثمار وأنواعه في هذه المنطقة ، وخلق ظروف لمواجهة أية كوارث غير مرئية ، ومثل هذا الأمر سوف يخلق توجهات ايجابية ، أضف إلى ذلك ان تحديد عملية الاصلاح التشريعي واستمرارها- وكما تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة الدولية - سوف يخدم في حصر ايجاد الضبط اللازم لنقل الاحتكارات الموجودة حاليا إلى خدمات أكثر تحريراً ومنافسة، وبناء عليه ، فان نمط النمو الاقتصادي المتوقع يمكن ان يستمر وسوف يشمل قطاعات استثمارية هامة ، زد على ذلك عامل الاستثماري الأجنبي .

6-دراسة قام بها (Brostoff . Steven) 1998 [81] .

قامت الدراسة بالقاء الضوء على توصيات مجلس التأمين الصحي الأمريكي الذي دعا إلى إجراء اصلاح عام في نظام الرعاية والعناية الصحية ، وأوصى ان ينقل إلى القطاع الخاص مع مرور الزمن ، وناقشت الدراسة المقترح الذي يهدف للتعرف إلى مشاكل هذا القطاع ، وأهمها المشاكل المتمثلة في الهرم الادراي ، وهو متلخص في آلية الادخار المتعلقة بحساب تكلفة العناية الصحية الشخصية ، والذي سوف يستمر من اجل العاملين الامريكين وسوف يؤدي لظهور صندوق خلال سنوات عمل هؤلاء العاملين ، ويبدأ الايداع في هذا الصندوق في سن 45 ، أما مصادر هذا الصندوق فهي من العاملين الذين ما زالوا على رأس عملهم ومساهماتهم في العناية الصحية ، ومن مردودات الدخل المتحققة عن الاستثمار . ويستطيع العاملون بعد التقاعد شراء وثيقة تأمين صحي من خلال استخدام الأموال المتوفرة لهم في الصندوق ، ويمكنهم الاستفادة من أكثر من نوعين من المعالجة أو منفعة الرزمة .

7-دراسة قام بها (Sissell , Kara) 1997 [82].

أعدت الدراسة لالقاء الضوء حول المطالبة المستمرة للإسراع في خصخصة قطاع الصناعات البتر وكيماوية في المكسيك ، فقد تطرقت الدراسة للاجتماع الذي عقد في المكسيك ، حيث حث المدراء التنفذيون للعديد من الصناعات الكيماوية في اجتماعهم السنوي الذي عقد في 21 اكتوبر1997 الحكومة المكسيكية على وقف عملية التأجيل التي ينفذونهاعلى بيع49% من قيمة الموجودات المملوكة لها في الصناعات البتروكيماوية وبيعها للقطاع الخاص أشار الخبراء أن عملية المماطلة التي تمارسها الحكومة فيما يتعلق بعملية الخصخصة تعتبر عائق أمام خصخصة هذا القطاع.

أما محليا فقد تمت دراسة قام بها موسى،نائل(1997)بعنوان التخاصية في عجلة الاقتصاد الفلسطيني[83]:

أوضح الدارس في هذا البحث القطاعات الموجودة تحت الخصخصة في فلسطين وهي، قطاع الاتصالات ، وقطاع الطاقة ، والمناطق الصناعية ، وسوق فلسطين للأوراق المالية. كما اوضح دورها الحالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين .

تبين نتائج الدراسة أن هنالك مجموعة من المقومات التي تشكل بدورها الوضع الأمثل للاقتصاد الفلسطيني للانطلاق نحو الخصخصة ، يجب الاستفادة منها واستغلالها بالشكل الأمثل للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني ، حيث أن حداثة الدولة الفلسطينية تعطي ميزة

استخدام افضل للسياسات ،بناء على الاستفادة من التجارب العالمية ووجود قطاع مالي نشط سيساهم بشكل كبير في توفير موارد مالية للقطاع الخاص بوجود بيئة تشريعية مناسبة .

وتوصلت الدراسة إلى أن اسباب الخصخصة في فلسطين تنحصر في محدودية المصادر المالية أمام السلطة الفلسطينية،والخبرة والكفاءة التي يتمتع بها القطاع الخاص في فلسطين والشتات ، والقدرة على العمل وفق ظروف غير مستقرة ، وقدرتة على التكيف ذاتيا.

3-5-2-2ملخص نتائج الدراسات السابقة :

وجد الباحث ان هذه الدراسات التي قام بها الباحثون السابقون قد خلصت إلى النتائج الآتية :

1- تعتبر عملية الخصخصة فرصة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتقليل الأعباء المالية للدولة ،ورفع أداء المؤسسات العامة ، وتوسيع نطاق ملكية عناصر الإنتاج ، وتعميق دور القطاع الخاص .

2- إنّ تطبيق عملية الخصخصة في اقتصاديات الدول المختلفة بحاجة إلى عوامل أخرى مرادفة منها توفير بيئة قانونية وسياسية وادارية مناسبة ، ويتطلب هذا جهوداً تشريعية وتنظيمية نشطة .

3- دلت الدراسات السابقة أن عملية تطبيق الخصخصة في المؤسسات تختلف باختلاف البيئة القانونية والتشريعية للدولة ، وتبعا للأهداف المرجوة والمميزات الخاصة لاقتصادياتها .

4- دلت بعض الدراسات السابقة ومنها :Julio, De-Castro انه على الدول الأقل نموا والدول الشيوعية سابقا ان تأخذ قسطا وافراً من التخطيط والتفكير في تطبيق عملية الخصخصة في اقتصادياتها لاختلاف السياسات الصناعية ، ولعملية الخصخصة ، أنماط وسلوك مختلقة عن الدول النامية أو الدول الأقل نمواً والشيوعية سابقا .

5- دلت الدراسات الأجنبية السابقة ان قطاع الاتصالات يشهد تقدما ملحوظا على المستوى العالمي ويعود هذا التقدم لاسباب الخصخصة ، حيث بينت الدراسات ان نسب النمو في هذا القطاع تشهد نموا ثابتا ومتزناً لمدة خمس سنوات بنسبة تصل الى 6% ،حيث تصل 223 بليون دولار في العام 2000 في الدول الأوروبية .

6- خلصت الدراسات السابقة ان قطاعي الاتصالات والكهرباء من أهم القطاعات المرشحة للخصخصة حول العالم .

7- خلصت الدراسة السابقة ان برنامج الخصخصة أعطى مزايا أكثر للعمال في الشركات التي تمت خصخصتها تقريبا ، وخلصت - ايضا -ان عوائد الشركات الخاصة أعلى من عوائد الشركات العامة لاعتماد الأول على أسس تجارية ربحية .

8-دلت دراسة (Pal , Debashis) انه في حالة تطبيق الخصخصة في اقتصاديات الدول فانه يؤدي لارتفاع الرفاة(Welfare) في حالة تقديم دعم أو حتى فرض ضرائب أو مكوس ، مع ان الجمارك او المكوس قد تزيد او تنخفض ،وهذا دليل على أهمية الخصخصة في اقتصاديات الدول المختلفة .

الفصل الثالث
الخصخصة في فلسطين

3-1مقدمة .

3-2القطاع العام الفلسطيني .

3-3أشكال الملكية في المؤسسات الفلسطينية .

3-4الدوافع لانتهاج الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني .

3-5مشاكل تطبيق الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني .

3-6الشركات التي تم خصخصتها والمرشحة للخصخصة :-

3-6- 1شركة الاتصالات .

3-6-2قطاع الطاقة .

3-6-3سوق فلسطين للأوراق المالية .

4-6-3المدن والمناطق الصناعية .

5-6-3مطار غزة .

6-6-3ميناء غزة .

7-6-3قطاع المياه .

8-6-3الشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني .

الفصل الثالث

الخصخصة في فلسطين

3-1مقدمة :

يمكن القول أن التوجه إلى انتهاج الخصخصة في فلسطين قد بدأ منذ العقد الماضي ،حيث أن البدء في خصخصة قطاع الاتصالات بالكامل في 1997/1/1 أكد على الاهتمام بالقطاع الخاص والعمل على تشجيع و تحفيز هذا القطاع ،وقد ركزت خطة التنمية الفلسطينية 1998-2000 على دور القطاع الخاص ، وأعطت الدور الريادي له في أعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني ،وذلك من خلال دراسة الوضع الاقتصادي العام للقطاع الخاص والقطاع العام في فلسطين وتحليل هذه العملية بكل ابعادها.

ويعود السبب المباشر إلى هذا التوجه إلى الاختناقات والأزمات المالية التي كان يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والناتجة عن انخفاض المساعدات المالية التي كان يتلقاها الاقتصاد الفلسطيني من الخارج ،وتضخم حجم القطاع العام في الدولة ،وانخفاض نسبة الحوالات من العاملين في الخارج ،بالاضافة إلى انخفاض حجم الصادرات من البضائع والسلع ،كل هذه الأسباب أدت إلى أحداث ضغوط مباشرة على الموازنة العامة للدولة ،مما أدى إلى ارتفاع قيمة العجز فيها ونتج عنة ارتفاع قيمة المديونية الخارجية وتفاقم مشكلاتها.

نتيجة لهذا التوجه قامت الدولة بعمل دراسات تهدف إلى تحويل بعض مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتم خصخصة شركة الاتصالات الفلسطينية ، وشركة كهرباء غزة ، وسوق فلسطين للاوراق المالية والخطوات القادمة تتجه نحو خصخصة ميناء غزة ، ومطار غزة الدولي ، والمدن والمناطق الصناعية .

3-2القطاع العام الفلسطيني:

لم تعرف فلسطين في تاريخها الحديث وحتى العام 1994 ،قطاعا حكوميا مسيطر علية ومداراً من قبل حكومة فلسطينية مستقلة ذات سيادة بسبب الظروف التي تعرضت لها منذ مطلع هذا القرن،إلا إن غياب القطاع الحكومي الفلسطيني لم يحل دون استيعاب جزء من القوى العاملة الفلسطينية في مجالات التوظيف العامة .فقد استعانة السلطات غير الفلسطينية التي تعاقبت على حكم البلاد منذ الانتداب البريطاني وحتى العام 1994 بموظفين محلين في

بعض مجالات الخدمة المدنية كالتعليم والصحة ولشؤون الدينية ،ومن ناحية ثانية بـــرز فـــي أماكن اللجوء الفلسطيني ،قطاع رسمي فلسطيني انشأتة منظمة التحرير الفلسطينية ،واستوعب الإلف من العاملين الفلسطينيين في المجالات الدفاعية والسياسية والاقتصـــادية والاجتماعيـــة والثقافية والإعلامية[1] .

بناء على الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية التي وقعت في باريس بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في العام 1994 تم تحديد الاطار العام الذي سيكون علية القطاع الحكومي الفلسطيني، وقد اكتسب خصوصية يختلف بها عـــن القطاعـــات الحكوميـــة للـــدول المجاورة، والتي يجب ان تاخذ بعـــين الاعتبـــار عنـــد تبنـــي أي سياســـات أو اســـترتجيات اقتصادية.وتتلخص خصوصية القطاع العام الفلسطيني في ظل السلطة كما يلي :-

1- خصوصية النشأة حيث أن فلسطين لم تشهد في تاريخها الحديث وحتى العام 1994 قطاعا حكوميا فلسطيني بسبب الظروف السياسية التي تعرضت منذ مطلع هذا القرن.

2- الاحتلال الإسرائيلي وما تركته سنوات الاحتلال على المؤسسات المدنية الفلسطينية مـــن دمار وهلاك .

3- التبعية الاقتصادية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي .

4- الإرث القسري من الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية .

5- القيود الإسرائيلية على عدد المؤسسات الحكومية وطبيعة عملها الذي ضمنته الاتفاقيـــات الفلسطينية الإسرائيلية ، والتي يسمح لها بالتدخل متى تشاء .

6-عدم الخبره الكافية في إدارة المجتمع المدني من قبل منظمة التحرير الفلســـطينية والـــذي انعكس بدورة على المؤسسات وعددها ومهامها والتي أدت بالنهاية الى ترهل وازدواجية فـــي الاداء .

7- ضعف البنية التحتية الفلسطينية، ضعف القاعدة الانتاجية للمؤسسات الفلســـطينية التـــي كانت مقيدة بسياسات اسرائيلية، تهدف الى إبقاء الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد تـــابع لامســـتقل، الناتجة عن طول سنوات الاحتلال.

8- نسبة البطالة المرتفعة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والذي ادى الـــى اســـتقطاب اعداد من العاملين نتج عنة تضخم القطاع الحكومي بشكل كبير .

9- الفساد المالي والاداري في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والذي استمر فـــي ظـــل المؤسسسات المدنية التي اقيمت عند انشاء السلطة الفلسطينية .

10- مشكلة الفقر والتي يجب وضع حلول سريعة لها عن طريق ايجاد فرص عمل جديدة .

11- النقص والضعف في المؤسسات الفلسطينية وخصوصا تلك التي سيناط بهـــا مســـؤولية إعادة الأعمار وادارة المعونة الخارجية .

12-ضعف الاطار القانوني والقضائي حيث ورثت السلطة الفلسطينية خليطا غير متجانس من القوانين والتشريعات[2] .

3-3أشكال الملكية في المؤسسات الفلسطينية :

هناك مجموعة من أشكال الملكية للمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية تنقسم حسب طبيعية نشاطها وأهدافها إلى مؤسسات عامة حكومية تابعة للقطاع العام الحكومي تعنى بحماية المصلحة العامة ،ومؤسسات غير حكومية تعنى بالا نشطة التي لم تقم الدولة بتغطيتها عن طريق قطاعها الحكومي ،ومؤسسات خاصة يملكها أشخاص أو هيئات اعتبارية تهدف للربح المالي [3].

جدول رقم (6)

المنشأة العاملة في العام 1998

ملكية المنشاة	عدد المنشات	النسبة	نسبة عدد المشتغلين	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي
القطاع الخاص	76631	%93.51	%68.3	%79.1
القطاع الحكومي	4889	%5.94	%27.7	%18.9
القطاعات الأخرى(وكالة الغوث والهيئات الدولية الأخرى)	454	%.55	%4	%2

المصدر:دائرة الإحصاء (1998-2003) تجميع من تقارير مختلفة ،رام الله فلسطين.

و توزعت المنشآت العاملة (82305) في الأراضي الفلسطينية حسب ملكية المنشاة ، حيث بلغت عدد المنشات العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية 76631 منشاة بنسبة 93.51% من أجمالي المنشآت العاملة ، وتشكل المنشآت العاملة في القطاع الخاص الوطني 76631 منشاة والتي تشكل 99.57% من باقي المنشات العاملة في هذا القطاع ، فيما بلغ عدد الشركات الحكومية الوطنية والأجنبية 7 شركات منها 4 وطنية .

وبلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الحكومي 4889 منشاة والتي تشكل 5.94% من إجمالي المنشآت العاملة ، تتوزع المنشآت العاملة في هذا القطاع على النحو التالي 4242

منشاة حكومية مركزية وتشكل 86.77% ، 588 منشاة سلطة محلية وتشكل 12.03% ، و59 منشاة حكومية أجنبية وتشكل 1.21% من إجمالي المنشات العاملة في القطاع الحكومي. إما المنشآت العاملة في القطاعات الأخرى (وكالة الغوث والهيئات الدولية الأخرى) فقد بلغت 454 منشاة تشكل 55.% من إجمالي المنشات العاملة منها 380 منشاة تابعة لوكالة الغوث و47 منشاة تابعة للهيئات الدولية الأخرى[4] .

وبلغت نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2000 ،للقطاع العام الفلسطيني 18.9% ، و2% للقطاعات الأخرى (وكالة الغوث والهيئات الدولية) ، وتم التوصل الى نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص والشركات الحكومية بطرح مجموع القطاعات الأخرى من نسبة 100 % لتعذر التوصل الى نسبة مساهمة دقيقة لعدم وجود فصل بين القطاع الخاص والشركات الحكومية بشكل كامل ، وبلغت النسبة المقدرة 79.1%[5] .

4-3الدوافع لانتهاج الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني :

هناك العديد من الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية التي يرمي الاقتصاد الفلسطيني إلى تحقيقها من خلال انتهاجه لسياسة الخصخصة ، ،ويمكن تلخيصها كما يلي:

1-زيادة النمو الاقتصادي والاستثمارات العامة :حيث بلغت المنح المقدمة للقطاع العام حتى النصف الأول من العام 1993 حوالي 199.3 مليون دولار أمريكي ، ومن أجل زيادة الاستثمارات وحتى تستطيع السلطة الفلسطينية استغلال تلك الأموال بالشكل الصحيح ، عليها إشراك القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني كممول لتحسين النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات[6] .

2-العمل على تحسين وضع الحكومة المالي: مع وجود عجز كبير في الميزانية أدت إلى إشراك القطاع الخاص ، أو إعادة تخصيص المصادر من خلال المفاضلة بين الأولويات العاجلة الأخرى [7] .

3-زيادة المقدرة التشغيلية للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني: لعجزها- اليوم كما هو غدا - عن توفير عشرات الآلاف من فرص العمل المطلوبة لمعالجة مشكلة البطالة والفقر[8].

4-تقليل العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني : يمثل ميزان المدفوعات الفلسطيني الحساب الشامل لجميع معاملات الدولة الاقتصادية مع الدول الخارجية خلال فترة زمنية محددة إذ تدل بيانات التجارة الخارجية على ارتفاع متسارع في عجز الميزان التجاري نتيجة لنمو الواردات بمعدلات تفوق كثيرا معدلات النمو في الصادرات ، وقد تنامي العجز التجاري مع إسرائيل في العام 97 إلى 1445 مليون دولار مقارنة بـ 854 مليون في 92 ، وسجل عجزا مع كل من الأردن ومصر بلغ مقداره 5.84 مليون دولار و 3.879 دولار على التوالي ، وشكل العجز في الميزان التجاري في العام 98 حوالي 55% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ51% في العام 97 [9] . اما فيما يتعلق في ميزان الخدمات فرغم تحقيقة فائض فان تاثيرة النهائي محدود نظرا للعجز الكبير في ميزان السلع ،ويمثل بند التحويلات بدون مقابل بند التحويلات الرئيسي للعجز الرئيسي القائم ،اما الحساب الجاري وهو محصلة البنود الثلاثة فقد اظهر عجزا متزايدا .

5-زيادة كفاءة القطاع العام :وتركيز دوره في تخفيف العراقيل أمام عملية التنمية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم والحفز للاستثمارات المحلية والأجنبية [10] .

6-مراعاة التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والاتجاه العام :الذي يقوده العالم الحر والبنك والصندوق الدولي حتى يستطيع الاقتصاد الفلسطيني من الانخراط في الاقتصاديات العالمية .

7-خلق فرص عمل جديدة: كحل مستدام لمشاكل سوق العمل وبالذات مشكلة البطالة المتزايدة عن طريق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث بلغت نسبة البطالة 10% من منتصف عام 2000 دون حصار .

8- الإصلاح الاقتصادي :يرى خبراء البنك الدولي إن أحد الحوافز المهمة للخصخصة أنها **مؤشر على التزام الحكومة بالإصلاح الاقتصادي** ذلك لأنها تخلق دعاية إيجابية للحكومة في وسائل الإعلام العالمية وتسهم في تحسين صورة الحكم ، وهو ما يؤدي –غالبا– إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية [11] .

9-تطوير سوق رأس المال المحلي :لأن الخصخصة تترافق عادة مع تطـــوير ســـوق رأس المال المحلي ، كما تستطيع الخصخصة الناجحة توفير المزيد من التمويل لمشـــاريع البنيـــة التحتية والوصول إلى رؤوس الأموال العالمية [12] .

5-3 مشاكل تطبيق سياسة الخصخصة في فلسطين :

أهم المحددات والعقبات التي تواجه تطبيق سياسة الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني هي:

1-عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ،و فـــي فلســـطين بشـــكل خاص، مما يشكل حاجزا قويا للاستثمارات الأجنبية .

2-عدم ارتباط المؤسسات العامة الفلسطينية بالسوق المالي الفلسطيني مما يشكل عائقا امام طرح اسهمها [13] .

3-عدم وجود البيئة التشريعية والقانونية التي تخدم هذا التوجيه حيث ان قانون الاســـتثمار المالي وقوانين الضرائب المفروضة بحاجة إلى إعادة النظر.

4-ضعف البنية التحتية في فلسطين وعدم تطورها بالشكل المطلوب حيث انها تعرضت إلى إهمال طويل إبان سيطرة الاحتلال الإسرائيلي [14] .

5-الخوف من ترحيل مشكلة البطالة المقنعة والترهل من القطاع الحكومي إلى المؤسســـات المنوي خصخصتها [15] .

6-المشاكل التي يعاني منها القطاع الحكومي الفلسطيني الوظيفية والإدارية حيث يعاني من إشكاليات عدة ناتجة عن أسباب عدة كما يلي:-

أ- تضخم الجهاز الحكومي وترهله : ويعود ذلك إلـــى مجموعـــة مـــن الأســـباب تـــتلخص بخصوصية نشأة القطاع الحكومي الفلسطيني ، ويعود البعض الأخر إلى غياب هيكل وظيفـــي واضح وافتقار السلطة إلى خبرة متراكمة في قيـــادة المجتمـــع المـــدني وادارتـــه ، وكـــذلك إلىضخامة الضغوط الناجمة عن السياسات والممارسات الإســـرائيلية وخصوصـــا الحصـــار

والإغلاق ، وعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة ، وإلى سياسة استخدام التوظيف الحكـــومي كوسيلة للتشغيل، وللتخفيف من حدة البطالة المتفاقمة [16] .

وتتلخص اسباب تضخم القطاع الحكومي بالآتي :-

1- الاغلاقات المتكررة وما صاحبها من آثار اقتصادية مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني ومن تشوه في سوق العمل الفلسطيني .

2- الإرث القسري من الإدارة المدنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد شكل كل من موظفي الإدارة المدنية ومنظمة التحرير الفلسطينية نواة القطاع العام الفلسطيني الناشئ، حيث يمثلـــون 85% من إجمالي العاملين في نهاية عام1996 ، وشكلت رواتـــبهم 60% مـــن مخصصـــات الإنفاق الجاري في العام 2000 [17] .

3- استخدام التوظيف في القطاع الحكومي كوسيلة لتخفيف البطالة ، فكانت النتيجـــة الكليـــة تضخم خطير وترهل مؤسساتي ، وخدمات عامة متدنية النوعية ، وانخفاض في نسبة الفعالية مقابل الكلفة [18] . وتدل المعلومات الإحصائية أن عدد مـــوظفي القطـــاع الحكـــومي منـــذ العام1994 حتى العام الحالي 2003 قد تزيد بشكل مستمر، حيث أشارت الإحصاءات انه في العام 1996 شكل موظفو القطاع العام ما نسبته 13% من القوى العاملة الفلسطينية ،وارتفـــع إلى 15% في العام 1997، وزاد الى نسبة 16.45 في العام 1998، وقد وصل إلـــى نســـبة 27.7 من أجمالي القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العـــام 2000 [19] ،وهـــي نسبة بالغة الارتفاع بالنظر لحداثة تكوين السلطة من جهة ، وبالنظر إلى عدم قدرة الاقتصـــاد المحلي على تمويل عمالة حكومية مرتفعة من جهة أخرى [20] .

جدول رقم (7)

الرواتب والأجور بالمليون دولار

السنة	القيمة
1996	402
1997	446.4
1998	500.8
1999	518.5
2000	562
2001	686
المجموع	3115.6

المصدر:خلاصة الموازنة العامة من العام1996- 2001دائرة الموازنة العامة ،وزارة المالية[21] ،ص ص1-2.

4-الاضطراب السياسي السائد ، وحرص السلطة في السيطرة على الأمن وضبط الافراد، ساهم في توظيف عدد اكبر في الأجهزة العسكرية للسلطة [22] .

ب-اختلال الهيكل الوظيفي والاداري للقطاع الحكومي الفلسطيني : ويقصد بذلك سوء تنظيم المؤسسات، وعدم وضوح مهامها وصلاحيتها ،وهذا ادى إلى ازدواجية كبيرة انعكست في أداء مؤسسات مختلفة لمهام متماثلة وفي خليط التخصصات في المؤسسة الواحدة [23] .

ج-تضخم الدين العام الناتج عن سياسات الإقراض غير المدروسة والمتشعبة :حيث بلغت الديون المستحقة في العام 98 على المؤسسات الحكومية 582 مليون دولار ، حيث أدت إلى إشكاليات في الموازنة العامة الفلسطينية ،وهنا يُشار إلى عدم إغلاق موازنات بعض الوزارات في العامين 1995و1996 حتى الآن ، وبالتالي عدم إجراء الحسابات الختامية الناتجة عن وجود تجاوزات في عمل العديد من المؤسسات الفلسطينية الرسمية [24]. أما فيما يتعلق في الدين الخارجي خلال السنوات السابقة قد تسارع نموه،فقد بلغت نسبة القروض من أجمالي العون الدولي الفعلي عام 1994 نحو 5.%، وارتفعت الى 8.3%في العام 1995، ثم بلغت 27.8% في العام 1996، و24.8%في العام 1997، وارتفعت الى 52.3%في العام 1998،حيث أن تنامي الدين العام الخارجي يثير مخاطر لتأثيرة على عملية التنمية الاقتصادية المستقبلية لفلسطين ،فقد شكل حجم الدين العام الخارجي ما نسبتة 16.2% من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام 1998، رغم أن هذه النسبة تعد منخفضة بموجب المعايير الدولية ألا أن الفترة الزمنية القصيرة التي تراكم بها الدين الخارجي ليصل إلى هذه النسبة تثير مخاوف جدية .

د-تدني كفاءة القطاع الحكومي وارتفاع كلفته :وسبب ذلك ناتج عن استمرار التدخل والازدواجية وغياب السياسات التنموية وتعدد الاجتهادات وتضاربها [25] .

و-بروز ظاهرة التلوث الإداري : وهذه ناجمة عن القصور القانوني وضبابية الأهداف وغياب السياسات التنموية وتضاربها، وانعدام التخطيط ، وتعقد الإجراءات الحكومية وعدم وضوحها والتحايزات الممنوحة لكبار الموظفين، وعدم ارتباطها بالاداء الوظيفي [26] .

7-ضعف الاستثمارات الأجنبية : وضعف الدعم المالي المقدم لتطوير وتشجيع القطاع الخاص من الدول المانحة حيث بلغت فقط 17.1 مليون دولار في العام 98 بالمقارنة إلى 199.3 للقطاع العام [27] .

8-الكساد الاقتصادي : حيث أصبح التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر هو كيفية الحفاظ على مستويات المعيشة دون المزيد من التراجع والرجوع إلى مستويات المعيشة التي كانت سائدة في الفترة من 1992 ، 1993 ما قبل إعلان المبادئ والتي من المفترض انها مستويات سيئة [28] .مع أن المناطق الفلسطينية شهدت تطورا خلال الفترة التي امتدت من النصف الثاني من العام 1994 حتى النصف الأول من العام 1996 ،حيث بدأ الوضع الاقتصادي بالتدهور نتيجة الوضع السياسي، وظل هذا التدهور مستمرا حتى المرحلة الثانية الممتدة حتى نهاية العام 1998 ، والتي شهدت تراجعا ملحوظا بسبب الاغلاقات المتكررة والتراجع في المساعدات الدولية مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ،وقد قدرت بعض الدراسات قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الاغلاقات خلال المرحلة الانتقالية بحوالي 200 مليون دولار خلال السنوات 1996 – 1998 [29] .

وفي العام 1999 إشارت التقارير الاقتصادية الصادرة عن وزارة الاقتصاد إلى أن معظم المؤشرات الاقتصادية والمالية عكست تحسنا ملحوظا خلال العام مقارنة في العام 1998 وإلى استمرار الاقتصاد الفلسطيني في تحقيق معدلات نمو ايجابية للسنة الثالثة على التوالي ،حيث دخل الاقتصاد الفلسطيني الألفية الثالثة بمعدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي وصلت الى6% و 7% على التوالي انعكست إيجابيا على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والقومي بزيادة بمقدارها 1.7% و 2.6% على التوالي [30].

وانخفضت نسبة البطالة من 16% عام 1998 إلى 12.7% عام 99 ،واستمر الانخفاض حتى الربع الثالث من العام 2000 ليصل إلى نحو 15% ،كما تراجع معدل التضخم من 6.3% في العام 1998 إلى 5.5% في العام 1999، بلغ في نهاية العام 2000 نحو 2.8%، وقد اشارت بيانات سلطة النقد الفلسطينية الى حدوث ارتفاع في مجموع الودائع لدى البنوك بنسبة 22% في نهاية العام 2000،وارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية بنسبة 33.8% من الودائع حتى نهاية العام 2000 [31].

وقد نمت الايردات العامة للسلطة الفلسطينية في العام 2000 بمقـدار 227.8 مليـون دولار وبنسبة 20% من العام 1999 لتبلغ 1364 مليون دولار ،او مانسبتة 26% من النـاتج المحلي الاجمالي المقدر للعام المذكور 5.2 مليار دولار ،بينما نمت النفقات العامة في العـام 2000 بمقدار 169.7 مليون دولار، وبنسبة 14.2% من العام 1999 بلغـت 1364 مليـون دولار . وبذلك لم يظهر عجز في الموازنة العامة .

وبعد كل هذه التوقعات الإيجابية للاقتصاد خلال العام 2000،جاء العسكري والاقتصادي ،حيث تضررت كافة جوانب الحياة الفلسطينية ، وقدرت الخسائر الاقتصادية المباشرة حسب النشاط الاقتصادي في نهاية العام 2000حوالي 650 مليون دولار حيث قدرت الخسائر في شهر تشرين أول حوالي 206 مليون دولار، مقابل 214 مليون دولار في شهر تشرين ثاني 2000 ،وبذلك يكون معدل الخسارة في الأنشطة الاقتصادية 8.24 مليون دولار يوميا . [32].

جدول رقم (8)

خسائر الاقتصاد الفلسطيني المقدرة/2000 بالمليون دولار

البيان/الشهر	شهر 10	شهر 11	شهر 12	المجموع
خسائر الأنشطة الاقتصادية	206	214	230	650
العاملون في إسرائيل	83	86.5	80	250
البنية التحتية	227	45.5	47.5	320
إجمالي الخسائر	516	346	357.5	1220

المصدر : التطورات الاقتصادية ،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني شهر 10،11،12 /2000سلسلة مسوح النشاطات الاقتصادية، ص4.

وقد بلغت الخسائر حتى 2001/8/9 ، 8.9مليار دولار امريكي موزعة علـى كافـة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية[33]، فعلى صعيد الإضرار في قطاع الزراعـة بلـغ مجمـل خسائر القطاع حتى منتصف عام 2001 ما يزيد على 288 مليون دولار أمريكـي، وقطـاع الصناعة ما يعادل 99.25 مليون دولار امريكي، وقطاع السياحة تضـرر بمـا قيمتـه 220 مليون دولار امريكي ، وقطاع الطاقة والصحة 47 مليون و17 على التوالي ،اما قطاع العمال

فحاز على النصيب الأكبر حيث تضرر اكثر من 300 الف عامل فلسطيني جـــراء الحصـــار وبذلك تكون الخسائر المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد الفلسطيني عشرة مليارات أربعمائـــة واربعة وعشرين مليون وستماية وتسعة وثمانون دولار امريكي10.424.489[34] .

جدول رقم (9)

الخسائر المباشرة وغير المباشرة المقدرة/2001

القطاع	الخسائر بالمليون دولار أمريكي
الزراعة	**288 مليون**
الصناعة	199.25 مليون
العمال	300 الف عامل تضرروا
السياحة	220 مليون
الطاقة	47 مليون
الصحة	167 مليون
تحويل العملة من الخارج	180 %

المصدر : الصفدي ،فلاح (2001)،فلسطين خسائر تعدت 260 مليار دولار ،موقـــع اســـلام اون لاين،ص1[35] .

9-سلطة أصحاب النفوذ والمنتفعين من تفادي التغير : التي ستواجه برامج الخصخصة فـــي حالة تطبيقها على المؤسسات الفلسطينية من العمال وبعض الإدارات الأخرى المتضررة مـــن الوضع الجديد .

10-مشاكل عديدة يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني ،يمكن تلخيصها كما يلي:

أ-افتقار السلطة إلى السيطرة على الوسائل الاقتصادية الرئيسية ، وذلك بسبب سيطرة اسرائيل المادية على كل نشاطات الخروج والدخول وفقا لاتفاقية اوسلو واتفاقيات المرحلة الانتقالية.

ب- التجزئة الجغرافية للاراضي الفلسطينية ، حيث يواجه الاقتصاد الفلسطيني منطقتين غير متجاورتين هما الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهاتان المنطقتان منفصلتان عن القدس الشرقية التي هي مركز هام للنشاطات الاجتماعية والتجارية والثقافية الفلسطينية [36] .

ج-عدم زيادة المقدرة التشغيلية للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية لاستيعاب الزيادة السنوية في عرض القوى العاملة ، لمعالجة مشكلة البطالة والفقر [37] .

د-غياب سياسات اقتصادية واضحة الملامح وعدم توفر المناخ الملائم لتشجيع القطاع الخاص أو الاستثمار [38] .

و-انعدام الأمن وعدم الوضوح ،وضعف البنية التحتية الفلسطينية.

5-3مجالات الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني:

مجالات الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني انقسمت الى شركات تم فعلا خصخصتها بالكامل وشركات اخرى جاري العمل على نقل ملكيتها للقطاع الخاص كما يلي :-

1-6-3قطاع الاتصالات (شركة الاتصالات الفلسطينية):

تم نقل قطاع الاتصالات في الكامل من الملكية العامة للدولة الى القطاع الخاص بتاريخ 1997/1/1 ،حيث باشرت شركة الاتصالات الفلسطينية المملوكة للقطاع الخاص أعمالها الميدانية براس مال مصرح به 65 مليون دينار اردني ،وبذلك اصبح قطاع الاتصالات في الاقتصاد الفلسطيني أول قطاع حكومي فلسطيني يتم نقله بالكامل للقطاع الخاص منذ ممارسة السلطة الفلسطينية صلاحياتها على الارض في العام 1994 [39] .

وبما انها التجربة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني بانتهاج سياسات الخصخصة سيتم المقارنة بين فعالية اداءها الإداري والتنظيمي والمالي في ظل الملكية الخاصة حتى نستطيع تقييم التجربة والخروج بنتائج مفيدة للمستقبل ،عن آليات انتهاج سياسات الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني .

قامت الشركة في المجال التنظيمي والاداري بنقل 620 موظف من وزارة البريد والاتصالات الى كادرها الفني، كما تم تعين 440 موظف جديد في العام 1997، ووصل العدد

الإجمالي في العام 1998 (1709) موظف ،مقابل (1604) موظف في العـــام 1997 ،أي بزيادة بنسبة 6%، وواصلت الشركة في العام 1999 اســـتقطاب وتعـــين الكـــوادر البشـــرية والكفاءات وفق لاحتياجات ومتطلبات مشاريعها التوسعية، وزاد العدد إلـــى مـــا مجموعـــة (1972) في العام 1999، إما في العام 2000 فقد بلغ عدد الموظفين ما يناهز 2000 موظـــف بالإضافة إلى عمال اليومية .

إما في الجانب التدريبي قامت الشركة منذ استلامها لمهام عملها بالعديد من البـــرامج التدريبية المتخصصة شملت مختلف القطاعات الفنية والمالية والإدارية ، فقد تم توفير دورات تدريبية لما يزيد عن 1953 موظف، بعدد (65220) ساعة تدريبية [40].

جدول (10)

عدد الموظفين في قطاع الاتصالات الفلسطينية

العام	**عدد الموظفين**
1996	846
1997	1604
1998	1709
1999	1972
2000	2000

المصدر:-شركة الاتصالات الفلسطينية ،التقارير السنوية 1996-2000 .

واستطاعت الشركة أن تربط اكثر من 95% من التجمعات السكنية في فلسطين بشبكة اتصال هاتفي مرنة ومتطورة وقادرة على استيعاب كـــل التطـــورات التقنيـــة فـــي مجـــال الاتصالات، ليصل عدد المشتركين بالخدمة الهاتفية قرابة 300 ألف مشـــترك بنهايـــة العـــام 2000. وحصلت الشركة على شهادة الجودة العالمية نتيجة لما بذلته من جهد مميز في مجال إدارة الجودة الشاملة من قبل شركة SGS العالمية [41] . وبدأت بتطبيق نظـــام إداره البيئـــة السليمة (ISO 14001) [42] .

وقد وقعت شركة ستارتك Startec الأمريكية وشركة كابل اند ويرلس وشركة كـــود تل اتفاقية استخدام الرمز الدولي المخصص لفلسطين (970) ، وباستخدام هذه الدول للرمـــز الفلسطيني يصبح عدد الدول التي تستخدمه مائة وعشر دول بين عربية وأجنبية فهناك ثـــلاث وتسعون دولة أجنبية وسبع عشرة دولة عربية تستخدم هذا الرمز [43] .

المراحل التي مرت بها شركة الاتصالات الفلسطينية :

مرت الشركة في مراحل تطويرية مخططة ، وقد حملت كل مرحلة شـــعارها الـــذي يعبر عنها :

المرحلة الأولى : 1997 – 1998

أحدثت الشركة قفزة نوعية على المستوى التشغيلي حيث تم زيادة عدد المقاسم لتوفير خطوط جديدة بلغت 6652 12 خطا، وبذلك أصبحت عدد المدن والقرى المخدومة هاتفيا عند تنفيذ هذا المشروع من 18 تجمع سكاني إلى 74 في نهاية العام 1997 ،حيث تمكنت الشركة من زيادة سعة المقاسم بما مجموعة 44244 رقم، كما هو موضح في الرسم البيـــاني، حيـــث يتضح أن السعة الإجمالية للمقاسم العاملة في فلسطين قد اصبح (134202) رقما خلال العام 1997 أي بزيادة مقدارها 49% .

رسم بياني رقم (1)

الزيادة في الطاقة الاستيعابية للمقاسم خلال العام 1997

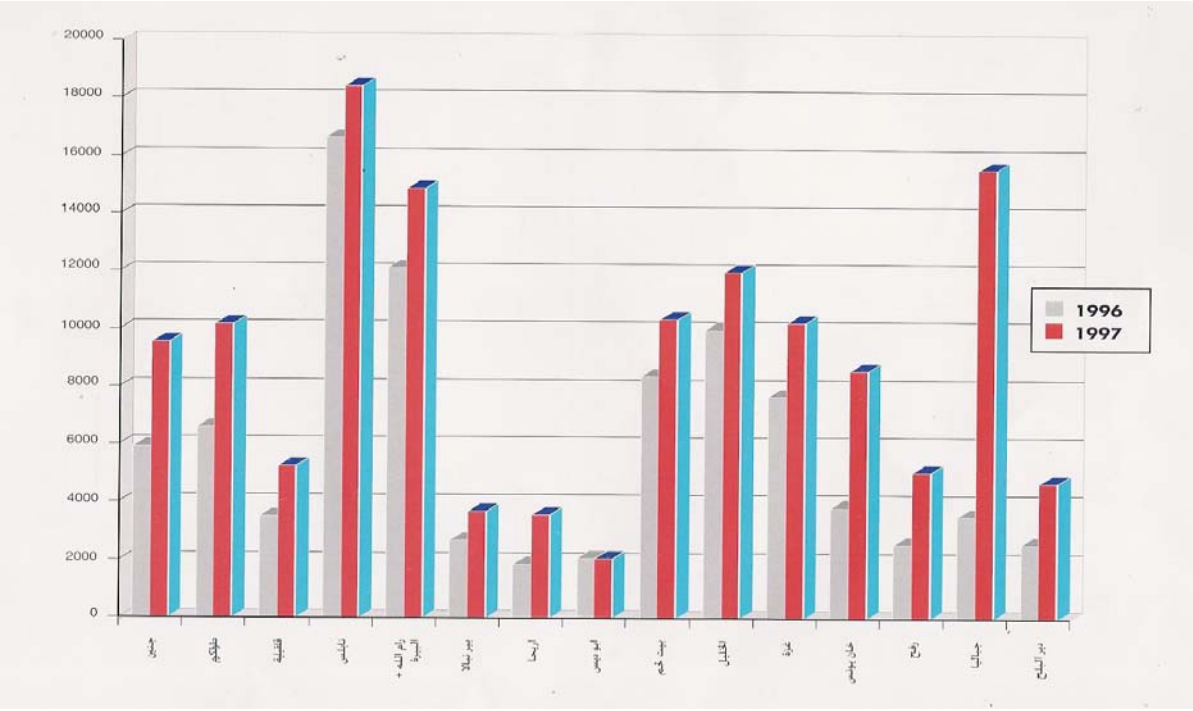

المصدر : شركة الاتصالات الفلسطينية ، التقرير السنوي 1997 ، ص8.

واستطاعت الشركة أن تزيد عدد خطوط الهواتف العاملة في فلسطين خلال العام 1997 من 83621 الى 110893 ،وبذلك يكون عدد الهواتف التي تم تركيبها خلال العام الماضي قد تجاوز 27 ألف هاتف، وقد أقامت الشركة خلال شهر نيسان 1998، 1000 هاتف عمومي موزعة على المناطق الجغرافية مع العلم أن هنالك خطة لإضافة 500 هاتف أخر خلال السنوات القادمة .

رسم بياني رقم (2)

نمو عدد الخطوط العاملة

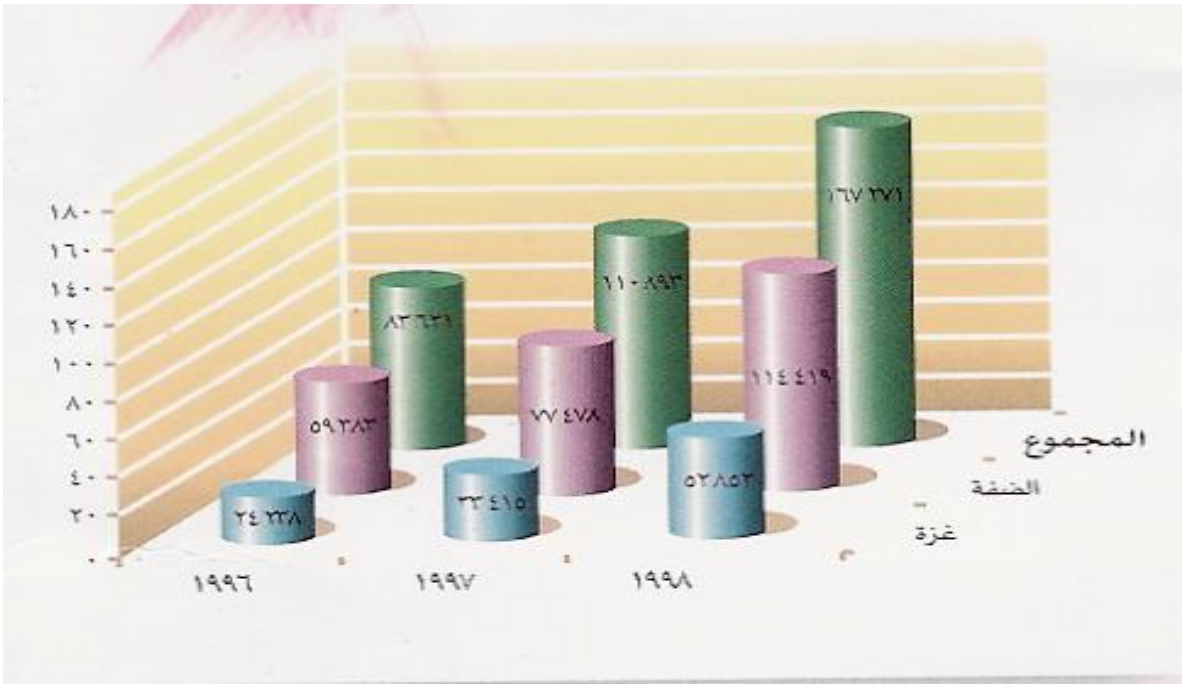

المصدر :-شركة الاتصالات الفلسطينية،التقرير السنوي لعام 1998،ص2.

نجحت شركة الاتصالات الفلسطينية في تركيب ما مجموعة (56480) خط هاتف جديد خلال العام 1998 ، وبذلك تصبح حجم التركيبات الجديدة التي انجزتها شركة الاتصالات الفلسطينية خلال عامي 1997 و 1998 (83752) رقما،وهذا الإنجاز يزيد عن عدد الهواتف التي كانت عاملة في فلسطيني في نهاية العام 1996 البالغ(83624)، وبذلك تكون شركة الاتصالات الفلسطينية قد قامت بزيادة الهواتف في فلسطين بما يزيد عن 100 % عما كان عليه الحال في العام 1996 .

جدول رقم(11)

مؤشرات التطور1998

المؤشرات	1996/12	1998/12	معدل التغير
المقاسم	14	28	%100
التوابع	4	41	%9.5
السعة المجهزة	89.958	232.005	%158
التجمعات المخدومة	48	210	%438
الخطوط العاملة	83621	167271	%100
قائمة الانتظار	206000	156248	%24
حجم الطلب (الخطوط العاملـــة + قائمـــة الانتظار)	289621	323519	%12
السعة المستخدمة	%93	%77	%13
معدل الانتشار (خط لكل مواطن)	%3.4	%5.9	%73

المصدر:-شركة الاتصالات الفلسطينية،التقرير السنوي لعام 1998،ص10.

إما فيما يتعلق في المؤشرات المالية 1997 و 1998 كانت كالتالي:-

جدول رقم (12)

المؤشرات المالية1998

المؤشرات المالية	1997	1998
صافي الايردات (مليون دينار)	27.00	36.00
صافي الربح (مليون دينار)	10.12	8.57
العائد على السهم (دينار)	53.25	0.19

المصاريف الرأسمالية (مليون دينار)	20.5	48.6
النقد المتوفر في نهاية العام (مليون دينار)	9.85	10.34
مؤشرات قطاع الاتصالات :		
عدد المشتركين	110791	167271
عدد القاسم الرئيسية	14	28
نسبة انتشار والخدمة الهاتفية		
(هاتف / مائة مواطن)	%4	%6

المصدر:-شركة الاتصالات الفلسطينية،التقرير السنوي لعام 1998،ص ص21-35.

المرحلة الثانية :1999- 2000

كان الاهتمام موجها نحو تنوع الخدمات وجودتها ، حيث أدخلت الشركة خدمات جديدة لخدمة المواطنين وتلبية الاحتياجات المتنوعة لكافة القطاعات والمؤسسات والأفراد، حيث تم إدخال مشروع شبكة الخطوط الرقمية المؤجرة ومشروع الانترنيت والبطاقة مسبقة الدفع ، وبلغت نسبة الزيادة في إعداد الهواتف 300% خلال الأعوام الثلاثة الماضية .

جدول رقم (13)

مؤشرات التطور

المؤشرات	**معامل التطور لعام 2000**	**1996/12**	**1998/12**	**1999/12**	**2000/12**
المقاسم	%48.6	14	28	35	52
التوابع	%38.6	4	41	57	79
السعة المجهزة	%32.2	89.958	232.005	314.221	415.355
التجمعات المخدومة	%31.3	48	210	345	435
عدد المشتركين	%22.5	83.621	167.271	222.198	272.212
قائمة الانتظار	%62.6	206.000	156.248	38.750	14.488
مصدر انتشار الهاتف لكل مواطن	%12.5	%304	%5.9	%8	%9

المصدر:-شركة الاتصالات الفلسطينية،التقرير السنوي لعام 2000،ص3.

ويتضح من مؤشرات التطور والمؤشرات المالية مدى التقدم الذي وصل اليه قطاع الاتصالات في ظل القطاع الخاص عنه في القطاع العام، مع وجود اختلاف بين قطاع الاتصالات والقطاعات الاقتصادية الأخرى [44] .

المرحلة الثالثة:2001

وشعارها (حدث العالم) عهد التفعيل للخدمات المتوفرة بعد استكمال البنية التحتية للاتصالات وإدخال الخدمات الجديدة [45].

وعملت الشركة خلال العام 98 على توقيع اتفاقية لتصميم وتزويد وتركيب شبكة ونظام الهاتف الخلوي (GSM) في منطقة السلطة الوطنية ،بطاقة تشمل 120000 مشترك على مرحلتين الأولى تشمل 70.000 ،والثانية 50.000 مشترك ،وبدأ تنفيذ المرحلة الثانية خلال العام 2000 ،بعد انتهاء المرحلة الأولى ، قامت الشركة بانشاء شركة خاصة بالهاتف النقال (جوال) حيث تم تسجيل الشركة كشركة مساهمة خصوصية محدودة (الجوال) براس مال مقداره 15 مليون دينار أردني، ثم ازداد لاحقا إلى 25 مليون دينار ، تملك الشركة 65% من رأس المال وتملك الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية التابعة للسلطة الفلسطينية 35% ،وهذه النسبة تنسحب على الشركتين الهاتف الثابت والجوال مع اختلاف الفترات الزمنية حيث تبلغ الفترة الزمنية للهاتف الثابت 15 سنة والهاتف الجوال خمس سنوات ، مع العلم ان الرخصة الخاصة لشركة الاتصالات الفلسطينية تحدد بعشرين عاما [46].

ويستعرض التقرير السنوي لعام 2000 أهم المؤشرات المالية ، وهي مؤشرات تتعلق بجدوى الاستثمار في مشاريع الشركة وخدماتها بالمليون دينار .

جدول رقم (14)

المؤشرات المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية[47]

البيانات	1999	2000
صافي الإيرادات	47.5	69.2
صافي الأرباح قبل مشروع الجوال	10.58	10.126
صافي الربح المجمل	6.37	8.59
العائد على السهم	.14	0.13
النقد المتوفر في نهاية العام	6.94	12.121

المصدر: التقرير السنوي لعام (2000)، إصدارات شركة الاتصالات الفلسطينية، ص2.

وتعتبر شركة الاتصالات الفلسطينية من الشركات القليلة التي حققت ربحا على الرغم من التراجع الاقتصادي التي تشهده المناطق الفلسطينية فقد بلغت أرباح الشركة في العام 2000 نحو 12.6 مليون مقارنة بالعام 99 حيث بلغت أرباح الشركة 9 ملايين دولار [48] .

المعوقات التي تواجه الشركة :

1- الخسائر المباشرة من الاحتلال الإسرائيلي البالغة من قيمة الموجودات من 2002/3/29 بحوالي 6.5 ملايين دولار،و7 ملايين دولار زيادة في المصاريف التشغيلية .

2- المنافسة الشديدة للهاتف الخلوي (جوال) من الشركات الإسرائيلية .

3- خسارة الشريك الاستراتيجي الذي يمكن الشركة من زيادة الموارد المالية والقدرة الاستثمارية والدخول في السوق العالمية نتيجة للأوضاع السياسية في الشرق الأوسط.

4- ارتباط الاتصالات الفلسطينية في الاتصالات الإسرائيلية بشكل مباشر وغير مباشر.

5- عدم التوزيع الجغرافي الأمثل للمناطق الفلسطينية ، وارتباطها في بدالات المدن الرئيسية ، وهذا ناتج عن عدم التواصل الجغرافي بين المناطق .

6- ارتفاع تكلفة سعر الاتصال الداخلي والخارجي على حد سواء .

2-6-3قطاع الطاقة :

لقد بدأت الكهرباء في فلسطين في النصف الأول من هذا القرن ، ففي العام 1928 تأسست شركة كهرباء القدس، وفي سنة 1956 تم تسجيل شركة كهرباء لواء القدس بمساهمة 2000 مساهم، ويمتد امتيازها الى بلديات القدس ورام الله والبيرة وبيت جالا وبيت ساحور ، ثم ازدادت رقعة امتيازها عام 1957 لتشمل الخليل، وفي العام 1972 اضطرت للارتباط مع شركة كهرباء إسرائيل القطرية ،أما في قطاع غزة فقد تم ربطه بشبكة الكهرباء من مستعمرة رحوبوت في العام 1935 ضمن مشروع روتنبرج ، وفي العام 1950 تأسست شركة كهرباء غزة ،وبعد العام 1967 تم ربط القطاع بشبكة شركة الكهرباء القطرية [49] .

واستمر الوضع ابان فترة الاحتلال الكامل من العام 1967 حتى العام 1994 تاريخ بدء صلاحيات السلطة على الأرض، وبمرسوم رئاسي تم تأسيس سلطة الطاقة من أجل وضع الخطط التنظيمية المناسبة لتأسيس قطاع طاقة وطني .

جدول رقم(15)

المناطق الفلسطينية والشركات المزودة بالطاقة الكهربائية

المناطق الفلسطينية	الشركات المزوّدة في الطاقة
منطقة القدس (رام الله والبيرة)	شركة كهرباء القدس
مدن الضفة الغربية	الشركة القطرية الإسرائيلية وتوليد خاص
القرى الفلسطينية الضفة الغربية	الشركة القطرية الإسرائيلية و توليد خاص
قطاع غزة	الشركة القطرية الإسرائيلية

المصدر :الهيئة العامة للاستعلام ،خدمات الكهرباء ،المركز الوطني الفلسطيني للمعلومات ،ص1[50].

وتشير النتائج الأساسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول توزيع الطاقة عام 1998 إلى اعتماد 98% من سكان الضفة الغربية على شبكة الكهرباء العامة ،في حين وصلت في قطاع غزة إلى 94.6% ،أما النسب الباقية فقد يتم الحصول عليها إما عن طريق التوليد الخاص أو أنه لا يوجد هناك شبكة كهرباء [51] .

جدول رقم (16)

التوزيع النسبي للأسر حسب المصدر الرئيسي للكهرباء في السكن ومنطقة التوزيع

Region	عدد المشاهدات Number of Observation	المصدر الرئيسي للكهرباء في المسكن Main Electricity Sources in the Household					المنطقة
		المجموع	أخرى Total	لا يوجد كهرباء No Electricity Others	توليد خاص Public Generation	شبكة عامة Public Network	
West Bank north	883	100	0.1	1.6	0.9	97.4	شمال الضفة
West Bank middle	576	100	0.0	0.6	0.0	99.4	وسط الصفة الغربية
West Bank south	609	100	0.0	1.0	1.7	97.3	جنوب الضفة الغربية
Total west Bank	2062	100	0.1	1.1	0.8	98.0	مجموع الضفة الغربية
Total Gaza strip	1048	100	0.6	4.5	0.3	94.6	مجموع قطاع غزة
Palestinian Territory	3110	100	0.3	2.3	0.6	96.8	الأراضي الفلسطيني

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (2000) ، دائرة المصادر الطبيعية قسم احصاءات الطاقة واقع الطاقة في الأراضي الفلسطينية، آب2000،ص1[52] .

مشروعات الطاقة :

شركة فلسطين للكهرباء العامة المحدودة ،شركة تـم تأسيسـها بموجـب القـوانين الفلسطينية سارية المفعول في غزة بهدف تطوير وامتلاك وتشغيل أول منشأة لتوليـد الطاقـة الكهربائية في غزة من خلال شركة غزة لتوليد الكهرباء ، م.خ.م ،وهي المالك لجميع أسـهم شركة غزة لتوليد الكهرباء وبتاريخ 18 حزيران 1999 تم توقيع اتفاقية مـع سـلطة الطاقـة بشراء الطاقة والقوى الكهربائية المولدة من شركة غزة لتوليد الكهرباء م.خ.م ولمدة 20 عاما قابلة للتمديد ،حسب خيار سلطة الطاقة الفلسطينية [53].

والحاجة ملحة لهذه الشركة في قطاع غزة حيث يعاني القطاع من انقطاع دائـم فـي التيار الكهربائي الناتج عن شبكة الكهرباء غيـر المتطـورة المرتبطـة بشـركة الكهربـاء الاسرائيلية التي تغذى القطاع بالكامل، حيث توفر الشركة الإسرائيلية 105 ميغا واط مـع ان الاحتياجات لسكان القطاع تبلغ 130 ميغا واط ،وترفض إسرائيل زيادة الكمية بسبب رفـض الفلسطينيين لاتفاق لمدة 20 عام لامدادهم بالكهرباء [54].

وللتخلص التدريجي من الارتباط الكامل مع إسرائيل في مسألة الكهرباء ، تم تأسيس هذه الشركة بتكلفة متوقعة 150 مليون دولار أمريكي سوف تغطى بالمشاركة والقـروض ، وستقوم الشركة بتوفير 140 ميغا واط وسوف تغطي حاجة قطاع غـزة بالكامـل ، وتـوفر الاستغناء عن شركة الكهرباء الإسرائيلية [55] .

أسباب المشروع :

1-أهمية المشروع الاستراتيجية في فلسطين .
2-يعتبر هذا المشروع من رموز السيادة على الأرض .
3-نقص الطاقة والاحتياجات المتزايدة لها في قطاع غزة ، وعدم تطور الشبكة فـي القطاع [56] .
4-جاء المشروع كنتيجة مباشرة لجهود الخصخصة التي تبذلها الحكومة الفلسطينية .
5-الاستقلال عن دولة اسرائيل في مسألة الكهرباء .

هيكل تمويل المشروع :

تمول شركة غزة لتوليد الكهرباء م.خ.م من دين طويل الأمد (تقريبا 60% من مجموع التكاليف) ورأس المال (تقريبا 40% من مجموع التكاليف) وضمن الاتفاقيات الائتمانية أتيح لها الحصول على 90 مليون دولار أمريكي كقرض طويل الأجل ، و أخر قصير الأجل من البنك العربي – رام الله والبنك العربي ش . م . ع فرع لندن ، بريطانيا ، والقرض قصير الاجل بمبلغ 45 مليون دولار وتحاول الشركة إعادة تمويل القرض بقرض آخر من مؤسسة ضمان الاستثمار الخاص لما وراء البحار في الولايات المتحدة الأمريكية (Opic) [57] .

جدول رقم (17)

ملكية الأسهم للشركة من قبل حملة الأسهم المؤسسين قبل وبعده تنفيذ هذا الاكتتاب

الاسم	عدد الأسهم المملوكة		النسبة المئوية للأسهم المتبقية	
	قبل الاكتتاب%	بعد الاكتتاب %	قبل الاكتتاب%	بعد الاكتتاب%
شركة فلسطين للطاقة المساهمة الخصوصية المحدودة	38.999.600	38.999.600	97	65
شركة انرون غزة الدولية المحدودة	600.000	600.000	1.5	1
شركة كهرباء فلسطين المساهمة العامة المحدودة	600.000	600.000	1.5	1
الشركة الفلسطينية للخدمات الفلسطينية	100	100	–	–
شركة انرون فلسطين المحدودة	100	100	–	–
شركة السعيد المحدودة	100	100	–	–
شركة انرون غزة للطاقة المساهمة المحدودة	100	100	–	–
الاكتتاب العام	–	19.800.000	–	32

المجموع	40.200.000	60.000.000	100	100

المصدر :الهيئة العامة للاستعلامات ،شركة غزة لتوليد الكهرباء هيكل تمويل المشروع ،المركز الوطني للمعلومات الفلسطيني، ص ص1-2.

وبذلك تصبح شركة كهرباء فلسطين المساهمة العامة المحدودة مالكة بشكل غير مباشر 33.5% من أسهم الشركة وشركة انرون الأمريكية المساهمة المحدودة 33.5% بشكل غير مباشر ،ويمتلك الجمهور عن طريق اكتتاب الأسهم المتبقية البالغة 33% [58] .

آلية عمل المشروع :

بدأت أعمال إقامة المشروع في أيلول العام 1999 ومن المتوقع ان يكون المحرك التوربيني الأول جاهزا لبدء مرحلة التشغيل التجاري في أواخر العام 2000 وان يكون كامل المشروع جاهزا للتشغيل التجاري في أيلول 2001، وقد تعاقدت الشركة أ.ب.ب الستوم للطاقة السويد أ.ب وهي إحدى شركات المقاولات الرئيسية في العالم (المقاول) للقيام بالأعمال الهندسية وتوفير واقامة محطة لتوليد الكهرباء بنظام الدورة المركبة بقوة 140 ميغا واط بالتعاون مع الشركة الأمريكية ارنون [59] .

وقد تم التوصل لاتفاق مبدئي جديد مع الشركتين الامريكية والسويدية للبدء مجددا بالعمل بعد توقف نتيجة للاوضاع السياسية الراهنة ، ويتوقع ان تتم عملية التوليد للطاقة الكهربائية اذا لم تواجه عقبات جديدة في نوفمبر (تشرين ثاني) 2002 والمرحلة النهائية ستكون منتهية في نهاية العام 2002.

أما فيما يتعلق في الضفة الغربية فسوف يقوم بنك الاستثمار الأوروبي والإيطالي والبنك الدولي بتمويل مشروع إدارة واستثمار قطاع الكهرباء الذي يغطي وسط وجنوب الضفة الغربية بقيمة 82.6 مليون دولار أمريكي [60] ،حيث سيقوم القطاع الخاص وبالتعاون مع سلطة الطاقة بالتمويل والدعم الخارجي لمشروع الشمال للكهرباء الذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل: التوليد ،والنقل ،والتوزيع.خط التوليد تابع للقطاع الخاص ، وتحت إشراف سلطة الطاقة ، وخطوط النقل تتم عن طريق سلطة الطاقة ، وبإشرافها الكامل ، أما خطوط التوزيع ،فستكون تابعة للبلديات والمجالس المحلية والتعاونيات، وما زال المشروع في طور الإعداد ولم يخرج إلى النور [61] .

3-6-3سوق فلسطين للأوراق المالية :

تم توقيع اتفاقية تشغيل سوق فلسطين للأوراق المالية مع السلطة الفلسطينية بتاريخ 1996/11/17 في سبيل استقطاب المدخرات الفلسطينية في الداخل والخارج ، وتوفير التمويل طويل الأجل للمشاريع الإنتاجية ، ومشاريع البنية التحتية ،ووفرت سوق فلسطين للأوارق المالية أنظمة إلكترونية للتداول والرقابة والتسوية ، وتمويل الأوراق المالية بحيث تكفل السرعة والدقة وسلامة التعامل بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو تعاملهم أو علاقاتهم وبهذا وفرت السوق لجميع المستثمرين فرصاً متكافئة مع العلم ان سوق فلسطين للاوراق المالية لم يكن مملوكا في السابق للقطاع العام وقد بدأ بتاسسية من قبل القطاع الخاص[62].

أهمية السوق :

تعود أهمية السوق لعدد من الاعتبارات نذكر منها:

1-تعتبر حجر الأساس في قطاع رأس المال الفلسطيني.

2-تسهيل تداول الأوراق المالية وإدارتها بشكل كفؤ وعادل ومنظم يؤدي إلى تشجيع تدفق التمويل طويل الأجل ، والمشاريع الإنتاجية في فلسطين .

3-الأسواق المالية النشطة تؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء.

4-يساعد بشكل كبير في تحويل المؤسسات العامة المنوي تحويلها للقطاع الخاص بالشكل السليم والمناسب .

5- تعتبر رمزاً من رموز السيادة الفلسطينية على الأرض ، وتحقيق الهوية المستقلة.

6-يوفر نوعاً من الشفافية التي تجبر الشركات المساهمة على اصدار نتائجها المالية وتظهر أوضاعها الاقتصادية على الملأ.

تطور أداء السوق :

يعتبر سوق فلسطين للاوراق المالية من الأسواق الأكثر تطورا من الناحية التقنية في المنطقة ، لانه بدأ الكترونيا ، والتداول في البورصة الفلسطينية بدأ في شهر شباط 1997 .

وكان عدد الشركات المدرجة اسهمها 6 شركات ارتفع الان إلى 24 شركة يتم التداول على 23 شركة منها ، وهناك 10 إلى 15 شركة مؤهلة للإدراج ولكن بسبب غياب التشريع الذي

يجبرها على ذلك لم تدرج بعد ، وقد زاد حجم التداول من 25 مليون دولار عام 1997 إلى 68.6 مليون دولار عام 98 ، وارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة من 81.6 مليون دولار في شباط 97 إلى 622.8 مليون دولار في اذار 99 ،وانخفضت الى 548.2 في العام 2003 نتيجة للأوضاع السياسية السائدة [63] .

بالنسبة لشركات الوساطة المالية يضم السوق سبع شركات تبقى منها بعد تجميد عضوية شركتين خمسة شركات عاملة ، حيث يوجد لدى شركات الوساطة المعتمدة شاشات للعرض وأجهزة متصلة بالسوق الكترونيا ، حيث ان المتعاملين والمستثمرين ، لا يحضرون إلى السوق للتداول [64] ، ويعتبر سوق فلسطين للاوراق المالية رابع سوق عربي ينظم لاتحاد البورصات العالمية المنظم لهذا الاتحاد ، حيث ان سوق فلسطين للاوراق المالية قام بتطوير وتحديث نظام بث المعلومات المباشر والخاص بخدمة المستثمرين الذي يمثل ميزة حساب جدوى في السوق ، واظهار مبلغ الربح أو الخسارة عن طريق الشاشة [65] .

وتجرى عدة دراسات ومشاورات مع الاسواق المحيطة لتنسيق عمليات الادراج المشترك . وتسمح سوق فلسطين بأدراج شركات أجنبية فيها في ظل شروط معينة ، كما انه يسمح بالاستثمار الأجنبي في الأسهم المدرجة ، ولا يوجد حدود لملكية الأجانب باسهم ما لم يتعارض ذلك مع الأنظمة الأساسية للشركات المدرجة [66] .

مؤشرات السوق:

يشهد سوق فلسطين للاوراق المالية تراجعا ملحوظا بنسب التداول والقيم السوقية للشركات المدرجة ناتج عن الاوضاع السياسية السائدة .

رسم بياني رقم(3)

نسب التداول 1999-2003

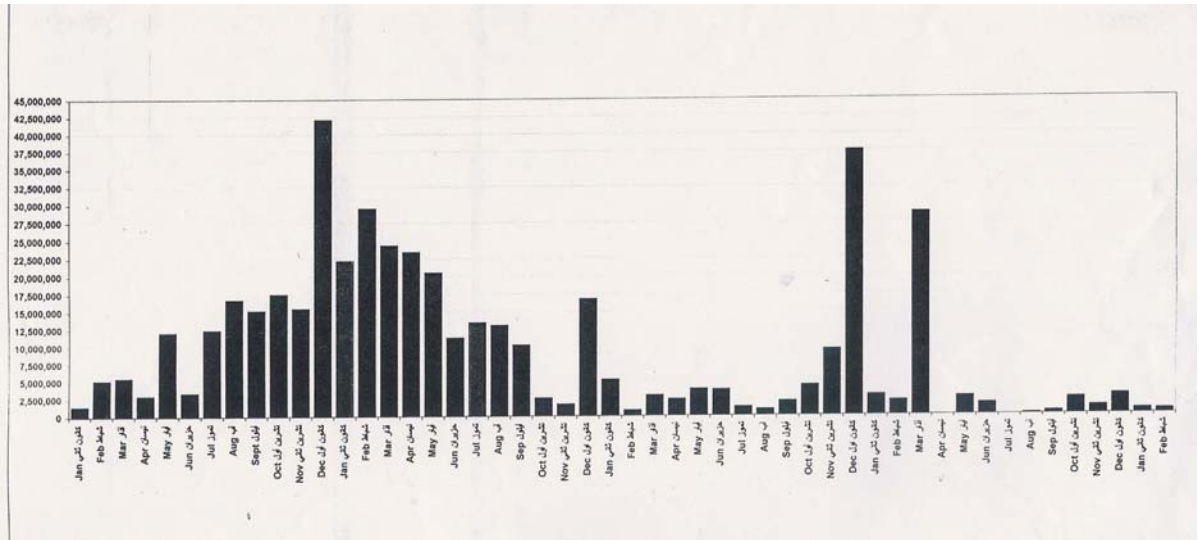

المصدر : سوق فلسطين للاوراق المالية (2003) ، نشرات نسب التداول ، نابلس – فلسطين .

اما فيما يتعلق في القيم السوقية للشركات المدرجة في السوق فاظهرت تراجع في السنوات الحالية وأصبحت متقاربة مع القيم السوقية بداية تأسيس السوق.

رسم بياني رقم (4)

القيم السوقية للشركات المدرجة بالدولار الفترة من كانون ثاني 1999 الى شباط 2003.

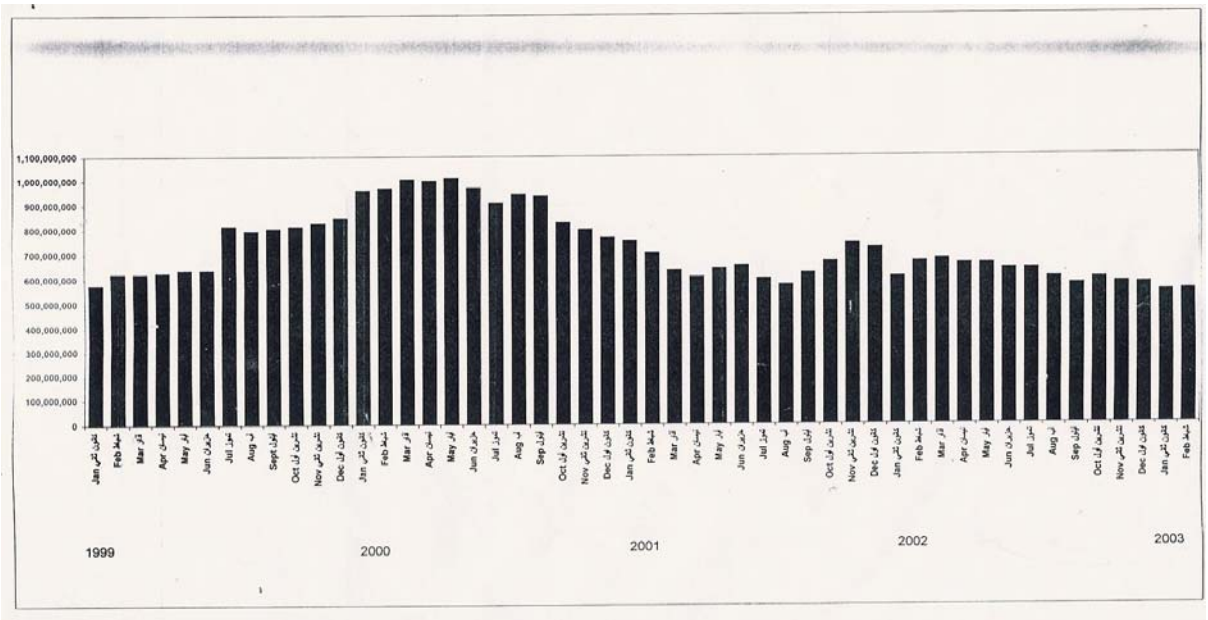

المصدر : سوق فلسطين للاوراق المالية (2003) ، نشرات القيم السوقية للشركات المدرجة نابلس – فلسطين .

ويظهر نشاط التدوال لشهر شباط من العامين 2002و2003 مدى التراجع الذي شهدة السوق والشركات المدرجة فية.

رسم بياني رقم (5)

مقارنة نشاط التداول لشهر شباط 2002و2003

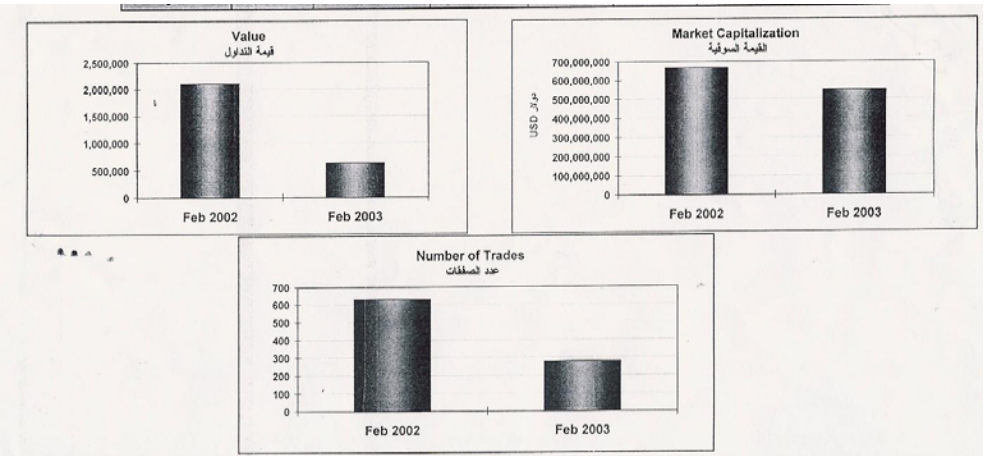

المصدر : سوق فلسطين للاوراق المالية (2003) ، نشرات نسب التداول 2002-2003 نابلس – فلسطين .

ويتضح من دراسة احصائيات القطاعات لشهر شباط 2003 ان قطاع الخدمات يستحوذ على النصيب الاكبر من الاستثمار والتداول حيث بلغت القيمة السوقية 275.955

مليون دولار وقيمة الاسهم المتداولة 256.452 مليون دولار، يلية قطاع الاستثمار 136.231 القيمة السوقية و230.429 قيمة الاسهم.

رسم بياني رقم (6)

احصائيات القطاعات لشهر شباط عام 2003

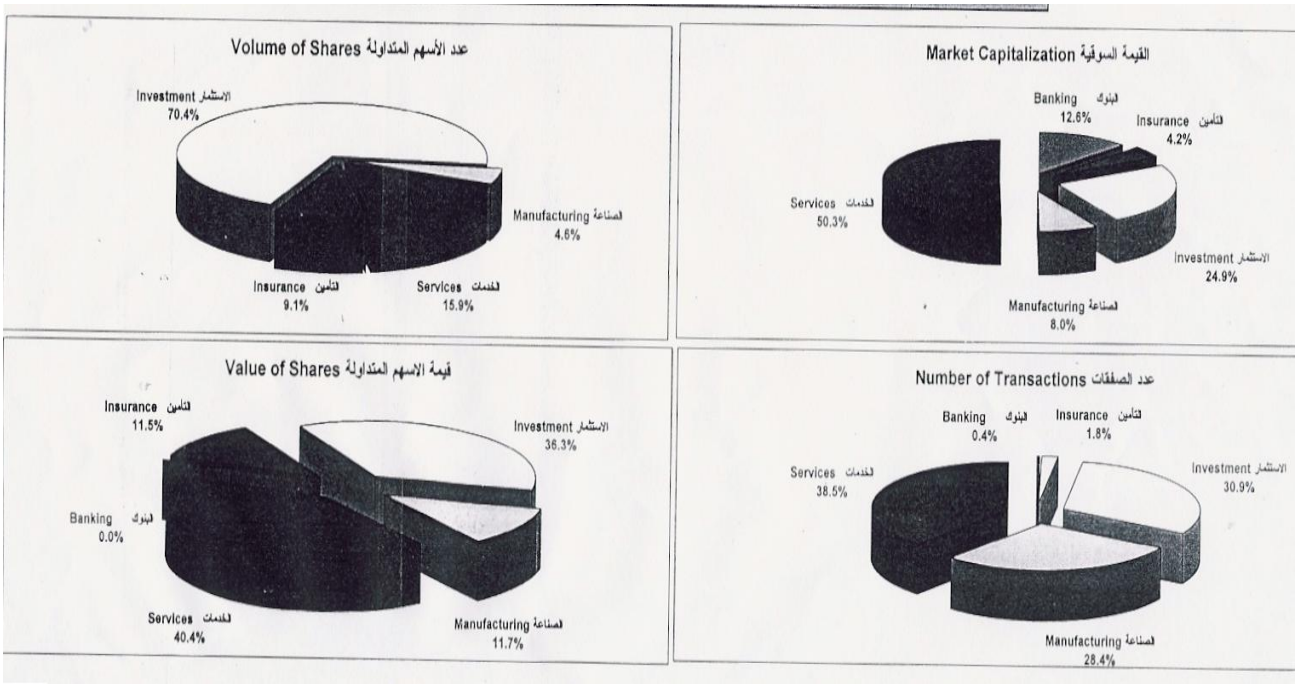

المصدر : سوق فلسطين للاوراق المالية (2003) ، نشرات مساهمة القطاعات نـــابلس – فلسطين .

ملكية السوق :

يعتبر سوق فلسطين للأوراق المالية شركة تابعة للقطاع الخاص بشكل كامل. حيـــث توزع ملكيته بالشكل الآتي :

1-شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) 70% من قيمة السوق.
2-شركة فلسطين للاستثمار العقاري 5% .
3-شركة فلسطين للاستثمار الصناعي 5% وهما من الشركات التابعة.
4-مؤسسة صامد الفلسطينية 20% [67].

الإشكاليات (المعوقات) التي تواجه السوق المالي:

هنالك عدة مشاكل تواجه سوق فلسطين للأوراق المالية:-

1-الأوضاع السياسية والإجراءات الإسرائيلية في الإغلاق المتكرر وعدم وفاء إسرائيلي بالتزاماتها [68] .
2-نقص البيئة القانونية والتشريعية التي تساعد السوق على أداء مهامه وتطوره .
3-ضعف الاستثمارات الأجنبية.
4-عدم استقلالية المؤسسات الفلسطينية من الناحية المالية والإدارية بالشكل المناسب وضعف الرقابة التشريعية عليها وانعدام الشفافية وضعف الإفصاح .
5-حجم التداول في السوق يعتبر قليلاً بالنسبة للأسواق الأخرى [69] .
6-قلة عدد الشركات المدرجة في السوق .
7-عدم تطبيق قرار قانون هيئة الأوراق المالية.

4-6- 3المدن والمناطق الصناعية في فلسطين :

في سياق الجهود المبذولة من اجل دعم وتطوير الاقتصاد الفلسطيني كان هناك اهتمام كبير من قبل السلطة الفلسطينية ، بإنشاء المدن والمناطق الصناعية ، لما تلعبه هذه المدن من دور كبير في زيادة الناتج المحلي ، وزيادة الدخل القومي ،وخلق عشرات الالاف من فرص العمل ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في مستوى المعيشة ، وتشجيع البحث العلمي من اجل التطوير والتنمية [70] ، لذلك تم أنشاء الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية الحرة وسنت القوانين والتشريعات المتعلقة بالمدن الصناعية والمناطق الحرة التي تساعد على قيامها وتذلل العقبات أمام عملها [71] .

أهميتها ودوافعها:

تعود أهمية المدن والمناطق الصناعية لعدة أسباب منها:

1-تحفز الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق الحوافز المقدمة من إعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لفترات طويلة، واعادة تحويل كامل الأرباح وراس المال إلى الوطن الأصلي .

2-للحد من مشكلة البطالة المرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق توفير فرص عمل كبيرة وعدم الاعتماد على اسواق العمل المجاورة [72].

3-المساهمة في تعزيز دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني ، اذ ان حصة القطاع الصناعي ما زالت متدنية مقارنة بدول اخرى مماثلة من ناحية الموارد الاقتصادية ، والقوى الشرائية .

4-تعزيز وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني ، حيث ان السلطة فتحت المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في برنامج المناطق الصناعية ، سواء من حيث التطوير ، او ادارتها ، او الاستثمار فيها .

5-أهميتها في العملية الاستثمارية لقطاع الصناعة الذي يعتمد عليه في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تشجيع الاستثمار [73] .

6-المساهمة في علاج بعض الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والمتمثلة في اعتماده على مصادر الدخل الخارجية ، واعتماده على اسواق العمل المجاورة ، والعجز في ميزان المدفوعات و الموازنة العامة [74].

7-تمكن المستثمرين من ان يستفيدوا من الحوافز والاستثمارات الخاصة التي توفرها المناطق الصناعية [75] .

المدن الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة :

استطاعت هيئة المدن الصناعية ، بالتعاون مع شركة باديكو في انجاز المرحلة الأولى من منطقة غزة الصناعية والعمل على البدء في المرحلة الثانية من هذه المنطقة المقسمة إلى ثلاث مراحل ، وبلغ حجم مساهمة السلطة عن طريق الدول المانحة في منطقة غزة الصناعية بما يزيد عن 23 مليون دولار أمريكي ، موزعة على النحو التالي :

1- **5** ملايين وحدة أوروبية من بنك الاستثمار الأوروبي.

2- **6** ملايين دولار أمريكي من وكالة التنمية الامريكية USAID.

3-**10**ملايين دولار امريكي على شكل قرض من البنك الدولي .

وقد بلغ استثمارات القطاع الخاص المتمثل في المصانع والشركات العاملة والمقدمة لطلب ترخيص للعمل في المنقطة الصناعية بغزة ما يقارب (15097340$) وبلغ عدد

المصانع والشركات العاملة حاليا ما يزيد عن (22) مصنعاً وشركة ، وعدد العاملين (1670) عاملاً [76] . وهناك مناطق اخرى في قطاع غزة ، وهي قيد الانشاء في منطقة رفح الصناعية وقد بلغ حجم استثماراتها الخارجية 18 مليون دولار ، ممولة من البنك الدولي ، ووكالة التنمية الأمريكية USAID ، ومنطقة دير البلح الصناعية التي تعتبر قيد الانشاء [77] .

أما في الضفة الغربية، فهنالك سبعُ مناطق (مدن) صناعية طور الأعداد والإنشاء ، منها ما هو في المراحل النهائية للعمل : منطقة جنين، ومنطقة نابلس، ومنطقة قلقيلية، ومنطقة أريحا، ومنطقة طولكرم، ومنطقة تر قوميا ،ومنطقة رام الله ، [78] ومن المناطق الصناعية كبيرة الحجم منطقة نابلس الصناعية الممولة من إيطاليا ، وبنك الاستثمار الأوروبي ، وقد تلقى المشروع 230 ألف دولار امريكي ،ومنطقة جنين الصناعية حيث تم انجاز المرحلة الأولى من المشروع من اعمال البنية التحتية الخارجية الخاصة بالمنطقة الممولة من الحكومة الألمانية [79] وما زال التخطيط جارٍ لتأسيس 5 مناطق صناعية اخرى بالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية والقطاع الخاص، وهي منطقة خضوري الصناعية في طولكرم، ومنطقة قلقيلية الصناعية ، منطقة ترقوميا الصناعية في الخليل ، ومنطقة أريحا الصناعية ، ومنطقة رام الله الصناعية [80] .

جدول رقم (18)

عدد فرص العمل المتوقعة في حالة التشغيل الكامل للمناطق الصناعية في كل من غزة وجنين ونابلس

المنطقة	فرص عمل مباشرة	فرص عمل غير مباشرة	المجموع
غزة " المنطار"	17500	35000	52500
* جنين " المقيبلة "	10000	15000	25000
* نابلس " زعترة"	8000	10000	18000
المجموع	35500	60000	95500

المصادر : د.مكحول، باسم،المناطق الصناعية ودورها المتوقع في التشغيل ، جامعة النجاح الوطنية نابلس – فلسطين، ص15.

أسلوب الخصخصة المقترح:

هنالك مجموع من الاجراءات الكفيلة بالعمل على الاسراع في نقل هذا القطاع الى الملكية الخاصة نذكر منها:-

1-عقود الادارة أي اعطاء ادارة هذه المدن للقطاع الخاص مما يؤدي إلى حسن الأداء .

2-سن القوانين والتشريعات المناسبة لاعطاء الاطار القانوني والتشريعي لهذه المدن الصناعية .

3-اعادة صياغة بعض الاتفاقات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي حتى لا تصبح المناطق الصناعية سجوناً اقتصادية يتم استخدامها عند الضرورة للاضرار في الاقتصاد الفلسطيني.

5-6-3مطار غزة الدولي :

بدأ بناء مطار غزة الدولي في العشرين من يناير عام 1996 ويقع مطار غزة في محافظة رفح ، على الحدود الفلسطينية المصرية ، ويضم مدرج هبوط واقلاع واحد بطول 3080 متراً وعرض 60 متراً ، وبوسعه استقبال الطائرات الضخمة من جمبوجيت فما دون[81] .

وتم افتتاحه في تشرين ثاني من العام 98 ويستطيع المطار في المرحلة الأولى استقبال 750 ألف مسافر سنويا، كما يستطيع استقبال طائرات الايرباص ، وطائرات النقل ، وتبلغ المساحة الاجمالية للمطار 2350 دونما ، ويشتمل على صالة رئيسية للمسافرين مساحتها 4000 مترٍ مربعٍ مع امكانية التوسع ،كما يحتوي على العديد من المنشآت مثل مبنى ادارة الطيران المدني ، ومبنى التشريعات ، ومبنى الشحن ، ومبنى الاطفاء والاسعاف ، ومحطة الوقود ، ومبنى الصيانة ، وبرج المراقبة [82] .

وقد تم تأسيس المطار بقرض قيمته 18 مليون دولار ، وقد تبرعت الحكومة الاسبانية بالاجهزة والمعدات بقيمة 2 مليون دولار، ثم هبة مالية بقيمة عشرة ملايين دولار على شكل اجهزة والآلات ، وساهمت المساعدات الاسبانية والالمانية في تجهيز المراقبة وصالة الوصول والمغادرة والاطفائية ومحطة الرادار ومحطة الطاقة وأجهزة الملاحة الارضية، وتبلغ تكلفة المطار بصفة عامة حوالي 60 مليون دولار[83] .

وهناك عدة مشاكل وعوائق تمنع تطور المطار ، وتدعو إلى التفكير بنقل ملكيته إلى القطاع الخاص ، ومن هذه العوائق الآتي :

1-سلطات الاحتلال الاسرائيلي تشكل العقبة الكبيرة في تطور واتساع مجال عمل الطيران ، واغلاقات المطار لعدة مرات في الماضي والحاضر ، واعتقال العديد من المواطنين المسافرين عبر المطار ، حيث تعرض للاغلاق المتكرر منذ 2000/10/9 وقامت قوات الاحتلال باغلاق المجال الجوي الفلسطيني امام حركة الطيران منذ الاربعاء الموافق 2001/2/14 واستمر المطار مغلقاً حتى العام الحالي 2003 [84] .

2-ضعف البنية التحتية وضعف الكفاءات والعناصر البشرية ، حيث لا توجد اقسام للشحن الجوي والتخزين وثلاجات حفظ المواد الغذائية الصادرة او الواردة ، وعدم وجود مباني الهندسة والصيانة وعدم وجود مبانٍ خاصة بوكلاء الشركات السياحية وفندق خاص بالمطار ، وضعف الكفاءات لعدم وجود أصحاب الاختصاصات المهنية [85] .

3-تواضع الاسطول الجوي الفلسطيني مقارنة بالدول المحيطة ، حيث لا توجد الا ثلاث طائرات الأولى بوينج 727 وتحمل اسم القدس وتتسع لـ 152 راكبا إلى جانب طائرتين فوكر تتسع كل واحدة لـ 50 راكباً ، ويشار إلى ان سلطة الطيران تعاقدت مع شركات كندية لشراء أربع طائرات جديدة اثنتين من نوع (واش 8) والأخرين من نوع "سر ارجي " وتتسع كل طائرة لخمسين راكبا [86] .

ومع وجود نية نحو خصخصة المطار ،ووجود مستثمرين أجانب واخرين راغبين في امتلاكه فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض هذه الضغوط على عمل المطار ، ويؤدي إلى تطور بنيته.

اسلوب الخصخصة المقترح:

لابد من أجراء مجموعة من الاجراءات الكفيلة بالعمل على زيادة مرونة هذة المؤسسة من النواحي الادارية والقانونية:-

1-تحويل المطار إلى شركة مساهمة عامة تملك السلطة الفلسطينية كافة الأسهم حتى يسهل في المستقبل تحويل المؤسسة إلى القطاع الخاص عن طريق بيع هذه الأسهم .

2-سن القوانين والتشريعات التي تحدد صلاحيات والتزامات هذه المؤسسة،مع العلم ان القرار رقم 6 لسنة 1999 الصادر بتاريخ 1999/2/16 غير كافٍ بشأن إدارة مطار غزة[87] .

3-تتم الخصخصة على أجزاء مع الأخذ بعين الاعتبار تجربة الملكية الاردنية عن طريق البدء بخصخصة المباني المملوكة للمطار من فنادق ووكلاء سياحية والمنطقة التجارية.

6-6-3ميناء غزة البحري :

باشر الطرف الفلسطيني بأعمال البناء في ميناء غزة البحري ،وكل ما يتعلق به في 1 تشرين الأول 1999م، بعد تأخير دام أكثر من تسعة أشهر ، وشرع مهندسون فلسطينيون وفرنسيون في إنشاء أول ميناء بحري في فلسطين بالقرب من مدينة غزة [88] ،ويقام هذا الميناء على ساحل البحر الابيض المتوسط جنوبي مدينة غزة التي تعتبر القلب التجاري الفلسطيني ، وتمتد هذه المساحة من 323م جنوبي طريق الشيخ عجلين وحتى 1020م شمال

الطريق الساحلي جنوبي قرية الشيخ عجلين، وقد تم استئجار أكثر من 200 دونم من الأراضي الزراعية المقابلة للميناء بهدف اقامة منطقة حرة في فلسطين [89] ،والمتوقع أن تلعب دورا في الحياة الاقتصادية باعتبارها المنطقة الحرة الأولى في فلسطين . ويتوقع المقاول الرئيسي لمشروع الميناء وهي شركة اتحاد المقاولين العالمية (c.c.c) ان تنجز المرحلة الأولى بحلول العام 2002 على اقصى تقدير [90] .

أهمية المشروع :

تتبع أهمية المشروع من عدة أسباب أهمها:

1-تحسين الوضع الاقتصادي في فلسطين حيث يعتبر انشاء ميناء تجاري احد الخطوات الهامة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي مباشرة .

2-يطمح أن يكون هذا الميناء أحد أكثر عناصر سيادة الدولة الفلسطينية على الأرض والبحر[91].

3-ان الميناء والمنطقة الحرة سيساهمان في توفير اكثر من 120 مليون دولار يتم دفعها شهريا كرسوم للموانئ الاسرائيلية نظير استيراد بضائع من الخارج [92].

4-يمنح الثقة للقطاع الخاص في مجال التنمية الناتج عن نشاط الاقتصاد المحلي وتحرره من القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير .

5-الميناء والمنطقة الحرة سيحولان غزة إلى مركز رئيسي للتجارة في المنطقة نظرا لنمو حركة الصادرات والواردات بفلسطين بنسبة 15-20 سنويا بالمتوقع [93] .

6-خلق فرص عمل جديدة في مدينة غزة بشكل خاص ، وفي فلسطين بشكل عام ، ناتج عن أبواب الاستثمار التي سيتم فتحها عن طريق الميناء أمام الصناعات المتنوعة .

تمويل المشروع :

تبلغ تكلفة المشروع الأولية للمرحلة الأولى المكون من ثمانية مراحل والمتوقع إنجازها في بداية 2002 م 150 مليون دولار ، 75 مليون دولار للإنشاءات و 75 مليون دولار للمعدات والتكنولوجيا وتجهيزات فنية أخرى ، وقد قدمت كل من فرنسا وهولندا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي هذه المبالغ بطريق منح وأقساط ميسرة تصل مدة سدادها إلى 40 عاما دون فوائد [94] .

أما بالنسبة للجهة المنفذة للمشروع ،فان مجموعة التنمية الأوروبية في غزة (EGDC 2000) هي التي ستقوم بتنفيذه ، وهي عبارة عن مشروع مشترك من الشركات التالية المشار اليها بالتعاقد :

1-شركة بالاسات نيدام الدولية B.V في امستردام – هولندا .

2-سباى باتيغنولس – بونتويز – فرنسا [95].

إدارة المشروع :

وتعتزم سلطة الموانئ الفلسطينية تسليم إدارة ميناء غزة إلى شركة خاصة قد تكون من فرنسا أو هولندا ، ولا يستبعد ان يطرح الميناء للخصخصة في المستقبل القريب [96].

أسلوب الخصخصة المقترح:

هنالك عدة طرق تساعد في تسهيل عملية نقل الميناء من الملكية العامة للملكية الخاصة:-

1-عقود أيجار طويلة الأمد.

2-تطبيق سلسلة من اللوائح والعقوبات والقوانين الصارمة على كل السفن التي تستخدم الميناء لحماية الشاطئ من التلوث .

3-توفير البيئة القانونية والتشريعية التي تنظم أرضية مناسبة للعمل .

4-منح الاستقلالية المالية والإدارية للميناء.

5- تحويل الميناء الى شركة مساهمة عامة محدودة تملك السلطة الفلسطينية كافة أسهمه حتى يتم خصخصته.

7-6-3سلطة المياه :

أولت الحكومة اهتمامها الكبير بقطاع المياه في داخل المناطق الفلسطينية ، فأقامت سلطة المياه في العام 1994 وأصدرت التشريعات التي تنظم عملها ،من منحها صلاحيات التخطيط وحق التفتيش والحصانة ،وقد قامت سلطة المياه بتنفيذ العديد من المشاريع المتعلقة بالمياه والتي أدت إلى تحسين أداء شبكات توزيع المياه وزيادتها[97].

ويشير الوضع المائي إلى اعتماد قطاع غزة بشكل أساسي على المياه الجوفية لعدم وجود أي شكل من أشكال الجريان السطحي باستثناء وادي غزة الذي أصبح معدل الجريان فيه صفراً بسبب أقامة السدود والمصائد المائية لحجز مياه الوادي من قبل أسرائيل ، وإتضح من دراسة الموازنة المائية ان هناك عجزا مائيا في قطاع غزة ، وسوف تزداد الاحتياجات المائية في المستقبل، وكمية هذه الاحتياجات مرهونة بدرجة النمو السكاني، والتغير في شكل

الاحتياجات المائية سواء للأغراض الزراعية او المنزلية او الصناعية . أما على مستوى الضفة الغربية فإن الاستهلاك السنوي يقدر ب 128 مليون متر مكعب ، يتم استخراج 65 مليون متر مكعب من الآبار ، و7 ملايين من الينابيع، و56 مليون متر مكعب شراء من شركة ميكروت الاسرائيلية [98] .

جدول رقم(19)

الاستهلاك المنزلي من المياه والاحتياجات المتوقعة في العام 2010م

المنطقة	كمية المياه المستهلكة1995	الكمية المطلوبة لعام 2010
النسبة	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب
الضفة الغربية	46	187
قطاع غزة	47	100
المجموع	153	287

المصدر :الهيئة العامة للاستعلامات(2000) ،استهلاك الماء في فلسطين ،مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ص3.

ويتضح أن احتياجات المياه المنزلية في الضفة الغربية سوف تزداد الى اكثر من200% في العام 2010 وذلك بسبب زيادة عدد السكان المتوقعة [99]. والمأمول إيصال المياه إلى كل مواطن بالشكل المناسب والسعر المناسب مع الجودة المناسبة إلا أن هناك فرقاً كبيراً بين الاحتياجات والمتوفر ، مع العلم ان المياه الفلسطينية تستطيع ان تخدم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة مع وجود فائض كبيرة جدا .

وسيتم ذكر كل من هذه المشاكل بالتفصيل حتى يتم تداركها عند ترشيح هذه المؤسسة للخصخصة :-

1-سوء الاستغلال :

تبلغ كمية الأمطار الساقطة على الضفة الغربية ما بين 2700-2000 مليون متر مكعب يذهب منها عن طريق التبخير 65-70 % أي ما يساوي 1960 مليون متر مكعب اما كمية المياه الراشحة فتصل إلى 778 مليون متر مكعب وتعادل هذه الكمية 28.4% من كمية الامطار الساقطة [100] .

2-المتطلبات المائية المتزايدة :

وصل عدد الأبار في الضفة الغربية 750 بئرا ، الا ان ما يعمل منها الآن 371 بئراً يستغل منها 328 بئراً للاغراض الزراعية و 44 بئرا للشرب ، اما العدد الباقي فقد توقف لانه في حاجة إلى اعادة تأهيل وصيانة او نتيجة القيود الاسرائيلية التي فرضتها ،وتشير الكثير من الدراسات والاحصاءات إلى أن كمية المياه التي تستخدم من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية 128 مليون متر مكعب سنويا بالمتوسط ، وقطاع غزة بين 120–130 مليون متر مكعب سنويا [101].

3–سوء التوزيع والنقل :

لايتوفر التواصل الجغرافي في مجال المياه حاليا لعدم وجود قدرة للتوزيع والنقل بالشكل السليم ،مع العلم ان هنالك العديد من المساعدات المالية الخارجية لم يتم استغلالها في هذا المجال ،حيث نجد عجزا مائيا كبيرا في منتصف الضفة وجنوبها ووفرة مائية في شمال الضفة ضمن الآبار العاملة ، والجدول الآتي يوضح الآبار المتوفرة في الضفة الغربية وتوزيعها الجغرافي .

جدول رقم (20)

توزيع الآبار حسب المنطقة في الضفة الغربية

المنقطة	الاستخدام المنزلي	الاستخدام الزراعي	المجموع
اريحا	–	58	58
العوجا	–	8	8
فصائل الجفتلك ومرج نعجة	–	46	46
بردلا	–	10	10
الفارعة والباذان	3	24	27
نابلس	2	–	2
جنين	5	59	64
طولكرم	12	53	65
قلقيلية	6	70	76
رام الله	6	–	6
بيت لحم	6	–	6
الخليل	4	–	4
المجموع	44	328	372

المصدر :–الهيئة العامة للاستعلامات ،استهلاك المياه ،المركز الوطني الفلسطيني، ص1.

4-الاتفاقيات الموقعة والاطماع الاسرائيلية :

أ-اتفق الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي 13/أيلول 1993 في اعلان المبادئ المادة الأربعون : المياه والمجاري :

ان الاحتياجات المستقبلية للفلسطينيين في الضفة الغربية تقدر ما بين 70-80 مليون متر مكعب في السنة ، ونصت المادة السابعة (تلبية الحاجات الفورية للفلسطينيين من المياه العذبة للاستخدام المنزلي) فان كلا الطرفين يعترف بالحاجة لتوفير كمية اجمالية بـ 28.6 مليون متر مكعب سنويا للفلسطينيين خلال الفترة المرحلية [102].

ب-**الأطماع الإسرائيلية :**

عملت إسرائيل على نهب المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة بالإضافة إلى إصدارها العديد من القوانين والأوامر العسكرية التي من شأنها أن تمكن إسرائيل من موارد الضفة وقطاع غزة ومن نسف وتدمير للكثير من الآبار والمضخات ومن أقامت العديد من المستوطنات فوق مناطق الخزانات الجوفية العذبة [103] .

5-تعرفة المياه :

اذ1 تم حصر وتحليل وتبويب كلفة إنتاج المياه وتوزيعها فلقد أصبح من الممكن الوصول إلى تحديد سعر المياه ضمن تعرفه تحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ولضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ولضمان تحقيق الأهداف المرجوة من تعرفه عادلة وفعالة على مستوى المحافظات الفلسطينية ، يتوجب إتباع خطوط عريضة من أعداد قائمة تكاليف للمياه تحدد الكلفة الكلية، وتحديد كمية البيع السنوي والشهري ، وتحديد عدد الوصلات ، وعدد السكان المخدومين ، وحصة الفرد من المياه يومياً، فإنّ هذه الخطوط العريضة تم اعتمادها من قبل سلطة المياه الفلسطينية على المستوى الوطني ، الا اننا نلاحظ تفاوت تعرفه المياه من محافظة إلى اخرى لوجود حواجز اخرى ناتجة عن سوء التوزيع بين المحافظات ، ودخول طرف ثالث ، وهو شركة المياه الاسرائيلية في بعض المحافظات [104].

6-**المساعدات المالية الخارجية المتعلقة بالمياه :**

المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه كثيرة في هذا المجال ، وقد حصلت على العديد من مصادر الدعم ،منها ما نفذ ومنها ما سيتم تنفيذه في المنظور القريب ، والجدول التالي يوضح مصادر الدعم [105] .

جدول رقم (21)

المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه

الوكالة الأمريكية USAID	في منطقة الخليل وبيت لحم تمديد أنابيب ومحطات ضخ وخزانات مياه التكلفة 26 مليون دولار
	في منطقة جنين ،أنابيب ناقلة للمياه ، أنابيب للتوزيع مضخات للمياه محطات توزيع . التكلفة 14 مليون دولار .
	قطاع غزة ،حفر آبار،كلفة المشترى 8 ملايين متر مكعب .
	تغذية 11 قرية في منطقة الخليل وبيت لحم 8 مليون دولار .
	تغذية 11 قرية في منقطة جنين ،1.5 مليون دولار
فرنسا AFD	تحسين البنية التحتية للمياه في قطاع غزة والضفة الغربية بحوالي 8.5 ملايين دولار.
النمسا	معمل تحلية بحر دير البلح قطاع غزة 101 مليون دولار.
أمريكي نرويجي	تطوير قطاع المياه المرحلة الأولى والثانية غزة والضفة الغربية 1.9 مليون دولار.

المصدر :الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية ،المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه،المركز الوطني الفلسطيني ، رام الله – فلسطين، ص ص4-5 .

الأسلوب المناسب لخصخصة هذه المؤسسة :

لوجود بعض المصاعب والاشكاليات التي تواجه قطاع المياه في فلسطين ، أستدعت الحاجة لاعادة هيكلية المؤسسة بما يتناسب مع أوضاعها العامة، ويضمن استمرار الخدمة بالجودة والتكلفة المناسبة ، ويتم ذلك بعدة خطوات منها :

1-تحديد سعر المياه ضمن تعرفه تحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني .

2-تقسم الشبكة المائية من : 1-استخراج 2- نقل 3- توزيع، ويمكن نقل بعض من هذه القطاعات إلى القطاع الخاص.

3-استغلال الدعم المالي للمشاريع الاستخراجية ومشاريع تحليه مياه البحر، وعدم التوجيه لمشاريع النقل والتوزيع .

4-يمكن للحكومة ان تستخدم اسلوب عقود الايجار لخطوط النقل والتوزيع .

5-سن القوانين والتشريعات التي تساعد في نقل هذا القطاع الحيوي إلى القطاع الخاص دون توقف استمرار تدفق الخدمة للجمهور .

8-6-3 الشركات الحكومية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني :

تصاعدت الضغوط المحلية والدولية على السلطة الفلسطينية بهدف إجراء إصلاحات جوهرية في سياستها الاقتصادية ، وذلك للحد الذي دفع القيادة الفلسطينية لاعطاء تعهد خطي لمؤتمر الدول المانحة المنعقد في باريس في شهر كانون أول 1996، بانهاء أي مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الاقتصاد الفلسطيني مع حلول العام 1998 ،ولكن السلطة الفلسطينية لم تلتزم وقد اقتصرت إجراءاتها في مجال الخصخصة والالتزام بالشفافية بنشر قائمة باستثمارات شركة الخدمات التجارية ،التي تظهر مساهمتها ب33 شركة تتراوح حصتها فيها من5-100% , اما الشركة الرئيسية الثانية التي تدير استثمارات السلطة في قطاع غزة والتي تعرف بشركة البحر فلم يتم نشر أية معلومات عن استثماراتها .

وفي المؤتمر الدولي للمانحين الذي انعقد في طوكيو في تشرين اول 1999 تم تكليف ممثل الصندوق الدولي بمتابعة التنسيق مع مؤسسات السلطة في تطبيق الاصلاحات المطلوبة , وفي خطوة لتنفيذ هذه الاصلاحات قامت السلطة بتشكيل مايسمى (مجلس التنمية الاعلى) والذي يتكون من وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط ،ومدير عام شركة الخدمات التجارية،

وبرئاسة الرئيس الفلسطيني . وتم تكليف وزير الاقتصاد والتجارة بملف الخصخصة , ولم تحقق السلطة أي انجازات ملموسة بالنسبة للاصلاحات المطلوبة وبشكل خاص فيما يتعلق بالشفافية المالية وخصخصة الشركات الحكومية وتفكيك الاحتكارات[106] .

وبعد تحول الضغوط والانتقادات الى واقع ملموس عندما اقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الدعم المقدم الى السلطة الفلسطينية وربطة بالإصلاح الإداري والمالي والسياسي وما تبنتة الدول المانحة باشتراط تقديم أي منح جديدة بالاصلاح المالي والاداري ايضا , اقدمت السلطة بالكشف عن استثماراتها واعمالها بما يزيد عن 600 مليون دولار مقسمة الى 78 استثمارا تجاريا وحساباتها البنكية المقدرة بما يقارب 73 مليون دولار كخطوة اولى لتحديد سياسات واستراتيجيات التعامل مع هذه الاستثمارات والاموال من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني، الذي تم تاسيسه في شهر اب من العام 2002 بقرار من رئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني.

ويهدف انشاء صندوق الاستثمار الفلسطيني الى تجميع كافة النشاطات التجارية والاستثمارية للسلطة الفلسطينية تحت عنوان واحد وادارة مؤسسة واحدة، بما ينسجم مع درجة مناسبة من الشفافية ويسمح بقدر من المساءلة, وتم تشكيل مجلس ادارة لهذا الصندوق برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير الاقتصاد، ومستشار الرئيسي للشؤون الاقتصادية، و 4 اعضاء ممثلين عن القطاع الخاص وتم التعاقد مع خبراء ومستشارين دولين في هذا المجال (democracy council) (standard & poors) للقيام بتجميع الموجودات وتقيمها من الناحية المالية لضمان الشفافية في العمليات المختلفة، وقدتم تقديم تقرير من قبل المؤسسات الاستشارية يحتوي على قائمة لكل الموجودات والنشاطات التجارية والاستثمارية للسلطة الفلسطينية ،و الشركات التي كانت تدار من قبل شركة الخدمات التجارية الفلسطينية بكافة نشاطاتها المختلفة , بالاضافة الى بعض النشاطات الاخرى كالهيئة العامة للبترول وشركة البحر والصخرة واصبح صندوق الاستثمار الفلسطيني المرجعية لهذه النشاطات[107] .

جدول رقم (22)

استثمارات السلطة الفلسطينية المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني

اسم الشركة	العنوان	القيمة بالدولار	نسبة الملكية
شركة الاتصالات الجزائرية اوراسكوم	الجزائر	90.000.000	%23.63
شركة اتصالات الجوال الاردنية (فاست لينك)	الاردن	66.110.000	%14.29

شركة الاسمنت	فلسطين	54.000.000	**%100**
شركة اتصالات اوراسكوم التونسية	تونس	50.000.000	%20
شركة اتصالات جوال الفلسطينية	فلسطين	36.290.000	%35
منتجع وكازينو اريحا(الواحة)	فلسطين	28.510.000	%23.08
اتصالات اوراسكوم		25.240.000	11مليون سهم
شركة الاتصالات الفلسطينية	فلسطين	13.600.000	%6.75
مؤسسة بونيشية(binoche)	كندا	7.100.000	%14.29
شركة غزة الاهلية للتامين	فلسطين	1.570.000	%23.63
مشروع الغاز	فلسطين	75.000.000	%22.5
Aviation project		19.000.000	%80
عقارات متعددة		15.000.000	%100
ابيك(Apic)		9.000.000	%20
باديكو	فلسطين	8.500.000	%7
دلما (Delma)		8.300.000	غير متوفر
انترنت مصر	مصر	7.500.000	%15
فينتشر للاستثمارات		7.000.000	غير متوفر
Chalcedony llc		5.300.000	غير متوفر
صندوق تكنولوجيا السلام	اسرائيل	4.000.000	%34
شركة الكهرباء الفلسطينية	فلسطين	3.200.000	%6
فندق قصر جاسر	فلسطين	3.300.000	%21
المتحدة للتخزين والتبريد	فلسطين	3.000.000	%80
مشروع برج هنادي	فلسطين	3.800.000	%100
تري فيتنس (tri fitiness)	فلسطين	3.000.000	غير متوفر
شركة مطاحن الطحين الفلسطينية	فلسطين	2.800.00	%47
Canaan equityIII		2.800.000	غير متوفر
مجموعة اليازجي للمشروبات الخفيفة (pepsi)	فلسطين	2.700.00	%49
بنك الاستثمار الفلسطيني	فلسطين	2.600.000	%8
Evergree III L.p	فلسطين	2.200.000	%5.5
كوكا كولا	فلسطين	1.500.000	%15

مركز مؤتمرات بيت لحم	فلسطين	1.900.000	%45
صندوق كوريا (Korea fund)		1.900.000	غير متوفر
Canaan equity II		1.800.000	غير متوفر
مشروع إسكان القدس	فلسطين	1.700.000	%50
الاهلية العقارية	فلسطين	1.400.000	%50
Avmax Aircraft management		1.250.000	%12.5
Onyx fund llc		1.100.000	غير متوفر
الشركة الوطنية للالمينيوم	فلسطين	900.000	%20
شركة الحديد	فلسطين	900.000	%15
فندق جراند بارك	فلسطين	400.000	%26
المتخصصة للاستثمار		800.000	%6.67
شركة زيت النباتي		900.000	%7
كلية ومدرسة (college&school)	فلسطين	600.000	%100
شركة السلام العالمية		500.000	%5
مراكز التسويق العربية الفلسطينية	فلسطين	400.000	%9
شركة Al-marie		300.000	%33
شركة الشرق (الواحة)		300.000	غير متوفر
شركة الاهلية الصناعية		300.000	%15
الشركة الاردنية المتخصصة	الاردن	200.000	%3.7
شركة التكنيون الهندسية(AL-takanion)		200.000	%30
Silver haze partner		200.000	غير متوفر
الفلسطينية لاستيراد المنتجات المصرية		100.000	%65
شركة بلجيوم (belgium company)		100.000	%30
شركة الخيار الاول		10.000	%30
مصنع انابيب الشرق الاوسط		غير متوفر	%100
سلطة البترول		غير متوفر	%100
شركة مراقبة توزيع الكهرباء		غير متوفر	غير متوفر
شركة البحر		غير متوفر	غير متوفر

شركة Mortgage		غير متوفر	غير متوفر
سلطة التبغ		غير متوفر	%100
شركة التطوير الفلسطينية(فلسطين – ايطاليا)		غير متوفر	غير متوفر
شركة الصخرة		غير متوفر	غير متوفر
مشروع البوابة الذهبية(القدس)	فلسطين	0	غير متوفر
مشروع بازار		0	%100
مصنع عصير غزة	فلسطين	0	%100
شركة البرهان		0	%51
شركة السجائر الفلسطينية	فلسطين	0	%50
شركة (ampal) غزة	فلسطين	0	%49
شركة ايثار للطباعة		0	%66.7
شركة الصقر		0	%60
الشركة الفلسطينية التونسية		0	%100
شركة اريحا الخضراء		0	%40
شركة الزجاج		0	%40
شركة قبع الوطن		0	%35
الشركة الوطنية لصناعة الاسمنت	فلسطين	0	%50
صندوق الضفة الغربية وغزة		0	%3
شركة لوجو (logo)		0	%28

المصدر: صندوق الاستثمار الفلسطيني(2003)،اصول استثمارات السلطة الفلسطينية ,وزارة المالية[108]. Available at www.mof.gov.ps

ويتضح من الجدول بانة قد تم تقييم 10 شركات من قبل المؤسسات الاستشارية وهي شركة الاتصالات الجزائرية , وشركة اتصالات جوال الاردنية و وشركة الاسمنت الفلسطينية , وشركة اتصالات اوراسلكوم , وشركة الاتصالات التونسية , ومنتجع وكازينو اريحا , وشركة غزة الاهلية للتامين , وشركة الاتصالات الفلسطينية , ولازال العمل جاري لتقدير 53 شركة أخرى , وتوجد في الصندوق 15 شركة قد جمدت نشاطها بالكامل , ويتضح من التقرير انه قد تم تقيم هذه الاستثمارات بناء على قيمتها السوقية الحالية وليس قيمتها في وقت

الاستثمار ، ما يفقدها الكثير من قيمتها نتيجة الأحداث السياسية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية التي أثرت سلبا على هذه الاستثمارات .

ومن السياسات و الاستراتيجيات التي تطرحها إدارة الصندوق لادارة هذه الاستثمارات طرحها للخصخصة في المستقبل القريب، مع الإبقاء على بعض المؤسسات تحت إشراف وادارة الصندوق. ومن ضمن الشركات المدرجة في صندوق الاستثمار والتي تم تقييم أصولها بالكامل ما يلي[109] :-

1- شركة كازينو وفندق اريحا: تم تأسيسه في العام 1998 براس مال 28.510 مليون دولار أمريكي وتمتلك السلطة الفلسطينية 23.08%، بإدارة نمساوية ، وبالإضافة إلى الكازينو تمتلك الشركة فندق مجاور تم افتتاحه في العام 2000 يشتمل على 181 غرفة ،16 جناحا , وقد منح ترخيص بمزاولة نشاطه لمدة 30 عام ينتهي 2028 .ومن ضمن السياسات والإستراتيجيات المقترحة تحويل ماتملكة السلطة من اسهم إلى شركة أو شركات خاصة لتنشيط القطاع الخاص في القريب العاجل .

2- شركة اتصالات جوال الاردنية (فاست لينك): تعتبر شركة فاست لينك المشروع الأول في المملكة الأردنية الهاشمية لتقديم خدمات الهاتف الجوال ، وتعتبر متقدمة من الناحية التنافسية والجاهزية التشغيلية ويبلغ عدد المشتركين حاليا 90000 مشترك . وتبلغ مساهمة السلطة الفلسطينية 14.29% من راس مالها البالغ 66.110 مليون دولار ، ومن ضمن السياسات المقترحة تحويل ما تملكة السلطة من اسهم لشركة خاصة أو شركات مهتمة في هذا المجال.

3- شركة غزة الأهلية للتامين: بدأت العمل في العام 1994 لتقديم خدمات تأمينية مختلفة وتبلغ مساهمة السلطة الفلسطينية 23.63% من راس مالها البالغ 1.570 مليون دولار أمريكي.

4- مؤسسة بيونشية (bionoche): شركة كندية تعمل في البحث العلمي لتطوير وانتاج التقنيات اللازمة لصحة الإنسان والحيوان لتسويقها عالميا وتبلغ مساهمة السلطة الفلسطينية 14.29% من راس مالها البالغ 7.100 مليون دولار.

5- اتصالات اوراسكوم: المشغل الرئيسي لشبكة ج س أم في الشرق الأوسط وأفريقيا ولها شركات تابعة في الإنترنت وتقنيات الأقمار الصناعية وتبلغ مساهمة السلطة الفلسطينية من راس مالها البالغ 25.240.000 مليون دولار، 34.3%.

6- شركة الاتصالات الجزائرية اوراسكوم: بدأت ممارسة نشاطها في شباط 2002 في العاصمة الجزائرية ،وتغطي تقريبا 3.5 مليون مشترك، وجاري العمل على تغطية ،كل المدن الرئيسية بحلول العام 2003 بقدرة استيعابية مخططة 31 مليون خط ، مساهمة السلطة الفلسطينية 23.63% من راس مالها البالغ 90 مليون دولار أمريكي.

7- شركة اتصالات اوراسكوم التونسية:بدأت العمل في العام 2002 وتحتفظ الشركة ب 70000 مشترك، وتقوم الشركة بعمليات تطويرية للشبكة لتوسيع قدرتها الاستيعابية وتبلغ مساهمة السلطة الفلسطينية 20 % من راس مالها البالغ 50 مليون دولار أمريكي.

8- شركة الإسمنت: تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الإنشائية الإستراتيجية المهمة بسبب توفيرها المادة الأساسية اللازمة لعملية إنشاء وتطوير البنية الأساسية لمشاريع قطاع البناء والتشيد والذي يتمثل في بناء المساكن والمنشات العامة والخاصة ، وإنشاء الطرق والجسور ومشاريع الري والسدود وغيرها.

بعد قيام السلطة الفلسطينية على جزء من ارض فلسطين تم تأسيس شركة الإسمنت في العام 1994وهي مملوكة بالكامل للقطاع العام حيث تبلغ مساهمة السلطةالفلسطينية100% من راس مالها البالغ 54 مليون دولار أمريكي ،وتعتبر شركة الإسمنت الموزع الوحيد والمحتكر لسوق الإسمنت في فلسطين حتى العام 1996، فهي الموزع الوحيد للإسمنت المستورد من شركة الإسمنت الإسرائيلية(نيشر) و شركة الإسمنت الأردنية.وبدأت هذه النسبة بالتراجع عندما تم السماح لشركات أخرى باستيراد الإسمنت من الدول المجاورة (مصر ،تركيا ،الأردن،اليونان)، حيث بدأت حصة الشركة بالتآكل حتى وصلت إلى 75% من السوق الفلسطيني، وبناء على تقرير خاصة بوزارة الاقتصاد فقد وصلت نسبة مساهمتها في السوق المحلي 60-65%. حيث أصدرت وزارة التجارة والصناعة 47 ترخيصا لاستيراد الإسمنت لشركات وإفراد محلين[110].

ولأهمية قطاع الإسمنت في الاقتصاد الفلسطيني نشط راس المال المحلي لاقامة مصنع إسمنت فلسطيني إلا أنة لم ينجح في تحقيق ذلك، ولازال السوق الفلسطيني يعتمد

وبشكل مطلق على تامين احتياجاته من الإسمنت عن طريق الاستيراد الخارجي وتمثلت هذه المحاولات بما يلي :

1-شركة الإسمنت العربية المساهمة المحدودة : تأسست في العام 1978 في مدينة الخليل بهدف تصنيع وتسويق الإسمنت وذلك براس مال مقدارة 15 مليون دينار، مقسمة الى 15 مليون سهم سعر السهم الواحد 10 دنانير ، وعلى الرغم من استيفائها للشروط المطلوبة لم تمنح ترخيص لمصنع إسمنت من قبل سلطات الاحتلال ، ولاتزال الشركة قائمة وتحاول جاهدة تذليل المعوقات التي تحول دون بناء مصنع إسمنت في فلسطين.

2- **شركة الإسمنت الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة** :تأسست بتاريخ 23-10-1993 في مدينة نابلس ،براس مال 6 مليون دينار أردني ولقد حدد عقد التأسيس والنظام الداخلي غايات الشركة في انتاج وتصنيع وتسويق والاتجار بالإسمنت ومشتقاته ومواده الخام وتم إدراج الشركة في سوق فلسطين للأوراق المالية في شهر نيسان من العام 1997 ، وحددت قيمة السهم 1.28 دينار وهذا يفوق اضعاف قيمتها الحقيقية ، ولم ترقى شركة الإسمنت الفلسطينية الى تحقيق أهدافها كما حددت في عقد التأسيس ، وقد جمد نشاطها حاليا[111] .

و بالرغم من الدخل الكبير التي تحققة شركة الإسمنت التجارية لصالح السلطة الفلسطينية ، ألا أن إقامة شركات قطاع عام ذات طابع احتكاري لاتتفق مع فلسفة وإستراتيجية اقتصاد السوق التي تتبنها السلطة الوطنية ، كما أن مخاطر الشركات الاحتكارية العامة في المدى البعيد قد يفوق مكاسبها المادية الآنية . فتعظيم المنفعة الاجتماعية والاقتصادية يتطلب عدم إقحام القطاع العام في نشاطات إنتاجية يستطيع أن يقوم بها القطاع الخاص [112].

اسلوب الخصخصة المقترح :-

1- تحويل قطاع الإسمنت إلى شركة مساهمة عامة يتم تداول أسهمها بالسوق المالي تملك السلطة الفلسطينية كافة أسهمها.
2- سن التشريعات والقوانين التي من شانها أن تزيل العقبات من إمام قيام قطاع إسمنت إنتاجي قادر على سد احتياجات السوق المحلي.
3- احتفاظ السلطة بنسبة من اسهم الشركة قادر على التدخل في مجلس الإدارة عند الضرورة ،حتى نظمن توافق سياساتها مع السياسات العامة للدولة.

9-**سلطة البترول (الهيئة العامة للبترول):** لأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الفلسطيني تم تأسيس الهيئة العامة للبترول بقرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 8-10-1994 كهيئة مستقلة ، وباشرت عملها في غزة أريحا وبعد الانتشار في الضفة الغربية تولت هيئة البترول عملها في الأراضي الفلسطينية بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 12-11-1994 ، والهيئة العامة للبترول هي هيئة مستقلة تابعة إداريا لرئاسة مجلس الوزراء ، وتعتبر من الناحية القانونية إحدى مؤسسات السلطة الفلسطينية وغير مصرح براس مالها التأسيس ، واندرجت حديثا ضمن قائمة صندوق الاستثمار الفلسطيني.

تهدف الهيئة العامة للبترول إلى تنمية الثروة البترولية وحسن استغلالها ، واستيراد البترول وتوزيعه ،وضبط التراخيص ومنح عقود الامتياز الخاصة ، واستيراد الغاز السائل وتطوير الصناعات البتر وكيماوية والصناعات الهيدروكربونية والبلاستيكية [113]. وتعتبر الهيئة العامة الفلسطينية للبترول المحتكر الوحيد لسوق توزيع المحروقات في فلسطين منذ العام 1994 دون منازع رغم المحاولات العديدة من القطاع الخاص لدخول السوق المحلي ، وتمثلت هذه المحاولات بما يلي :-

1- **شركة النفط الوطنية:** تأسست في العام 1995 براس مال مصرح به 10000 دينار ، تم زيادتها لتصل إلى مليون دينار أردني ، وحددت أهدافها بعقد التأسيس من استيراد النفط ومشتقاته وتسويقية والعمل على إنشاء محطات الوقود في الأسواق المحلية ، ويهدف المشروع إلى شراء النفط الخام وتكريره أما بمصفاة خاصة يتم إنشاءها في قطاع غزة لهذا الغرض أو العمل على تكريره في مصفاة حيفا لتكرير النفط الاسرائيلية .

2- **شركة فلسطين للوقود:** دراسة هدفت إلى إنشاء وتشغيل مصفاة للنفط في قطاع غزة براس مال فلسطيني امريكي بلغ 40 مليون دولار امريكي ، 15 مليون دولار قرض امريكي ، والباقي يطرح كأسهم للمحطات القائمة والجمهور بقيمة 50 دولار للسهم الواحد، وتم تحديد نصيب السلطة الفلسطينية ب 10 % من اسهم المصفاة ، مع حصولها على حقوق التصرف بمنتج الإسفلت بالكامل . ويتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية للمشروع 20000 برميل يوميا ، ويمكن زيادتها إلى 30000 برميل ، الا إن هذه الشركات لم تمارس نشاطاتها الاستثمارية لتضارب مصلحها مع الهيئة العامة للبترول الفلسطينية[114].

وللازمة الحادة التي يشهدها قطاع توزيع المحروقات في فلسطين التي تمثلت في انخفاض حجم ونسبة الإرباح التي يحققها أصحاب المحطات ، والارتفاع الحاد للأسعار

مقارنة مع الدخل الحقيقي للمستهلك الفلسطيني ، وعدم السماح لراس المال الخاص بالاستثمار في إنشاء شركات خاصة لكل ذلك يعتبر خصخصة قطاع توزيع المحروقات ضرورة حتمية لتطوير هذه الصناعة .

الأسلوب المقترح للخصخصة :-

1- الإفصاح عن راس مال الهيئة العامة الفلسطينية للبترول بعد تحديد قيمتها السوقية .

2- تسجيل الهيئة العامة للبترول كشركة حكومية في السوق المالي تملك الحكومة كافة أسهمها.

3-يتم اختيار الأسلوب المناسب لخصخصتها كما يلي :

أ-عن طريق طرح أسهمها للاكتتاب العام.

ب-بيع كافة أسهمها لشركة أو عدة شركات خاصة قادرة على إدارة هذا القطاع بالشكل السليم لتطويره للوصول إلى قطاع نفطي إنتاجي مستقل عن الشركات الإسرائيلية .

4-سن القوانين والتشريعات المناسبة لتوفير المناخ المناسب لعمل هذا القطاع .

5-الإبقاء على الأشراف العام للهيئة العامة الفلسطينية للبترول لضمان توفر الخدمة ، وفحص النوعية ، وتحديد السعر .

و لعدم وجود معطيات ووثائق واضحة يعتمد عليها للاستنتاج العلمي ، ومع رفض الجهات المختصة للإدلاء بأي بيانات دقيقة تخدم البحث العلمي ، ومع عدم وجود رؤيا واضحة لدى وزارة المالية وصندوق الاستثمار لنقل ملكية هذه الاستثمارات للقطاع الخاص، يصعب العمل على تحديد سياسة لخصخصة هذه المؤسسات في المنظور القريب، او العمل على تحديد حسابات التكلفة لخصخصة هذه المؤسسات، وبيان أثرها على إيردات السلطة الفلسطينية.

الاسلوب المقترح لخصخصة هذة المؤسسات :-

1-تشكيل هيئة عليا للخصخصة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية رئيس صندوق الاستثمار .

2-تشكيل لجان فنية وادارية واستشارية لرسم الخطوط العريضة لخصخصة هذه المؤسسات أو الشركات المدرجة القابلة للخصخصة عن طريق تقييم أصولها المالية، وتحديد نسبة مساهمة السلطة الفلسطينية بها وهو ما قد تم فعلا في جزء منها .

3-دراسة الأوضاع المالية للمؤسسات كل على حدا واوضاع العاملين بها، ودراسة القوانين والأنظمة الخاصة بهذه المؤسسات(جدوى مالية،واقتصادية،واجتماعية) .

4-تقديم نتائج هذه الدراسات والتوصيات الى اللجنة العليا للخصخصة للنظر بها وتحديد المؤسسات القابلة للخصخصة في المستقبل القريب، والمؤسسات المنوي إبقاء نشاطاتها تحت إشراف صندوق الاستثمار الفلسطيني .

5-تحويل الشركات الحكومية المملوكة بالكامل للسلطة الفلسطينية كشركة الإسمنت الفلسطينية , والهيئة العامة للبترول الى شركات عامة حكومية تملك السلطة الفلسطينية كافة اسهمها .

6-تسجيل هذه الشركات بالسوق المالي بعد تحديد قيمتها السوقية.

7-سن القوانين والتشريعات الملائمة والعمل على تعديل القوانين والانظمة القائمة لخلق بيئة استثمارية سليمة لراس المال الخاص المحلي والاجنبي، مع خلق التسهيلات الملائمة .

8-استدراج عروض الاهتمام من المستثمرين المحليين والعالمين حسب نوع الشركة او الشركات التي سيتم نقل ملكيتها .

9-تقيم هذه العروض من قبل اللجان الفنية والاستشارية ورفع تقريرها الى اللجنة العليا للخصخصة لاتخاذ القرار المناسب .

10-يتم اختيار اسلوب الخصخصة المناسب لكل شركة بما يتناسب مع ظروف كل شركة على حدا بشكل خاص وظروف الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام لاختلاف اهداف هذه الشركات وسياساتها :-

أ- **البيع الكلي:** للشركة وهذا الأسلوب مناسب جدا للشركات الاحتكارية لإنهاء احتكارها لما لها من أثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني للأسباب التالية:-

1-عوامل الطرد الناجمة عن وجود هذه الاحتكارات بين راس المال الخاص وراس المال العام.

2-تعظيم المنفعة الاقتصادية والاجتماعية يتطلب إنهاء احتكارات القطاع العام واعطاء دور اكبر للنشاطات الإنتاجية التي يستطيع ان يقوم بها القطاع الخاص .

3-أقامه شركات ذات طابع احتكاري لا يتفق مع السياسات التي تم وضعها في خطة التنمية 1994-1998 من قبل السلطة الفلسطينية المعتمدة على تبنيها لسياسة اقتصاد السوق الحر .

4-إيرادات السلطة الفلسطينية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجمارك للشركات المنوي خصخصتها قد يكون يساوي أو اكثر من الإيرادات التي تحققها في الوقت الحالي. وندرج مثال على ذلك نسبة الربح الإجمالي لطن الإسمنت الأردني المستورد من قبل شركة الإسمنت الفلسطينية تبلغ 11.1 دولار، مع العلم ان ضريبة القيمة المضافة تبلغ 14 دولار للطن الواحد، يضاف عليها الجمارك وضريبة الدخل البالغة 20 % للشركات الربحية ، وبالتالي فأن العائد المتأتي للسلطة الفلسطينية بالمنظور البعيد مع الأخذ بعين الاعتبار المكاسب الاقتصادية والسياسية بسبب تقليص استيراد الإسمنت الإسرائيلي والعائد المالي المساوي أو اكثر لإيرادات الشركات الاحتكارية يعتبر حافز لإنهاء احتكارها وحافزا لإنشاء مصنع إسمنت.

5-تأثيرها السلبي على المناخ الاستثماري في فلسطين والناجم بشكل أساسي عن فقدان مصداقية النظام الاقتصادي الفلسطيني والتي كانت السلطة الفلسطينية باستمرار تردد عن تبنيها والتزامها بنظام السوق الحر.

6-منح المؤسسات امتيازات احتكارية يخلق منافسة غير متكافئة مع المنشآت الأخرى في القطاع الخاص والتي تعمل أو يمكن إن تعمل في نفس المجالات.

7-تقوم المؤسسات الاحتكارية باستغلال موقعها وقوتها في تسعير منتجاتها وخدماتها بشكل غير تنافسي، وعلى حساب المستهلكين .حيث تعتبر أسعار المحروقات والإسمنت في فلسطين من أعلى الأسعار في العالم ،حيث انخفضت أسعار الغاز للاستهلاك المنزلي من 40 شيكل الى 25 شيكل عندما ظهرت بوادر لإنهاء هذه الاحتكارات .

8-التجاوزات المالية في هذه المؤسسات وحجم الأضرار التي لحقت في الاقتصاد الفلسطيني من هذه التجاوزات اكبر بكثير من العائد المتأتي منها، والتي أصبحت تشكل أهم الوسائل الرئيسية للضغط على القيادة الفلسطينية لتقديم تنازلات في المسار السياسي.

9-منح امتيازات احتكارية يجب أن يخضع لشروط ومواصفات من حيث الفترة الزمنية للامتياز والمجالات التي يشملها ، ويجب أن تخضع هذه العملية في جميع مراحلها للقوانين والأنظمة وان تطبق بشفافية ودقة تامة[115] .

ب-**البيع الجزئي:** أي احتفاظ السلطة الفلسطينية بجزء من المؤسسة حتى تحفظ لنفسها التدخل بمجلس الإدارة في الوقت المناسب لضمان حقوق الدولة والمواطن وضمان استمرار الخدمة، ويتناسب هذا الاسلوب مع الشركات التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، كقطاع المياه والكهرباء ، وقطاع المحروقات.

ج-**عقود الإدارة والإنشاء اوالتشغيل:** وهي مناسبة لمطار غزة، ميناء غزة، والمدن والمناطق الصناعية، وقطاع المواصلات.

الفصل الرابع

4-1النتائج

4-2التوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

4-1 النتائج :

إن سياسية الخصخصة من السياسات الاقتصادية الحديثة نسبيا، وأصبحت من أهم المصطلحات على الساحة الاقتصادية العالمية . وتعرف الخصخصة على انها نقل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص بأحد الأساليب المتعارف عليها، وتتناسب مع الظروف الاقتصادية بشكل عام ، والشركة المراد تخصيصها بشكل خاص . وقد تم التطرق الى جوهر فكرة الخصخصة في القرن الرابع عشر من قبل العلامة ابن خلدون ، ومنتصف القرن الثامن عشر من قبل أدم سميث ، وكان أول تطبيق عملي لها عندما سمحت بلدية نيويورك لشركة خاصة أن تقوم بأعمال النظافة لشوارع المدينة عام 1676. ولا توجد طريقة واحدة أو طريقتان للتحول من الملكية العامة للدولة الى الملكية الخاصة ، بل هنالك العديد من الطرق تختلف من دولة الى أخرى ومن شركة الى أخرى وبحسب اعتبارات كثيرة ،من أهمها :مقدار الأموال المطلوبة لشراء المؤسسة ، والقدرة الإدارية والفنية للمشتري ، وحجم القطاع المحلي الخاص.

وتعتبر سياسة الخصخصة مثار جدل ونقاش، حيث يؤكد المروجون لها على الكفاءة الناتجة من زيادة الإنتاج ، وتحسين الجودة ، وخفض تكلفة المنتج ، وكبح جماح الانفاق العام وتوفير السيولة اللازمة لسداد ديون الحكومة ، واعادة توزيع الدخل القومي إذا تمت إجراءات البيع والتمليك جزئيا أو كليا للعاملين في المشروعات التي تمت خصخصتها .و يؤكد المعارضون لفكرة الخصخصة انه ليس هناك ارتباط بين نقل الملكية (طبيعة الملكية) والكفاءة الاقتصادية ، حيث أكدت تجارب بعض الدول عدم التوافق بين التسيير الخاص لرأس المال وهدف الفعالية الاجتماعية والاقتصادية في ظروف الانسحاب الكلي للدولة ، لاعتبارها من أسباب البطالة الأشد أهمية ، وعزوف المستثمرين وانتشار الفقر الناتج عن آليه السوق ، حيث إنها لا تصيب في عملها ألا القادرين على الأخذ والعطاء ، أما هؤلاء الضعفاء اقتصاديا كالمسنين والمتقاعدين والأولاد والعاطلين عن العمل والتلاميذ والطلاب فيتم تجاوزهم في التوزيع .

هناك العديد من الدوافع والضغوط التي تدفع الدول لتطبيق سياسات الخصخصة في اقتصادياتها المختلفة وهذه الدوافع اقتصادية ، واجتماعية وسياسية ومالية . وتجارب الدول الأخرى اثبتت ان سياسة الخصخصة تواجه العديد من المشاكل والمحددات ، جزء منها ينبع من المفهوم نفسه ، والجزء الآخر يتعلق بالاخفاق في تلبية الشروط الاساسية للخصخصة ، وصعوبات في تطبيق العملية نفسها ، كما اثبتت هذه التجارب ان التطبيق المرحلي لهذه السياسات يؤدي الى نتائج ايجابية . وأثبتت تجارب الدول الأخرى ان سياسة تطبيق عملية الخصخصة في المؤسسات تختلف باختلاف البيئة القانونية والتشريعية للدولة، وتبعا للاهداف المرجوة ، والمميزات الخاصة لاقتصادياتها .

وتبين نتائج الدول الأخرى في الخصخصة انه قبل البدء في خصخصة المؤسسات المراد طرحها للبيع يجب القيام باجراءات اعادة هيكلية أنظمتها الداخلية حتى يتم الاسراع في تنفيذ هذه السياسة . و دلت بعض الدراسات السابقة انه على الدول الأقل نموا او الدول الشيوعية سابقا ان تتأنى في التفكير لاختلاف السياسات الصناعية عنها في الدول النامية .و دلت الدراسات السابقة ان اهم قطاعين تم التركيز عليهما في تطبيق سياسية الخصخصة هما قطاع الاتصالات والكهرباء .

وتناولت هذه الدراسة البحث في مجموعة من الاهداف الادارية والاقتصادية والاجتماعية والمالية التي يمكن ان تتحقق في حال تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية ، كما شملت الدراسة بحث المشكلات التي يمكن ان تواجهها أثناء عملية التطبيق ،ومن هذه المشكلات ،مشكلات اقتصادية وادارية ومالية واجتماعية وقانونية . وتتلخص اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بالآتي:-

هنالك العديد من المشكلات التي تواجه تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية منها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والقانونية والسياسية ،مشاكل اقتصادية تمثلت في ضعف البنية التحتية ،وتدني مستوى الكفاءة الانتاجية وعدم الاستقرار السياسي في الشرق الاوسط. مشاكل مالية من عدم وجود استقلال مالي للمؤسسات الفلسطينية ،وانعدام الشفافية والإفصاح وعدم ارتباط المؤسسات العامة الفلسطينية في السوق المالي. مشاكل قانونية ناتجة عن ضعف البيئة التشريعية والقانونية التي تمثلت في عدم تحديد الجهة المخولة بأجراء عملية الخصخصة وعدم تطور الأنظمة والتشريعات المساعدة لنقل الملكية من القطاع العام إلى

القطاع الخاص. مشاكل إدارية المتمثلة في عدم فعالية الرقابة الإدارية على المؤسسات العامة وضعف نظم المعلومات وتعقيد الإجراءات بها.

وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادهـا أن الخصخصـة يمكـن ان تحقـق أهـدافها الاقتصادية والإدارية والمالية من زيادة النمو الاقتصادي والاستثمارات العامة ،ومن تحسـين وضع الحكومة المالي وزيادة الإنتاجية وتحسين مستويات الخدمة، ومن الناحية الإدارية تنمية القوى البشرية، ومن الناحية المالية في خفض العجز في ميزان المـدفوعات وخفـض حجـم الأنفاق العام والمساعدة في منح الاستقلال المالي للمؤسسات العامة، وتساعده فـي تخفـيض الدين العام. ولاتحقق الخصخصة أهدافها الاجتماعية من تحقيق الرفاة الاجتمـاعي وخفـض معدلات البطالة ومعالجة مشكلة الفقر وتحقيق العدالة في التوزيع.

وانتهاج سياسة الخصخصة في الاقتصاد الفلسـطيني قـد بـدأ بخصخصـة شـركة الاتصالات الفلسطينية في العام 1997 ، وتبين ان ابرز مشاكل الاقتصاد الفلسطيني يتمثل في افتقار السلطة السيطرة على الوسائل الاقتصادية الفلسطينية ، وتردي القدرة التشغيلة للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني ، وما رافقه من ضعف في البنية التحتية وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط ، تضخم القطاع الحكومي وترهله واخـتلاف الهيكـل الوظيفي والإداري للقطاع الحكومي ، وتضخم الدين العام وتدني كفـاءة القطـاع الحكـومي وارتفاع كلفته من أبرز إشكاليات القطاع الفلسطيني العام، استخدام التوظيـف فـي القطـاع الحكومي كوسيلة لتخفيف البطالة من أهم أسباب تضخم القطاع الحكومي .

وتوصلت الدراسة الى أن زيادة النمو الاقتصادي ، وزيادة كفـاءة القطـاع العـام ، وخلق فرص عمل جديدة، ومراعاة التغيرات في السياسة الدولية، من أهم الـدوافع لانتهـاج سياسة الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني .إن مجالات الخصخصة في فلسطين مقسمة إلـى شركات تم فعلا خصخصتها ، وهي شركة الاتصالات الفلسطينية ، وقطاع الطاقة ، وسـوق فلسطين للاوراق المالية ، ومواقع اخرى مرشحة للخصخصة ،وهي ميناء غزة ومطارهـا ، وقطاع المياه والمدن والمناطق الصناعية ، وهذه المؤسسات هي الأقرب الـى تطبيـق آليـة السوق أكثر من المؤسسات الأخرى .

4-2 التوصيات :

نتيجة لما تم استعراضه من أمور حول موضوع الخصخصة ، أصبح من الواضح ان الاقتصاد الفلسطيني بعامة ، والقطاع العام بخاصة يقضي بضرورة الاستفادة من إيجابيات الخصخصة وتجنب سلبياتها ، واعتبارها وسيلة وليست غاية بحد ذاتها .

وقد خلصت الدراسة الى التوصيات التالية :

أوصت الدراسة بتوفير المناخ الاستثماري الملائم في كل من القطاع العام والخاص، وضرورة دراسة المعوقات الاجتماعية لعملية الخصخصة عن طريق توسيع قاعدة الملكية وعدالة التوزيع ومنع الاحتكار ،ودراسة المعوقات الإدارية لعملية الخصخصة بمنح المؤسسات الاستقلال الإداري ووضع نظام للحوافز وسن القوانين والتشريعات المناسبة، و دراسة المعوقات القانونية لعملية الخصخصة عن طريق سن القوانين والتشريعات المناسبة لخلق بيئة استثمارية فعالة، ودراسة المعوقات الاقتصادية للخصخصة وايجاد الحلول لها من خلال منح الشركات الاستقلال المالي ، ورفع الكفاءة الانتاجية للوحدات المختلفة، وتطوير أجهزة الرقابة وادواتها .

ومن النتائج الأخرى أهمية العمل الى عدم ترحيل مشكلة البطالة المقنعة ، والترهل إلى المؤسسات المنوي خصخصتها ، بل يجب السعي لضخ الدماء الجديدة من المختصين وذوي الخبرة والكفاءة واختيارهم وفق اكثر المعايير موضوعية . عن طريق تدقيق حسابات واعمال هذه الشركات من قبل شركات محاسبة مستقلة ، ونشر حسابات هذه الشركات .و العمل على تقييم أصول هذه الشركات ، واعادة هيكليتها من قبل إحدى دور الخبرة المعروفة باستقلالها ومهينيتها،وتسجيل هذه الشركات في السوق المالي الفلسطيني أن أمكن ، لتسهيل طرح أسهمهما للبيع ، وفي حالة تعذر ذلك ، فيصار الى طرح أسهم أو حصص هذه الشركات للبيع في المزاد العلني ، أو للبيع المباشر من قبل إحدى دور الخبرة المتخصصة .

كما توصلت الدراسة إلى أهمية التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بوضع الأنظمة والضوابط الكفيلة بمنع تعارض المصالح ،واتخاذ الإجراءات الرادعة في حالة استغلال النفوذ من قبل موظفيها . والتشدد في تطبيق الأنظمة والقوانين المتعلقة بالقيود على مشاركة كبار المسؤولين في إقامة شركات ،أو الدخول في مشاركات مع القطاع الخاص خلال فترة عملهم

في السلطة الوطنية الفلسطينية .و مطالبة أجهزة الأعلام الرسمية والشعبية بالقيام بشـــرح دور عملية الخصخصة وأهميتها بأسلوبها السليم ، وأنها تحقق مكاسب اقتصادية لجميـــع الســـكان، وليس فقط للفئات التي ستمتلك الوحدات الاستثمارية بعد خصخصتها ، لان الخصخصة ليست منحة من السيولة لبعض فئات القطاع الخاص ، وانما هي ظاهرة جديدة لتصـــحيح مســـارات وإدارات المشروعات العامة .

ومن التوصيات الأخرى أهمية التعاون التام بين القطاع العـــام والحكومـــة ، وبـــين القطاع الخاص الذي توسعت قاعدته وازدادت أهميتـــه ، وذلـــك لمعالجـــة جميـــع المشـــاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تثيرها عملية الخصخصة ، لأن القطاع الخاص يعـــد الوريـــث الشرعي للوحدات التي تمت خصخصتها ، والسعي لمشاركة العاملين في ملكية الوحدات التي تمت خصخصتها ، كأسلوب جديد في توسيع قاعدة المالكين للمشروعات الإنتاجية من العاملين فيها ، أو من فئات الشعب الأخرى .

وأوصت الدراسة انه بعد تحديد أهداف التخاصية لا بد من اختيار المؤسسات العامـــة المرشحة للتخاصية ، لان هناك بعضاً مـــن المؤسســـات لا يمكـــن تخصيصـــها لاعتبـــارات استراتيجية وأمنية ووطنية ، وبعضها الأخر لا يتوقع لادائها ان يتحسن حتى في ظـــل الإدارة الخاصة وبالتالي لا بد من تصفيتها . مع ضرورة وجود مسح شامل لواقع المؤسسات العامـــة من جوانب عدة ،منها : ادؤها المالي وانتاجيتها وسياستها واستراتيجيتها التسويقية ، وكفـــاءة ادارتها ، وذلك لتحديد قيمة بيعها وتمكين المشترين من تكوين توقعـــاتهم لمســـتقبل أداء هـــذه المؤسسة .وتشكيل هيئة مستقلة للتخصيصية حيث أن عملية التخصيصية عملية طويلة وشـــاقة ومتعددة الإبعاد ، ولها انعكاسات اقتصادية ، وغير اقتصادية ، ونجاحها يعتمد علـــى عوامـــل عدة منها : وجود هيئة مستقلة تتحلى بدعم القيادات السياسية في الدولة، ولـــديها صـــلاحيات واسعة ، ولدى أعضائها الخبرة والاستقلالية .

واكدت الدراسة على ضرورة القيام بإعادة هيكلية المؤسسات العامة المرشحة لنقلهـــا للقطاع الخاص عن طريق القيام ببعض الإجراءات التمهيدية ،التي تساعد في إنجـــاح عمليـــة الخصخصة فقد يكون هنالك موانع دستورية او قانونية يجب أخذها بعين الاعتبار . و تطوير الأسواق المالية لاعتبارها جهة رقابية مهمة على اداء المؤسسات التي يتم تداول أسهمها مـــن جهة وفي تعبئة موارد المجتمع وتوجيهها الى الاستثمارات المنتجة التي تؤدي بـــدورها الـــى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع من جهـــة

اخرى.وضرورة المساعدة في توفير بيئة سياسية ومؤسستيه وقانونيـــة واقتصـــادية مســـتقرة تتصف بحرية المبادرة الاقتصادية وسيادة القانون وحماية الملكية الفردية ومحاربـــة الفســـاد والمحسوبية ،وتأهيل مبدأ المحاسبة والمساءلة .

وأوصت الدراسة بالتدرج والانتقائية في اتمام سياســـات تطبيـــق الخصخصـــة فـــي المؤسسات المختلفة الذي يؤدي الى نتائج ايجابية، وفي المقابل فإن التسرع يؤدي الى كثير من الفشل في تحقيق الهدف المرجو من سياسات الخصخصة . حيث إنّ تحويل الشركات العامـــة الى القطاع الخاص لا بد أن يسبقه جهد كثيف في مجال التشريع وسن القوانين التـــي تكفـــل ضمان عملية المنافسة لصالح المستهلك، وخصوصا في المجالات التي تعد مجالات احتكارية بطبيعتها .وإن عملية الخصخصة بحاجة الى الخبرة المحلية والدولية على حد سواء، لضـــمان نجاح البرنامج ، ذلك لأن عملية التحويل غير المخططة سوف يترتب عليهـــا فشـــل عمليـــة الخصخصة.

وأكدت الدراسة على أهمية الأجهزة الرقابية التي تتولى ضبط سلوك الشركات التـــي تم خصخصتها لعملها في بيئة مختلفة عن البيئة السابقة التي كانت تعمل فيها قبل خصخصتها. وعملية توسيع قاعدة تملك الثروة من خلال الخصخصة، لا بد ان يصاحبها برنامج الحـــوافز الذي يكفل حق الأفراد على الاحتفاظ بملكيتهم من الأسهم لفترات طويلة ، حتـــى لا تتركـــز الثروة في يد فئة قليلة من خلال عملية اعادة البيع .

وعلى ضرورة سن التشريعات والقوانين المساعدة بوجود شريك استراتيجي للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في الشركات المنوي خصخصتها تحقيقا للاداء الأفضل، واســـتقطاب التقنيات والخبرات اللازمة لتطوير أعمال هذه الشركات . وزيادة كفاءة القطاع العام ، وتركيز دور في تخفيف العراقيل أمام عملية التنمية وتهيئة المناخ الاســـتثماري الملائـــم ، والمحفـــز للاستثمارات المحلية والأجنبية .وإجراء دراسات مقارنة لتجارب الدول العربية التي انتهجـــت سياسة الخصخصة في اقتصادياتها من حيث أنواع المؤسســـات ، والأســـاليب المســـتخدمة ، والتمويل ، واعادة الهيكلية للمؤسسات ، وذلك لتشابه ظروف هذه الدول وأوضاعها مع مراعاة خصوصية الواقع الفلسطيني .

هوامش الفصل الأول:-

1-د. اليوسف، خليفة يوسف (1997) ، آفاق التخصصية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 25 ، العدد 4 ، ص1.

2-Peter young 8 Mary M: Shirley (1998). The lesson of privatization and Economic Reform to Day , Washington, D.C p1.

2-د. بشير ، محمد (2001)، اتجاهات ودروس الخصخصة، موقع الاسلام الاقتصادي ، ماليزيا، جامعة البترا 2001/2/15 ، ص1-3.

3-حواجرة.محمد كامل(2000)،التخاصية دراسة التطبيقية في المؤسسات الأردنية رسالة ماجستير .الجامعة الأردنية ، ص2.

4-سافس ، ي.س (1989)، التخاصية المفتاح لحكومة افضل، ترجمة سارة ابو الرب مركز الكتب الاردني، عمان: الاردن ، ص12.

هوامش الفصل الثاني:-

1-موسى ، نائل (2001)، الخصخصة تفاحة الأغنياء حنظلة الفقراء، إسلام اون لاين نت، ص1 .

Available at www.islam-online.net

2-د. ماهر ، احمد (1997) ،دليل المدير في الخصخصة،منشورات مركز التنمية الإدارية – الإسكندرية ، جامعة الإسكندرية.

3-د. السقا، محمد طه (1997)، تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 25 ، عدد 2،ص ص54-.55

4-Kikeri, Sunita, & John , Nellis & Mary, Shirley (1992). Policy views from Country Economics Department the lesson of Experience "eight lesson from Experience", world Bank, p p1-6 .

5-نحاس، شربل (2000)، نتائج التخصصية الاقتصادية، وقائع ندوة التخصيص من 13-14 كانون ثاني2000 ، ص11.

Available at www.Mafhoum.com

6–د. ناصر، كمال (2001)، التنمية الاقتصادية بين التأميم والخصخصة، قراءة موحدة في فكر الشهير الصدر،ص5.

Available at www.darislam.com.

7- Abushair, Osamai (1997). Privatization and Development, University of Salford: Britain.

8- Oliver, Charles (1996). Away to Really. Shrink Government, Investor's Business Daily October 11,1996 p2,
Available at www.ncp.org

9- Madsent , Pirie (1998). Policy Making and Privatization. Ten lesson From Experience, Washington, D.C p p 1-6.
Available at www.ncp.org

10- Gerenzia,-Julia (1999) .Establishing Sustainable Private Infrastructure in Emerging Market, Journal-of-finance.v.5 no2 Summer 1999 pp53-63.

11–علاء الدين، فؤاد (1993)، التخصصي ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد الحادي والثمانون ، تشرين كانون أول، ص14.

12–د. اليوسف ، خليفة اليوسف (1997) ، أفاق التخصصية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 25، العدد 4 ،ص13.

13-Cowan, I (1990) . Privatization in The Developing Countries, NewYourk: Prager P6.

14–د. اليوسف، مرجع سبق ذكره،ص32.

15–د. بشير ، محمد (2001)، اتجاهات ودروس الخصخصة، موقع الإسلام الاقتصادي ، ماليزيا، جامعة البترا 2001/2/15،ص1. **Available at** www.islamonline.net

16-Todaro,Michael(1997).Economic Development, Long Man,6th Edition ,London - pp 85-87

17–د. اليوسف، مرجع سبق ذكره،ص49.

18–د. منصور ، حمادة فريد (1998) ، مقدمة في اقتصاديات النقل جامعة الإسكندرية كلية التجارة ، مركز الإسكندرية للكتب ، الإسكندرية،ص397 .

19–د. الابرش ، محمد رياض ، د. مرزوق ، نبيل (1999) الخصخصة آفاقها وابعادها ، دار الفكر دمشق – سوريا ،ص169.

20–د.الابرش ، مرجع سبق ذكره ،ص170.

21–د. ماهر، مرجع سبق ذكره،ص23.

22–د. الحناوي ، محمد صالح (1998) ، الخصخصة رؤية شخصية ، كلية التجارة : جامعة الإسكندرية ،ص68.

23- Donald , Lambor (2000) ,Eyes on Reshaping The Federal Land Scape, Washington Times,April 27,2000 ,p2.

24-Beecher, Janice- A (1998), Twenty Myths About– Privatization, Government Finance Review.v.14 no3,June 1998, pp6-45 .

25–وادي العطية، عبد الحسين (1998)، الخصخصة **PRIVATIZATION** في البلدان النامية: إيجابيتها وسلبياتها ، مجلة العلوم الإدارية ، المجلد25 العدد1،ص86.

26–عبد السلام ، فادي (1999) ،الإصلاحات الاقتصادية والسياسات نحو الخصخصة في البلدان العربية : بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ،ص241.

27– برامج الخصخصة تزيد كثيراً من حدتها السياسات الواجب اتخاذها لمواجهة مشكلة البطالة العربية ، مليونا عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية ، موقع البيان الإلكتروني،ص1.
Available at www.albayan.co.ac

28– د.الابرش ، مرجع سبق ذكره ،ص50.

29- عبد السلام ،مرجع سبق ذكره،ص242.

30- سافس ، ي. س (1989) التخاصية المفتاح لحكومة افضل، ترجمة سارة ابـــو الـــرب، مركز الكتب الأردني ، عمان : الأردن ،ص14.

31- سافس ، مرجع سبق ذكره ،ص ص295-297.

32- عبد السلام ،مرجع سبق ذكره، ص243.

33 –د. الابرش ، مرجع سبق ذكره، ص ص47–55.

34–د. العقاد ، مدحت محمد (1991) مشاكل التحويل إلى القطاع الخاص في الـــدول الناميـــة دراسة للسياسات والتجارب ، المجلة العلمية كلية الادارة والاقتصاد العدد الثاني ،ص297.

35–الاستثمار الأجنبي والخصخصة ،ص1. Available at www.jsc.gov.jo

36–التخاصية في الأردن (1999) ، ص2. Available at www.ase.com.jo

37–التخاصية ،ص5. Available at WWW.MOF.GOV.JO

38–الرفاعي، أحمد حسين (1997) ، أزمة المديونية الأردنية وبرامج التصـــحيح الاقتصـــادية مجلة البحوث الاقتصادية العربية ؛العدد السابع،ص100.

39–حمد ،محمد هاشم جميل (2000)، خصخصة شركات الكهرباء الاردنية (دراســـة ميدانيـــة لاتجاهات مدراء ادارتها) جامعة اليرموك – عمان،ص45 .

40–التخاصية في الأردن، مرجع سبق ذكره،ص1 .

41–الحواجرة ، كامل يوسف (1998)، التخاصية الأهداف والمعوقات دراسة تطبيقيـــة فـــي المؤسسات الأردنية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية . عمان،ص ص36–3.

42–حمد ، مرجع سبق ذكره ،ص46.

43-حمد ، مرجع سبق ذكره، ص46 .

44-الحواجرة مرجع سبق ذكره ،ص ص35-36.

45-Executive Privatization Unit(1996), Jordan, Privatization News, vol, no.1 (may 1996) p12.

46-التخاصية في الأردن، مرجع سبق ذكره،ص3 .

47-الحواجرة ، مرجع سبق ذكره ،ص46 .

48-مكي حسن (2000)، شركة الطيران الاردنية على طريق الخصخصة بالكامل ، جريدة الشرق الأوسط الاثنين 2000/2/19 . عمان ، ص ص1-2 .
Available at www.middle-east-online.com

49-حمد ، مرجع سبق ذكره ،ص ص17-20.

50-جريدة البيان (2001)، الاقتصاد الأردني بين معاناة الأردنيين وتطمينات المسؤولين الأحد 11 فبراير دبي: الإمارات، ص 1 **Available** at www.albayan .co.ae .

51-الاستثمار الأجنبي، مرجع سبق ذكره،ص1.
Available at www.jsc.gov.jo.com

52-الهيئة العامة للاستعلام (1997)، مسيرة عملية الخصخصة مصراوي نيوز 19-9-1997 ،ص1.

53-النشرة الاقتصادية الشهرية جمهورية مصر العربية وزارة الاقتصاد دورة مايو 2000 المشروعات الجديدة وحالات الافلاس . **Available** at www.economy.gov.eg

54-د.قاسم ، منى (1997)، الاصلاح الاقتصادي في مصر دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة، ص16.

55-وزارة قطاع الاعمال والعمال ،عائدات برنامج الخصخصة جدول رقم (39) تطوير برنامج الخصخصة للشركات جدول (18)قانون 203 لخصخصة الشركات وفقا لطريقة البيع حتى 31/ديسمبر.

56–الجندي ، جدى (2001)، مصر تعتزم تخصيص 10 شركات جديدة نهاية العام الحـــالي ، جريدة الشرق الأوسط 2001/4/7،ص1.

Available Asharqalawsat.com at www.

57–الهيئة العامة للاستعلام (1997)، صندوق النقد يؤكد نجاح الإصلاح الاقتصادي المصـــري وتجاوزه كل التوقعات، ص1 .

58–د. بن حبتور ، عبد العزيز سالم (1998)، ادارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي دراسة مقارنة ، جامعة عدن اليمن ،ص42 .

59–د. بن حبتور ، مرجع سبق ذكره ،ص42.

60–روتيرز (2002) ،تونس تتجه إلى خصخصة 6 2 شركة خلال العام الحالي موقع أريبا الإلكتروني، ص1 .

Available at www.arabia.com

61–موقع اربيا الالكتروني (2001)، تونس تنوى خصخصـــة 41 مؤسســـة حكوميـــة،فبراير 2001/27تمام الساعة 1.22م ،ص.1

Available at www.arabia.com

62–وادي العطية ،مرجع سبق ذكره،ص ص 89–90.

63–طه السقا ، محمد ابراهيم (1997)، تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة مجلة العلـــوم الاجتماعية مجلد 25 ، عدد 2، ص55 .

64–الحواجرة ، مرجع سبق ذكره، ص15.

65- Timjen Kin Son & Ancolin Mayer (1998) , The Cost Of - Privatization In The Uk and France, University of Oxford., Privatization &Economic Performance Uk pp.290-291.

66- Matthew, Bishop & David Thomposon (1994) , Privatization in The Uk Internal Organization and Prodvdive Efficiency – Privatization &Economic Performance p.352-355.

67-Merriden, Trevor (1999) Europeo, Privatized Stars, Management – Review v.88 no6 June 1999 pp16-23.

68-Donald- David (1998) Puplic Purpose and Privatized Owner Ship, Ournal – of- Economic – Issues v.32 no2 June 1998 pp46-457.

69–الحواجرة ، مرجع سبق ذكرى ، ص16.

70–د. يوسف خليفة (1997)، افاق التخصيصية في دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 25 ، العدد الرابع .

71–الحواجرة ، كامل يوسف (1998)، التخاصية الاهداف والمعوقات دراسة تطبيقه في المؤسسات الاردنية رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية .

72–حمد ، هاشم جميل حمد (2000)، خصخصة شركات الكهرباء الاردنية (دراسة ميدانية لاتجاهات مدراء أدارتها) جامعة اليرموك : عمان .

73–د. علي عبد العزيز ، سلمان (1997)، برنامج الخصخصة قضايا تحول اقتصاد السوق في مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ،مصر .

74–د. الفاعوري، رفعت (1994)، اتجاهات موظفي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في اقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية واثرها في استغلال الوقت , مجلة الإدارة العامة ,المجلد الرابع والثلاثون ,العدد الاول.

75–محمد ابراهيم طه السقا (1998)، تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة ، مرجع سبق ذكره .

76- Pal, Debshis (1998), Mixedoligopoly, Privatizatio, and Strategic Trade Policy, Southern- Economic – Journal. v. 65 no2 . oct. 98.

77-De- Custro, Julio-o; Vhlen Bruk,- Klausl (1997). Characteristics of Privatization: Evidence from Developed, Less- Developed, Journal – of- International Business Study .v. 28 n ol 97.

78-Malley- Mike (1998). Stock Prices May Push Privatization, Hotel and Motel Management v.213 nolla nov. 2,98.

79-Denny- Brown, Myles (1997). Privatization and Liberalization in The Europeah Union , Business- America. v. 118 jully 97.

80-le rner, Nor man (1998) .Tele com Privatization In Latin America: Trends in Competition and Regulation, Telecommunication v. 32 fe 98.

81-Brostoff, Steven (1998), Calti Proposes Medicare Privatization Plan, National under Writer (life and health financial, services, edition) v. 102 Feb.2, 98.

82-Si Ssell, kara (1997), Industry, Renews Calls For Privatization, Chemicall Week . v. 159 nov. 12.97.

83–د.اشتية ،محمد (1999)، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية ،الخصخصة في عجلة الاقتصاد الفلسطيني ،المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار)فلسطين،ص ص335–378.

هوامش الفصل الثالث :-

1–د. ملحيس ، غانيه (1998)، القطاع العام الفلسطيني واقعة ومشـــكلاته آفاقـــه ونمـــوه ومتطلبات إصلاحه ، المركز الوطني للدراسات الاقتصادية ، رام الله : فلسطين.
Available at www.pna.org

2– د.عبدللة ،سمير واخرين (1994)،الاتفاقيات الاقتصادية الفلســطينية الاســرائيلية،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،الدائرة الاقتصادية ،تشرين ثاني (نوفمبر)994،نابلس:فلسطين.

3– د. اشتيته ، محمد (1999) ،الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية ، الخصخصة في عجلة الاقتصاد الفلسطيني ، المجلس الاقتصاد الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار) : فلسطين ،ص 385.

4–دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1998) ، النتائج النهائية للتعداد العام للمنشآت فـــي الأراضي الفلسطينية ، كانون أول / ديسمبر 1998 .

5–دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (2003) ، تجميع من تقارير مختلفة ، بيانات غيـــر منشورة ،دائرة خدمات الجمهور،رام اللة : فلسطين.

6- تقرير مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة (1998)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في الأراضي الفلسطينية ، 25 تشرين الأول 1998 ، ص ص 18-19.

7- بيضون ، أمين ديسمبر (1998) ، تطوير البنية التحتية والتشغيل في فلسطين ، برنامج التشغيل الفلسطيني – منظمة العمل الدولية ، ص3 .

8- الناطور ، مرجع سبق ذكره ، ص1.

9- سلطة النقد الفلسطينية (1997) ، ميزان المدفوعات الفلسطيني ، التقرير السنوي الثالث ، الفصل السابع 1997 ص ص1-6.

10- المؤتمرالدولى التشغيل (1998) ،نحو إستراتيجية وطنية للتشغيل في فلسطين،1998/5/1 رام الله: فلسطين، ص ص 1-2 .

11- وادي العطية ،عبد الحسين (1998)،الخصخصة في البلدان النامية ايجابيتها وسلبياتها ، مجلة العلوم الإدارية ، مجلد 25 ، العدد 1 ، ص ص 79-81.

12- وادي العطية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 80-82 .

13- مؤتمر الحوار الوطني للاقتصاد بين القطاعين العام الخاص ، (2000)، نتائج المؤتمر وتوصيات القطاع الخاص ، مركز التجارة الفلسطيني ، بال تريد ، 30 / 2000/5رام الله : فلسطين ، ص ص 52-53 .

14- بيضون ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

15- مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53 .

16- د. ملحيس ، غانيه (1998) القطاع العام الفلسطيني واقعة ومشكلاته آفاقه ونموه ومتطلبات إصلاحه ، المركز الوطني للدراسات الاقتصادية ، رام الله : فلسطين،ص1 .
Available at www.pna.org

17- د. ملحيس ، مرجع سبق ذكره ،ص3 .

18- المؤسسات العلماتية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

19- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية (2000) ، مسح القوى العاملة النتائج الاساسية ، دوره تموز / أيلول 2000 .

20- المراقب الاجتماعي (1998) ، أرقام ذات دلالات تستوجب اهتمام الجهات المعنية ، احصائيات 1998 ، معهد ماس للدراسات الاقتصادية رام الله : فلسطين ،ص ص1-2.
Available at www.qudsway.com

21- وزارة المالية ، خلاصة الموازنة 1996-2001 ، دائرة الموازنة العامة ، رام الله : فلسطين، ص1 .
Available at.www.pnic.gov.ps

22- د. اشتيه ، مرجع سبق ذكره ، ص 359 .

23- المؤسسات العلماتية، مرجع سبق ذكره ،ص ص 3-4.

24- الاقتصاد الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 1-2.

25- د.ملحيس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

26- د. ملحيس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4 .

27- تقرير مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 18-20 .

28- موقع الكتروني ،التنمية الاقتصادية الفلسطينية تجربة حديثة واعتبارات استراتيجية، ص ص 1-2.

www.pna.org Available at

29- الهيئة العامة للاستعلامات (2000) ، قراءة احصائية لواقع الاقتصاد الفلسطيني من عام 1994 حتى العام 2000 ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ص 1.

Available at www.pnic.gov.ps

30- سلطة النقد ، (2000)، التطورات الاقتصادية في فلسطين خلال العام 2000 ، التقرير السنوي الفصل الاول،ص2 .

31- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2000) ، مسح القوى العاملة الفلسطينية ، النتائج الاساسية الفصل الثالث ، دورة تموز أيلول 2000 ، ص ص1-6.

32- الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني (2000) ، الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي ، دورة كانون اول/ ديسمبر 2000 .

33- قناة الجزيرة (2002) ، اثار الانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني و الاسرائيلي ، برنامج الأسبوع السياسي، الجمعة 2002/8/9 .

34- الصفدي ،فلاح (2001) ، فلسطين ..... خسائر تعدت 260مليار دولار ،الجيل للصحافة ، ص1 .

Available at www.islam-online.net

35- الصفدي ،مرجع سبق ذكره ،ص1.

36- المؤسسات العلماتية (1995)، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية ، الفصل الثالث موقع الكتروني، ص2.

www.pcpsr.org Available at

37- الناطور، وفيق (1999) ، سياسات التشغيل وتنظيم سوف العمل في فلسطين ، مدير دائرة التخطيط والبحوث ، وزارة العمل : فلسطين ، ص ص1-3.

Available at www.pna.org

38- الاقتصاد في فلسطين (2001)، الصفحة الاقتصادية ،**ص ص 1-2.**

www.fateh.netAvailable at

39- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة ، اعلان طرح اسهم للاكتتاب العام الفلسطيني عقد التاسيس والنظام الداخلي، كتيب التاسيس، ص ص 2-4 .

40- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية ، عقد التأسيس مرجع سبق ذكرة،ص ص12-14.

41-اسليم ، احمد (1999) ، شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) .

Available at www . jalazon .org

42- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية 2002/8/1 شركة الاتصالات الفلسطينية تطبق نظام ادارة البيئة (الايزو 12000) .

43- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية 2001/6/22 ، شركة ستاريتك الامريكية وشركة كابل اندويرلس وشركة كودتل اتفاقية الرمز الدولي المخصص لفلسطين (970) .

44- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية (2001)، ألو فلسطين حدث العالم ، العدد الثالث ، السنة الثانية تموز 2001 ،ص2 .

45- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية (2001) ، الاتصالات الفلسطينية تشارك في يوم الاتصالات،17-5-2001 ،ص 1 .

. net www.paltel Available at

46- نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية ،التقرير السنوي لعام 2000 ،ص 2 .

47- التقرير السنوي شركة الاتصالات ،مرجع سبق ذكره ،ص 4.

48- أبو العكر ، خالد (2001) ، أحلام استقطاب المستثمرين الأجانب تتلاشى ، تراجع حاد في الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية ، شبكة الإنترنت للأعلام العربي ، القدس – أيلول 2001 ،ص 4 .

Available at www.amin.org

49- الهيئة العامة للاستعلامات ،خدمات الكهرباء ،مركز المعلومات الوطني الفلسطين،ص1.

data .infowww.palestineAvailable at

50- الهيئة العامة للاستعلامات، خدمات الكهرباء مرجع سبق ذكره ،ص2 .

51- دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني (2000) ،استهلاك الطاقة في الأراضي الفلسطينية ، التقرير السنوي 1999 ، النتائج الأساسية كانون أول / ديسمبر 2000 ،ص ص 17-20.

52- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000)، واقع الطاقة في الأراضي الفلسطينية ، دائرة المصادر الطبيعة قسم الإحصاء ، آب 2000 .

53- الهيئة العامة للاستعلامات ، شركة الكهرباء التأسيس ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ،ص1.

Available at www . Palestinedata .info

54- جريدة الشرق الأوسط (2001) ، فلسطينيو غزة يفتقدون الكهرباء في ليلهم الطويل ، الأخبار 2 سبتمبر (أيلول) 2001،ص1-2 .

Available at www. Asharqalawst.com

55- الصفحة الالكترونية للشركة العربية الفلسطينية للاستثمار المحدودة (أبيك)،شركة كهرباء فلسطين، شركة اخرى ذات علاقة، ص1.

Available at www . apic- pal . com

56- جريدة الشرق الأوسط ،فلسطينيو غزة يفتقدون الكهرباء في ليليهم الطويل ، مرجع سبق ذكرى ، ص 1 .

57- الهيئة العامة للاستعلامات ، شركة غزة لتوليد الطاقة ، هيكل تمويل المشروع ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ص ص 1-2.

Available at www. Palestinedata.info

58- الهيئة العامة للاستعلامات ،شركة الكهرباء ، التأسيس ، مرجع سبق ذكره ، ص1 .

59- الهيئة العامة للاستعلامات ، هيكل تمويل المشروع ،مرجع سبق ذكره ، ص1 .

60- الهيئة العامة للاستعلامات ، البنية التحتية للكهرباء في فلسطين ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،ص1. **Available at www.palestine data. In**

61- مدير سلطة الطاقة طولكرم (2002) ، مقابلة شخصية ، الاثنين ، 2002/1/14 ، عنبتا : فلسطين.

62- الهيئة العامة للاستعلامات ، البنوك والمؤسسات المالية سوق فلسطين للأوراق المالية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، ص 1.
Available at www . pnic . gov .ps

63- جريدة الدستور (1999) ، مدير عام سوق فلسطين للاوراق المالية يتحدث للدستور الاقتصادي ، العدد 1390 ، السنة الثالثة والثلاثون ، الخميس 29 نيسان 1999عمان : الأردن ، ص 3.
Available at www.addustour.com

64- الهيئة العامة للاستعلامات ، البنوك والمؤسسات المالية ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 5-6 .

65- جريدة البيان (2000) ، فلسطين للأوراق المالية رابع سوق عربي ينظم لاتحاد البورصات العالمية ،الأحد 3سبتمبر 2000 دبي :دولة الإمارات العربية المتحدة،ص1-3 .
Available at www.albayan .co.ae

66- بشكشي ، حسين (2001)، اقتصاد أسواق المال العربية الواقع والمأمول ، جريدة الشرق الأوسط ، 14 حزيران 2001 ،ص ص 1-2 .

67- جريدة الدستور ،العدد 1390 ،مرجع سبق ذكره، ص 4 .

68- جريدة البيان (2002) ، البورصة الفلسطينية تعاود نشاطها، الثلاثاء 7 مايو 2002 ، دبي : دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص ص 1-2.
Available at www.albayan .co.ae

69- مركز بخيث للاستثمارات المالية (2000)، تقرير أسواق الأسهم العربية الأسبوعي ، الطبعة الأولى ، الاثنين 2000/1/21 الرياض : السعودية ، ص 1-2.

70- وزارة الصناعة (2002) ، تقرير خسائر الصناعة 28 سبتمبر – 2000 إلى 31 مارس 2002 ،ص 1.

Available at www.industry .gov.ps

71-الهيئة العامة للاستعلامات ، المناطق والمدن الصناعية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : فلسطين ،ص 2 .

Available at www.pnic .gov.ps

72- وزارة الصناعة ، المشروعات الصناعية المدعومة من قبل المجموعة المانحة الدولية ، ص ص 1-6.

Available at www . Industry . gov .ps.

73- د. مكحول ، باسم (1999) ، المناطق الصناعية الفلسطينية ودروها المتوقع في التشغيل ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ص 6.

Available at www.industry .gov.ps.

74- د. مكحول ، مرجع سبق ذكره ، ص ص1-6 .

75- د. مكحول ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 1-6.

76- وزارة الصناعة ، مؤسسة المواصفات ، إطار مؤسساتي قوي، ص ص1-5 .

Available at www.industry .gov.ps.

77-الهيئة العامة للاستعلامات ، المناطق والمدن الصناعية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : فلسطين ،ص10.

Available at www.pnic .gov.ps

78- الموسوعة البيئية الفلسطينية (1997) ، المعالم البيئية في فلسطين استخدامات الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الفصل الرابع ، المجلد الأول، ص 5 .

79- وزارة الصناعة ، المشروعات الصناعية المدعومة من قبل المجموعة المانحة الدولية ،ص ص 1-6.

Available at www . industry . gov. ps

80- الهيئة العامة للاستعلامات، المناطق والمدن الصناعية ،مرجع سبق ذكره ، ص 5.

81- الهيئة العامة للاستعلامات ،الموانئ الجوية والبحرية والبرية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ،ص 1.

Available at www . palestinedata. Info

82-الهيئة العامة للاستعلامات ،الموانئ الجوية والبحرية والبرية ، مرجع سبق ذكره ،ص 1.

83- الدريملي ، سمر : حسان ، مها (1998) الاسطول الجوي بانتظار اربع طائرات جديدة مطار غزة الدولي، ص ص 3-4

Available at www . alresala. net

84- موقع الكتروني ، القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، ص ص 1-4.

Available at www.mezan.org

85- الاسطول الجوي بانتظار ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 1-2 .

86- الاسطول الجوي بانتظار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 2-3.

87- معهد الحقوق (1999) ، قرار رقم 6 لسنة 1999 بشأن ادارة مطار غزة الدولي ، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين – جامعة بير زيت : فلسطين، ص1 .

88- اسلام اون لاين نت ، ميناء غزة ، وثائق وبيانات، ص1.

Available at www.islam-online.net

89- الهيئة العامة للاستعلامات ، الموانئ الجوية والبحرية والبرية،مشروع ميناء غزة , مرجع سبق ذكره ، ص.2

90- جريدة البيان (2000)، بدء العمل في أول ميناء بحري فلسطيني على ساحل غزة د. شعث : منطقة التجارة الحرة . بجوار الميناء لتنشيط الاستثمارات ، 8 سبتمبر 2000 ، دبي : دولة الامارات العربية المتحدة ، ص4.

91- جريدة البيان (2000)، بدء العمل في انشاء ميناء غزة السلطة ترفض أي تواجد امني اسرائيلي ، الاثنين 14 اغسطس 2000 ، دبي : دولة الامارات العربية المتحدة ،ص1 .

92- جريدة البيان (2000)، بدء العمل في أول ميناء بحري فلسطيني على ساحل غزة د. شعث : منطقة التجارة الحرة . بجوار الميناء لتنشيط الاستثمارات ، 8 سبتمبر 2000 ، دبي : دولة الامارات العربية المتحدة ،ص3.

93- جريدة البيان (2000) ، بدء العمل في أول ميناء بحري ، مرجع سبق ذكره ،ص4 .

94- جريدة البيان (2000)،بدء العمل في انشاء ميناء غزة،مرجع سبق ذكره،ص ص1-3.

95- الهيئة العامة للاستعلامات، الموانئ الجوية والبحرية والبرية ؛مرجع سبق ذكره،ص5 .

96- جريدة البيان (2000)، بدء العمل في أول ميناء بحري ،مرجع سبق ذكره ،ص4 .

97- الهيئة العامة للاستعلامات ، القوانين والتشريعات المتعلقة في المياة، قانون المياه في فلسطين مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، فلسطين ، ص1.
Available at www.pnic.gov.ps

98- الهيئة العامة للاستعلامات ، المياة والمصادر الطبيعية، الموازنة المالية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، فلسطين ،ص1 .
Available at www.pnic.gov.ps

99- الهيئة العامة للاستعلامات ، إستهلاك الماء في فلسطين،مركز المعلومات الفلسطيني، ص ص1-6 .
Available at www.pnic.gov.ps

100- الهيئة العامة للاستعلامات ، الموازنة المالية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، فلسطين مرجع سبق ذكره، ص1 .

101- الهيئة العامة للاستعلامات ، استهلاك الماء في فلسطين مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، مرجع سابق سبق ذكره ،ص 1.

102- الهيئة العامة للاستعلامات ،الاتفاقية الاسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة،القوانين والتشريعات المتعلقة في المياة،مركز المعلومات الفلسطيني، ص1.

Available at www.pnic.go.ps

103-الهيئة العامة للاستعلامات ،الأطماع الإسرائيلية للمياه العربية خارج الحدود ،المركز الوطني الفلسطيني :فلسطين، ص 1.

Available at www.pnic.gov.ps

104-بلدية عنبتا (1999)، تعرفة المياه المعدلة ، 1999/9/23 ،ص ص1-5.

105- الهيئة العامة للاستعلامات ، المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه ، المركز الوطني الفلسطيني ، فلسطين، ص ص1-5.

Available at www.pnic.gov.ps

106- د.الشعيبي،عزمي واخرين(2002).خصخصة المنشات التجارية ،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (19),نابلس:فلسطين ،ص ص10-11 .

107- جريدة الايام (2003).فياض يعلن التفاصيل الكاملة والدقيقية لاستثمارات السلطة الفلسطينية ، السبت 2003/3/1،العدد 2550 السنة الثانية ، ص11 .

108- وزارة المالية(2003)،الشركات المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني،رام الله :فلسطين.

Available at www.mof.gov.ps

109- وزارة المالية(2003) ، مرجع سبق ذكره .

110- وزارة المالية(2003) ، مرجع سبق ذكره .

111- د.ابو الرب ،محمود(1998).أفاق صناعة الاسمنت في فلسطين ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (10) نابلس :فلسطين ، ص ص 15-16 .

112- د.مكحول،باسم(1997).تجارة الاسمنت في فلسطين ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (8) نابلس :فلسطين، ص 24 .

113- د.ابو الرب ،محمود(2000).قطاع البترول ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (21) نابلس :فلسطين ، ص ص 1-11 .

114- زاهي التميمي (2003). مقابلة شخصية ، نقيب محطات المحروقات في فلسطين الاثنين 7-7-2003 ،نابلس:فلسطين .

115- د.الشعيبي،عزمي واخرين(2002).مرجع سبق ذكره،ص ص 8-13.

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع العربية:

أ- **الكتب**

1-د. الحناوي ، محمد صالح (1998) ، الخصخصة رؤية شخصية ، كلية التجـــارة : جامعـــة الإسكندرية ،جمهورية مصر العربية.

2-د. الابرش ، محمد رياض ، د. مرزوق ، نبيل (1999) ،الخصخصة آفاقها وابعادهـــا ، دار الفكر دمشق – سوريا.

3-سافس ، ي. س (1989)، التخاصية المفتاح لحكومة افضل، ترجمة سارة ابـــو الـــرب، مركز الكتب الأردني ، عمان : الأردن ،.

4-د.قاسم ، منى (1997)،الاصلاح الاقتصادي في مصر دور البنوك في الخصخصة وأهـــم التجارب الدولية ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة .

5-د. ماهر ، احمد (1997)، دليل المدير في الخصخصة، منشورات مركز التنمية الإدارية – الإسكندرية ، جامعة الإسكندرية.

6-د. منصور ، حمادة فريد (1998) ، مقدمة في اقتصاديات النقل جامعة الإســـكندرية كليـــة التجارة ، مركز الإسكندرية للكتب ، الإسكندرية .

ب- **الدوريات والأبحاث والمواقع الإلكترونية**

1-أبو العكر ، خالد (2001) ، أحلام استقطاب المستثمرين الأجانب تتلاشى ، تراجع حـــاد في الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية ، شبكة الإنترنت للأعلام العربي ، القدس – أيلول 2001.

Available at www.amin.org

2-د.ابو الرب ،محمود(1998)،أفاق صناعة الاسمنت في فلسطين ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (10) نابلس :فلسطين .

3-د.ابو الرب ،محمود(2000)،قطاع البترول ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (21) نابلس :فلسطين .

4-د.اشتية ،محمد (1999)، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية ،الخصخصة في عجلة الاقتصاد الفلسطيني ،المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار):فلسطين.

5- د.الشعيبي،عزمي واخرين(2002)،خصخصة المنشات التجارية ،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (19)،نابلس:فلسطين ،ص ص10-11 .

6-الجندي ، جدى (2001)، مصر تعتزم تخصيص 10 شركات جديدة نهاية العام الحالي ، جريدة الشرق الأوسط 2001/4/7

Available at www.ASHARQALAWSAT.COM

7-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000) ، الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي ، دورة كانون اول/ ديسمبر 2000 .

8-الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2000) ،مسح القوى العاملة الفلسطينية ، النتائج الاساسية الفصل الثالث ، دورة/ تموز- أيلول 2000.

9-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000) ،واقع الطاقة في الأراضي الفلسطينية ، دائرة المصادر الطبيعة قسم الإحصاء ، آب 2000 .

10-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000) ، مسح القوى العاملة النتائج الاساسية ، دوره/ تموز - أيلول 2000 .

11-د. السقا، محمد طه (1997) تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 25 ، عدد 2.

12- الدريملي ، سمر : حسان ، مها (1998) الأسطول الجوي بانتظار أربع طائرات جديدة مطار غزة الدولي ص،1-2.

Available at www.alresal.net

13-الصفحة الإلكترونية للشركة العربية الفلسطينية للاستثمار المحدودة (أبيك)،شركة كهرباء فلسطين، شركة أخرى ذات علاقة. **Available at www . apic- pal . com**

14-الصفدي ،فلاح (2001) ، فلسطين ..... خسائر تعدت 260مليار دولار الجيل للصحافة.

Available at www.islam-online.net

15-د. العقاد ، مدحت محمد (1991)، مشاكل التحويل الى القطاع الخاص في الدول النامية دراسة للسياسات والتجارب ، المجلة العلمية كلية الادارة والاقتصاد العدد الثاني.

16-الرفاعي، أحمد حسين (1997) ، أزمة المديونية الأردنية وبرامج التصحيح الاقتصادية أومجلة البحوث الاقتصادية العربية ؛العدد السابع.

17-د. الفاعوري، رفعت (1994)، اتجاهات موظفي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في اقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية واثرها في استغلال الوقت , مجلة الأدراة العامة ,المجلد الرابع والثلاثون ,العدد الاول.

18–د. اليوسف، خليفة يوسف (1997) ، افاق التخصصية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 25 ، العدد 4 .

19– المراقب الاجتماعي (1998) ، أرقام ذات دلالات تستوجب اهتمام الجهات المعنية ، إحصائيات 1998 ، معهد ماس للدراسات الاقتصادية رام الله : فلسطين.

Available at www.qudsway.com

20– المؤتمر الدولى للتشغيل (1998) ،.نحو إستراتيجية وطنية للتشغيل في فلسطين ،1998/5/13 رام الله: فلسطين، .

Available at www.pna.org

21– الموسوعة البيئية الفلسطينية (1997) ، المعالم البيئية في فلسطين استخدامات الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الفصل الرابع ، المجلد الأول .

22–الناطور، وفيق (1999) ، سياسات التشغيل وتنظيم سو العمل في فلسطين ، مدير دائرة التخطيط والبحوث ، وزارة العمل : فلسطين.

Available at www.pna.org

23–الهيئة العامة للاستعلامات، استهلاك الماء في فلسطين،مركز المعلومات الفلسطيني.

Available at www.pnic.com

24– الهيئة العامة للاستعلامات ، البنية التحتية للكهرباء في فلسطين ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

Available at www.palestinedata.info

25–الهيئة العامة للاستعلامات ، البنوك والمؤسسات المالية سوق فلسطين للأوراق المالية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. **Available at www . pnic . gov .ps**

26– الهيئة العامة للاستعلامات ، خدمات الكهرباء ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

Available at www.palestinedata.info

27– الهيئة العامة للاستعلامات ، شركة الكهرباء التأسيس ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

Available at www . Palestinedata .info

28– الهيئة العامة للاستعلامات ، شركة غزة لتوليد الطاقة ، هيكل تمويل المشروع ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. **Available at www. Palestinedata.info**

29– الهيئة العامة للاستعلامات ، المناطق والمدن الصناعية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : فلسطين. **Available at www.pnic .gov.ps**

30–الهيئة العامة للاستعلامات ،الاتفاقية الاسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة،القوانين والتشريعات المتعلقة بالمياه ،مركز المعلومات الفلسطيني.

Available at www.pnic.gov.ps

31-الهيئة العامة للاستعلامات ،الأطماع الإسرائيلية للمياه العربية خارج الحـــدود،ا،المركز الوطني الفلسطيني :فلسطين.

Available at www.pnic.gov.ps

32-الهيئة العامة للاستعلامات ، الموازنة المائية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، فلسطين.

Available at www.pnic.gov.ps

33- الهيئة العامة للاستعلامات ، المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالميـــاه ، المركـــز الـــوطني الفلسطيني ، فلسطين.

www.pnic.com Available at

34- الهيئة العامة للاستعلامات ، المياة والمصادر الطبيعيـــة، الموازنـــة الماليـــة ، مركـــز المعلومات الوطني الفلسطيني، فلسطين .

Available at www.pnic.gov.ps

35- الهيئة العامة للاستعلامات ، القوانين والتشريعات المتعلقة في المياة، قانون المياه فـــي فلسطين مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، فلسطين.

Available at www.pnic.gov.ps

36- الهيئة العامة للاستعلامات ،الموانئ الجوية والبحرية والبريـــة ، مركـــز المعلومـــات الوطني الفلسطيني.

Available at www . palestinedata. Info

37-الهيئة العامة للاستعلام(1997)، مسيرة عملية الخصخصة، مصراوي نيوز 19-9-1997.جمهورية مصر العربية.

38-الهيئة العامة للاستعلام (1997)، صندوق النقد يؤكد نجاح الاصلاح الاقتصادي المصري وتجاوزه كل التوقعات،جمهورية مصر العربية .

39-الهيئة العامة للاستعلامات (2000) ، قراءة احصائية لواقع الاقتصاد الفلســـطيني مـــن عام 1994 حتى العام 2000 ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

Available at www.pnic.gov.ps.

40-بشكشي ، حسين (2001)، اقتصاد أسواق المال العربية الواقع والمأمول ، جريدة الشرق الأوسط ، 14 حزيران .2001

41-د. بشير ، محمد (2001)، اتجاهات ودروس الخصخصة، موقع الإسلام الاقتصادي ، ماليزيا، جامعة البترا 2001/2/15 .

Available at www.islam-online.net

42-د. بن حبتور ، عبد العزيز سالم (1998) ادارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي دراسة مقارنة ، جامعة عدن اليمين ص42 .

43-بيضون ، أمين ديسمبر (1998) ، تطوير البنية التحتية والتشغيل في فلسطين ، برنامج التشغيل الفلسطيني – منظمة العمل الدولية ،.

44-تقرير مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة (1998)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في الأراضي الفلسطينية ، 25 تشرين الأول 1998.

45-جريدة البيان (2002) ، البورصة الفلسطينية تعاود نشاطها، الثلاثاء 7 مـــايو 2002 ، دبي : دولة الإمارات العربية المتحدة.

Available at www.albayan .co.ae

46-جريدة البيان (2001) ،الاقتصاد الاردني بين معانات الاردنيين وتطمينـــات المســؤولين الأحد 11 فبرايردبي: الامارات .

Available at www.albayan .co.ae.

47-جريدة البيان (2000)، بدء العمل في انشاء ميناء غزة السلطة ترفض أي تواجد امني اسرائيلي ، الاثنين 14 اغسطس 2000 ، دبي : دولة الإمارات العربية المتحدة .

48-جريدة البيان (2000)، بدء العمل في أول ميناء بحري فلسطين على ســاحل غــزة د. شعث : منطقة التجارة الحرة . بجوار الميناء لتنشيط الاستثمارات ، 8 سبتمبر 2000 ، دبي : دولة الامارات العربية المتحدة.

49-جريدة البيان (2000) ، فلسطين للأوراق المالية رابع سوق عربي ينظم لاتحاد البور صات العالمية ،الأحد 3 سبتمبر 2000 دبي : دولة الإمارات العربية المتحدة.

Available at www.albayan .co.ae

50- جريدة الايام (2003).فياض يعلن التفاصيل الكاملة والدقيقة لاستثمارات السلطة الفلسطينية ، السبت 2003/3/1،العدد 2550 السنة الثانية ، ص11 .

51-جريدة الشرق الأوسط (2001) ، فلسطينيون غزة يفتقدون الكهرباء في ليلهم الطويل ، الأخبار 2 سبتمبر (أيلول) 2001 .

Available at www. Asharqalawst.com

52-جريدة الدستور (1999) ، مدير عام سوق فلسطين للاوراق المالية لــلاوراق الماليــة يتحدث للدستور الاقتصادي ، العدد 1390 ، السنة الثالثة والثلاثون ، الخمــيس 29 نيســان 1999عمان : الأردن.

Available at www.addustour.com.

53-دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني (2000)، استهلاك الطاقة في الأراضي الفلسطينية ، التقرير السنوي 1999 ، النتائج الأساسية كانون أول / ديسمبر 2000.

54–دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1998) ، النتائج النهائية للتعداد العام للمنشآت في الأراضي الفلسطينية ، كانون أول / ديسمبر 1998 .
55–سلطة النقد الفلسطينية (2000) ، التطورات الاقتصادية في فلسطين خلال العام 2000 ، التقرير السنوي الفصل الأول .
56–سلطة النقد الفلسطينية (1997) ، ميزان المدفوعات الفلسطيني ، التقرير السنوي الثالث ، الفصل السابع 1997 .
57–عبد السلام ، فادي (1999) ،الإصلاحات الاقتصادية والسياسات نحو الخصخصة في البلدان العربية : بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ،.
58– د.عبدللة ،سمير واخرين (1994)،الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ،الدائرة الاقتصادية ،تشرين ثاني (نوفمبر)1994،نابلس:فلسطين.
59–علاء الدين، فؤاد (1993)، التخصيص ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد الحادي والثمانون ، تشرين كانون أول.
60–د. علي عبد العزيز ، سلمان (1997)، برنامج الخصخصة قضايا التحول الاقتصاد السوق في مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، القاهرة :مصر .
61–قناة الجزيرة ، (2002)، اثار الانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني و الاسرائيلي ، برنامج الأسبوع السياسي، الجمعة 2002/8/9 .
62–مركز بخيث للاستثمارات المالية (2000)، تقرير أسواق الأسهم العربية الأسبوعي ، الطبعة الأولى ، الاثنين 2000/1/21 الرياض : السعودية.
63–معهد الحقوق (1999) ، قرار . رقم 6 لسنة 1999 بشأن ادارة مطار غزة الدولي ، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين – جامعة بير زيت : فلسطين .
64–مكي حسن (2000)، شركة الطيران الاردنية على طريق الخصخصة بالكامل ، جريدة الشرق الأوسط الاثنين 2000/2/19 . عمان.
Available at www.middle-east-online.com
65– د. مكحول ، باسم (1999) ، المناطق الصناعية الفلسطينية ودروها المتوقع في التشغيل ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.
.Available at www.industry .gov.ps
66–د.مكحول،باسم(1997).تجارة الاسمنت في فلسطين ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الدائرة الاقتصادية ،سلسلة تقارير الابحاث (8) نابلس :فلسطين .

67-د. ملحيس ، غانيه (1998) القطاع العام الفلسطيني واقعة ومشـكلاته آفاقـه ونمـوه ومتطلبات إصلاحه ، المركز الوطني للدراسات الاقتصادية ، رام الله : فلسطين.

Available at www.pna.org

68-موسى ، نائل (2001)، الخصخصة تفاحة الأغنياء حنظلة الفقراء، إسلام اون لاين نت.

Available at www.islam-online.net

69-موقع اربيا الالكتروني (2001)، تونس تنوى خصخصة 41 مؤسسة حكومية،فبراير 2001/27تمام الساعة 1.22م .

Available at www.arabia.com

70-موقع إلكتروني ،الاستثمار الأجنبي والخصخصة .

Available **at www.jsc.gov.jo**

71-موقع أريبا الإلكتروني روتيرز (2002) ،تونس تتجه الى خصخصة 6 2 شـركة خـلال العام الحالي

Available at www.arabia.com

72-موقع إلكتروني ،التخاصية.

Available at WWW.MOF.GOV.JO

73-موقع إلكتروني ،التخاصية في الأردن (1999) .

Available at www.ase.com.jo

74- موقع إلكتروني ،الاقتصاد في فلسطين (2001)، **الصفحة الاقتصادية.**

Available at www.fateh.net

75- موقع اسلام اون لاين نت الالكتروني ، ميناء غزة ، وثائق وبيانات .

Available at www.islam-oneline.net

76-موقع الكتروني ،التنمية الاقتصادية الفلسطينية تجربة حديثة واعتبارات استراتيجية.

Available at www.pan.com

77- موقع إلكتروني.المؤسسات العلماتية (1995)، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية ، الفصل الثالث .

Available at www.pcpsr.org

78-موقع الكتروني ، القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

Available at www.mezan.org

79- موقع الكتروني (1999) ، شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) .

Available at www. jalazon .org.

80-مؤتمر الحوار الوطني للاقتصاد بين القطاعين العام الخاص(2000)، نتـائج المـؤتمر وتوصيات القطاع الخاص ، مركز التجارة الفلسطيني ، بال تريـد ، 30 / 2000/5رام الله : فلسطين.

Available at www.industry .gov.ps

81–د. ناصر، كمال (2001) التنمية الاقتصادية بين التأميم والخصخصة، قراءة موحدة في فكر الشهير الصدر.

Available at www.darislam.com

82–نحاس، شربل (2000), نتائج التخصصية الاقتصادية، وقائع ندوة التخصيص من13–14 كانون ثاني2000 . **Available at www.mafhoum.com**

83–نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية (2001)، ألو فلسطين حدث العالم ، العدد الثالث ، السنة الثانية تموز 2001 .

84–نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية (2001) ، الاتصالات الفلسطينية تشارك في يوم الاتصالات،17–5–2001.

Available at www.paltel .net

85–نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية 2002/8/1، شركة الاتصالات الفلسطينية تطبق نظام ادارة البيئة (الايزو 12000) .

86–نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية 2001/6/22 ، شركة ستاريتك الامريكية وشركة كابل اندويرلس وشركة كودتل اتفاقية الرمز الدولي المخصص لفلسطين (970) .

87–نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة(1995) ، اعلان طرح اسهم للاكتتاب العام الفلسطيني عقد التاسيس والنظام الداخلي، كتيب التاسيس.

88–نشرات شركة الاتصالات الفلسطينية ،التقرير السنوي لعام 2000.

89–وادي العطية، عبد الحسين (1998) ، الخصخصة **PRIVATIZATION** في البلدان النامية: إيجابيتها وسلبياتها ، مجلة العلوم ألا دارية ، المجلد25، العدد1.

90–وزارة الصناعة(1996) ، مؤسسة المواصفات ، إطار مؤسساتي قوي، رام اللة :فلسطين

Available at www.industry .gov.ps

91–وزارة الصناعة(2000) ، المشروعات الصناعية المدعومة من قبل المجموعة المانحة الدولية ، رام اللة : فلسطين .

Available at www . Industry . gov .ps

92–وزارة الصناعة (2002) ، تقرير خسائر الصناعة 28 سبتمبر – 2000 إلى 31 مارس 2002،رام اللة :فلسطين .

93– وزارة الاقتصاد(2000)، المشروعات الجديدة وحالات الإفلاس، النشرة الاقتصادية الشهرية جمهورية مصر العربية، دورة مايو 2000 .

Available at www.economy.gov.eg

94- وزارة الإعمال والعمال(2000) ،عائدات برنامج الخصخصة جدول رقم (39) تطوير برنامج الخصخصة للشركات جدول (18)قانون 203 لخصخصة الشركات وفقا لطريقة البيع حتى 31/ديسمبر 2000.

95- وزارة المالية(2003)،الشركات المدرجة في صندوق الاستثمار الفلسطيني،رام الله :فلسطين.

Available at www.mof.gov.ps

ت- المراجع غير المنشورة

1- بلدية عنبتا (1999)، تعرفة المياه المعدلة ، 1999/9/23.

2- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (2003) ، تجميع من تقارير مختلفة الناتج المحلي الإجمالي ، بيانات غير منشورة ،دائرة خدمات الجمهور،رام اللة : فلسطين.

ث- المقابلات الميدانية

1- مدير عام مجموعة الهيدولجين ,عبد الرحمن التميمي (2001), مقابلة شخصية,2001/6/9 رام الله : فلسطين .

2- مدير سلطة الطاقة طولكرم(2002)، مقابلة شخصية،الاثنين 2002/1/14،عنبتا:فلسطين.

3- مدير التدريب شركة الاتصالات الفلسطينية(2002), مقابلة شخصية,الاحد2002/1/26 , نابلس : فلسطين

4- مدير العلاقات العامة سوق فلسطين للأوراق المالية (2003) , مقابلة شخصية , الثلاثاء 2003/2/18 , نابلس : فلسطين .

5- مسؤول التدريب شركة الاتصالات الفلسطينية(2003),مقابلة شخصية ,18-2003/22، نابلس : فلسطين .

6- مسؤول العلاقات العامة سلطة المياه (2001) , مقابلة شخصية , 2001/6/9 , رام الله : فلسطين .

7- نقيب محطات المحروقات في فلسطين، زاهي التميمي (2003)، مقابلة شخصية ، الاثنين 2003/7/7،نابلس:فلسطين.

ج- <u>الرسائل الجامعية</u>

1-حواجرة.محمد كامل(2000)، التخاصية دراسة التطبيقية في المؤسسات الأردنيـــة رســـالة ماجستير .الجامعة الأردنية:عمان.

2-حمد ، هاشم جميل حمد (2000)، خصخصة شركات الكهرباء الاردنية (دراســـة ميدانيـــة الاتجاهات مدراء أدارتها) جامعة اليرموك : عمان .

المصادر و المراجع الأجنبية:

أ- الكتب

1-Abushair, Osamai (1997). Privatization and Development, University of Slfador Bratin:

2-Cowan, I (1990) . Privatization In The Developments Countries, New Yourk: Prager.

ب- الدوريات والأبحاث والمواقع الإلكترونية

3-Beecher, Janice- A (1998), Twenty Myths About Privatization, Government Finance Review.v.14 no3,June 1998.

4-Drostoff, Steven (1998), Calti Proposes Medicare Privatization Plan, National Under Writer (life and health financial, services, edition) v. 102 Feb.2, 98.

5-De- Custro, Julio-o; Vhlen Bruk,- Klausl (1997). Characteristics Of Privatization: Evidence From Developed, Less- developed, journal – Of- International Business Study .v. 28 n ol 97.

6-Donald- David (1998). Public Purpose and Privatized Owner Ship, Journal – of- Economic – Issues v.32 no2 June 1998.

7- Donald , Lambor (2000) ,Eyes On Reshaping The Federal Land Washington Times, April 27,2000 ,.

8-Denny- Brown, Myles (1997). Privatization and Liberalization in The Europeah Union , business- America. v. 118 July 97.

9-Executive Privatization Unit(1996), Jordan, Privatization News, vol, no.1 (may 1996).

10-Gerenzia,-julia (1999) .Establishing Sustainable Private Infrastructure In Emerging Market, Journal-of-Finance.v.5 no2 Summer 1999.

11-Kikeri, Sunita, & John, Nellis & Mary, Shirley (1992). Policy views From Country Economics Department the lesson of Experience "eight lesson From Experience", World Bank,.

12-Le Rner, Nor Man (1998) .Tele Com Privatization in Latin America: Trends in Competition and Regulation, Telecommunication v. 32 fe 98.

13- Madsent , Pirie (1998). Policy Making and Privatization. Ten lesson From Experience, Washington, D.C.

14- Matthew, Bishop & David Thomposon (1994) , Privatization in The UK Internal Organization and Prod dive Efficiency – Privatization &Economic Performance.

15-Merriden, Trevor (1999) Europeo, Privatized stars, Management – Review v.88 no6 june 1999.

16-Malley- Mike (1998). Stock Prices May Push Privatization, Hotel and Motel Management v.213 Nolla nov. 2,98.

17- Oliver, Charles (1996). Away to Really. Shrink Government, Investor's Business daily October 11,1996 .
Available at www.ncp.org

18- Peter young 8 Marry M: Shirley (1998). The lesson of Privatization and Economic reform to Day, Washington, D.C.

19- Pal, Debshis (1998), Mixed oligopoly, Privatization, and Strategic Trade policy, Southern- Economic – Journal. v. 65 no2 . oct. 98.

20-Si Ssell, Kara (1997), Industry, Renews Calls for Privatization, Chemicall Week . v. 159 nov. 12.97.

21- Timjen kin Son & An Colin Mayer (1998) . The Cost of - privatization in The UK and France, University of Oxford, Privatization &Economic Performance U.K.

An-Najah National University
College Of Higher Studies

Privatization in the Palestinian Economy
(Applied Study in the Palestinian Institution)

Prepared by
Haytham Yousef Mohammad Owideh

Supervised by
Professor Abed lfateh Abu-Shokor

This Thesis Submitted in Fulfillment of the Requiement for the Degree of Master of Economic Policy Management, Faculty of Graduated Studies, at An-Najah National University ,Nablus ,Palestine .

2003

Abstract

Privatization in the Palestinian Economy (Applied Study in the Palestinian Institutions)

Prepared by
Haytham Yousef Mohammad Owideh

Supervised by
Professor Abed lfateh Abu-Shokor

This study aimed at acquainting to the factors that push us to resort to privatization, and the required targets of it's application financially, administratively, socially and legally in the Palestinian institutions, and also acquainting to hinderances which it faces and what may be expected to face the mechanism of Privatization application in the Palestinian institutions (group of hinderances). Add to this, acquaintance to the most important positives and negations in the process of privatization at these institutions.

Privatization is applied to the Palestinian Telecommunications Company, the Palestinian Energy sector, the Palestinian securities Exchange, Palestinian cities and industrial zones, International Gaze airport and seaport water sector, Palestine Investment fund.

The study came to a result that Privatization achieves it's economical, administrative and financial targets through the increase of economical growth and general investments, and improvement of the government financial status, and productivity increase, improvement of service levels and the administrative aspect, the growth of man power; and of the financial aspect in the reduction of payments balance deficiency, and reduction of general expenditure size, and the help of granting the financial independence of the general institutions and helps it in the reduction of the general debt. Privatization does not achieve it's social targets from achieving the social welfare, reduction of unemployment averages, processing poverty problem and achieving justice in distribution.

The study reached to recommendations of which are supplying stable political legal, and economical environment characterized in the political initiative , and law mastery and protection of the individual property, and development of securities exchanges as being considered an

important control means to the institutions deed and graduation and selectivity in achieving policies of privatization application, and forming an independent corporation for Privatization that has wide authorities with experienced and independent members, and limiting positives and negations for privatization cases and processing studies and comparisons to the Arab states experiences that followed policy of Privatization in their economics.